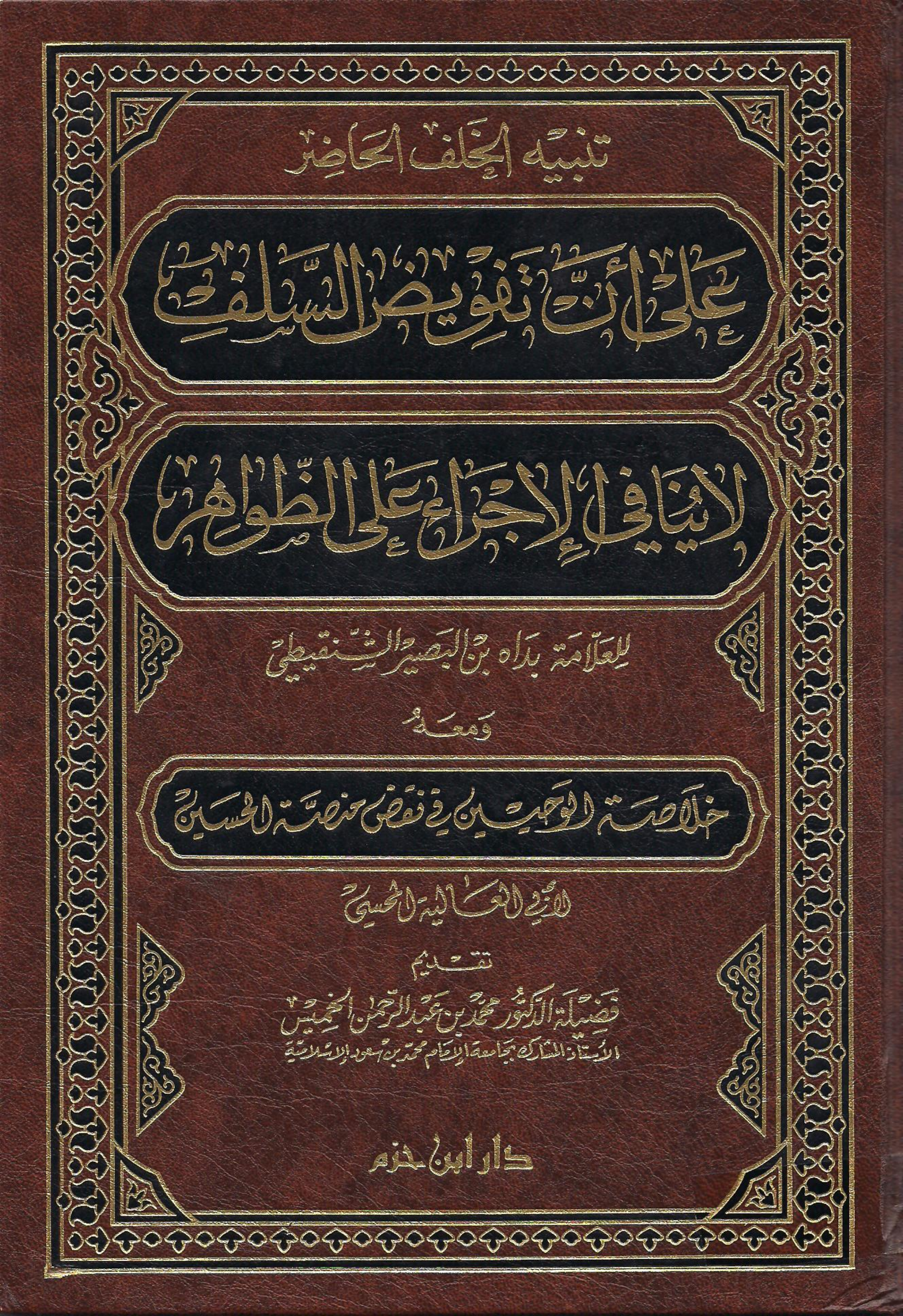

تنبيه الخلف الحاضر
على أن تفويض السلف
لا ينافي الإجراء على الظواهر
للعلامة بداه بن البصير الشنقيطي
ومعه
خلاصة الوحيين في نقض منصة الحسين
لأبي العالية الحسيني
تقديم
فضيلة الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
دار ابن حزم



تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر

للعلامة بداه بن البصير الشنقيطي

ومعه

خلاصة الوحيين في نقض منصة الحسين

لأبي العالية الحسني

تقديم

فضيلة الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار ابن حزم



الطبعة الثانية

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

مقدمة الناشر

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذه الطبعة الثانية من كتاب :«تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر» لفضيلة الشيخ بداه بن البصير الشنقيطي حفظه الله تعالى، ومعه ملحق وهو رد على بعض من شغب على الكتاب السابق ويسمى بـ «خلاصة الوحيين بنقض منصة الحسين» للأخ أبي العالية المحسي، وفقه الله، أخرجناه رغبة منا في نشر العلم.

وقد تكرم أحد الفضلاء بتحمل كافة نفقات هذه الطبعة، على أن تكون توزيعاً خيرياً؛ فنسأل الله تعالى أن يرفع بهذا العمل من درجاته، ويوفقه لسلوك سبل مرضاته، ويجعله قدوة للمتسابقين في الخيرات، السائرين في طرق القربات: ﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾ .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الناشر



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد: فقد جاءت طريقة القرآن بإثبات صفات الله تعالى بلا تمثيل، وتنزيهه جل وعلا بلا تعطيل، وعلى هذا مضى أئمة السلف الصالح.

قال الإمام الشافعي: «لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردُّها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة كفر، وأما قبل قيام الحجة عليه، فإنه يعذر بالجهل»[١] .

وقال الحافظ الترمذي: «وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا ويذكر فيه أمر الرؤية، وأن الناس يرون ربهم، وذكر القدم وما أشبه هذه الأشياء، والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع، وغيرهم. أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يقال كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث ...»إلى أن قال: «وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه، وذهبوا إليه»[٢] .

فهذه طريقة السلف والأئمة- ومنهم الإمام مالك وتلاميذه – فقد كانوا يثبتون الصفات، ويحذرون ممن يتكلم فيها بتأويل، أو تفويض للمعاني، يفضي إلى التحريف والتعطيل.

---

(١) ((فتح الباري)) (١٣/ ٤١٨)، ((اجتماع الجيوش الإسلامية)) (ص١٦٥)، ((مختصر العلو)) (ص١٧٧).

(٢) ((سنن الترمذي)) (٧/ ٢٣٤).

قال الإمام مالك رحمه الله حينما سأله رجل عن قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كيف استوى؟ قال: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني لأخاف أن تكون ضالاً، ثم أمر به فأخرج»[1] فأثبت له المعنى، ونفى عنه الكيف.

وقال الإمام مالك: «من طلب الدين بالكلام تزندق»[2].

وقال مصعب بن عبد الله: «كان مالك بن أنس يقول: الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهم، والقدر، وكل ما أشبه ذلك»[3] ؛أي كل ما فيه تحريف للنصوص، وخوض في الغيبيات.

وأول من أحدث التأويل الفاسد هم المعتزلة؛ لذا حذر أئمة السلف منهم أشد التحذير بخاصة الإمام مالك وتلامذته، ثم نشرت الكلابية بدعة التأويل، والتفويض للمعاني – دون الكيفيات – وكان لعلماء المالكية جهود مشكورة في الوقوف أمام بدع أهل الكلام، حتى إنهم أوصوا بحرق كتبهم ككتاب «إحياء علوم الدين» كما هو مشهور.

ولم تنتشر الأشعرية في بلادهم إلا عن طريق سيف السلطان – ابن تومرت – فحصل لعلماء المالكية فتن على يد ابن تومرت، كمثل ما حصل لغيرهم من علماء أهل السنة كالإمام أحمد فتن على يد المأمون والمعتزلة، فزاحمت العقائد الكلامية عقيدة السلف، حيث أصبح في الأزمنة المتأخرة عن قرون السلف، لا يعرف مالكي ولا شافعي إلا هو على طريقة أهل الكلام الأشاعرة إلا القلة من أهل العلم، ومن هؤلاء الشيخ بداه بن البصير الذي نافح عن عقيدة أهل السنة، وذب عنها في عدة كتب ومنها كتابه الذي بين

(١) ((الرد على الجهمية)) للدارمي (ص٦٦).
(٢) ((ذم الكلام)) للهروي (ورقة ١٧٣).
(٣) ((جامع بيان العلم وفضله)) (ص٤٥١)، ((الحلية)) (٦/ ٣٢٤).

أيدينا « تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر».

فجزاه الله كل خير على نصره للسنة وذبه عنها.

والدعاء موصولاً لتلميذنا الابن فخر الدين، على ما قام به من اعتناء بإخراج الكتاب، وكتابة ملحق في الرد على من شغب على كتاب «تنبيه الخلف الحاضر»، وأسمى رده بـ «خلاصة الوحيين في نقض منصة الحسين »؛ فجاء رداً شافياً، فجزاه الله خير الجزاء، ووفقه لكل ما يحبه ويرضاه، والدعاء موصولاً إلى ناشره وقارئه.

وصلى اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه

د. محمد بن عبد الرحمن الخميس
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الشيخ محمد محمود

وصلى الله على محمد وآله وسلم

الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء، وأرسلهم جنوداً ذادة عن توحيده ودينه القيم، وعدولاً ينفون عنه تأويل الجاهلين، وتحريف المغالين، وانتحال المبطلين في كل عصر .

وإذا كانت العقائد السلفية على امتداد التاريخ الإسلامي محاربة من طرف أعداء الله المنحرفين، ومعاونيهم الذين يكيدون لها، ويحاولون طمسها وتشويهها، فإن عصرنا الحاضر قد أخذ نصيبه الوافر من ذلك، ولكن الله تعالى قد تكفل بحفظ شرعه، ممثلاً في حفظ القرآن الكريم ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر:٩] لذلك قيض الله تعالى في كل عصر من يدافعون عن دينه مستميتين في سبيله لا يخافون في الله لومة لائم.

وكان من أبرز الذين قيضهم الله تعالى في هذا العصر الذي اختلط الحابل فيه بالنابل فضيلة الشيخ / محمد بداه بن البصير، المفتي العام بموريتانيا، إمام الجامع السعودي الكبير بنواكشوط، فإنه ما زال منذ نعومة أظفاره جندياً مقداماً للدفاع عن هذه العقيدة والسنة المطهرة، وفضح البدع وإبطالها وسل قلمه السيال يخبرك، فكم كتب ألَّفها ورسائل حررها، ومحاضرات وخطب ودروس ألقاها في هذا الشأن، وكم أسدى من نصائح وتوجيهات، لا تعرف اليأس ولا الكلل، على بركة الله، كل ذلك كان ضمن كتائبه الشرعية، التي كان يبثها في وجه صفوف الأعداء .

ومن بين الرسائل التي أماط اللثام فيها عن عقيدة السلف الصالح رضوان الله عليهم، هذه الرسالة التي نقدمها وهي بعنوان :« تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر» .

فقد قدم المؤلف عرضاً موسعاً أطال فيه النفس، وجاء بما لا مزيد عليه لطالب الحق، وسار فيه بخطى متأنية، حيث بدأ بالنقل عن أئمة السلف الصالح، المعترف لهم إجماعاً بالرسوخ في العلم، كالتابعين وتابعيهم، بما في ذلك: الأئمة الأربعة، والحمادان، والسفيانان، وشعبة، والليث، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وابن المبارك، وغيرهم من أئمة السلف، ثم انتقل متدرجاً مع جهابذة كل عصر إلى عصرنا الحاضر، مركزاً على الأئمة الذين اشتهروا بالتأليف في عقائد أهل السنة، كالإمام ابن خزيمة، والبيهقي، والإمام أبي الحسن الأشعري، الذي ركز المؤلف في أنقاله على كتابيه اللذين ألفهما في معتقد أهل السنة بعد رجوعه أمام الجمهور عن عقيدة الاعتزال ومحاربته أهله، وهما كتاباه : « الإبانة عن أصول الديانة» ، و« مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» ، شافعاً هذه الأنقال بتعليقات قيمة، وتوجيهات صائبة، أبرز فيها شخصيته الفذة وفهمه الثاقب.

ثم ثنى بخاتمة أوضح فيها صحة عزو « الإبانة» لأبي الحسن الأشعري، ناقلاً عن جهابذة كل مذهب، كابن فرحون، والبيهقي، والذهبي، والنووي، وابن العماد، وابن عساكر، وابن كثير، ومرتضى الزبيدي، وابن درباس، وغيرهم مزيفاً بذلك قولة بعض المتسبين للأشعري :« إن هذا الكتاب لا تصح نسبته إليه» .

وذنب هذه الخاتمة بمبحث أوضح فيه كفر من قال بخلق القرآن، موضحاً أنه كلام لله كيفما تُلِيَ، أو حفظ ، أو كتب، ذاكراً كلام السلف، ومحققي الخلف في هذا الموضوع، وأتبع ذلك بتتمة أوضح فيها مسألة الحرف والصوت، معتمداً على مبحث أبي محمد الجويني والد إمام الحرمين، خاتماً بتعليق كالخلاصة والزبدة لكل ما ذكره المؤلف في هذه الأبحاث، موضحاً أن ما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، يجب الإيمان به من غير تكييف، ولا تشبيه، ولا تعطيل، ولا يترتب على الإيمان به مفسدة، وأن أصول التأويل كلها راجعة إلى الجهمية والمعتزلة والخوارج، وما يلزمون به أهل السنة في صفات اليد والنزول والاستواء إلخ .. فإنهم يلزمونهم به في السمع والبصر والكلام إلخ ..لأن صفات الله -تعالى - من باب واحد فلنقرأ في النفي :﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١].

فالله يجزي المؤلف عنا وعن المسلمين أحسن جزائه، ويطيل حياته قمعاً لأعداء الله، وشجى في حلوقهم، وصداً لهجوم حججهم وأباطيلهم .

كتبه

محمد محمود بن أحمد يور بن الشيخ



ترجمة المصنف حفظه الله(١)

هو العلامة محمد بن البصير اشتهر بلقبه« بداه » المفتي العام في موريتانيا، وإمام جامع الملك فيصل الكبير في وسط العاصمة نواكشوط.

نشأته وطلبه للعلم:

ولد الشيخ بداه سنة (١٣٣٨ هـ)، ونشأ في بيئة علمية؛ فحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأخذ فيه سنداً في قراءة الإمام نافع بروايتي قالون وورش، وسنداً في قراءة ابن كثير، ثم اشتغل بتحصيل العلم على مشاهير علماء بلاده.

وبعد دراسته للعلوم المتداولة عندهم اتجه إلى التدريس والمطالعة.

أهم شيوخه:

أخذ الشيخ بداه العلم عن علماء معروفين في قطرهم منهم:

الشيخ محمد سالم بن آلما المتوفى سنة (١٣٨٣هـ).

الشيخ محمد بن المحبوب المتوفى سنة (١٣٨٥هـ).

الشيخ محمد عال بن عبد الودود المتوفى سنة (١٣٨٧هـ).

الشيخ المختار بن أبلول المتوفى سنة (١٣٩٨هـ).

ثناء العلماء عليه:

جاء في تقريظ العلامة المختار بن أبلول لكتاب «أسنى المسالك» للشيخ بداه ما نصه: «إنه الإمام العلامة المتقن، ناصر السنة، وقامع البدعة».

وقال عنه الشيخ محمد أحمد بن عبد القادر القلادي: «إنه العلامة الجليل النبيل، الذي ليس له فيما يعانيه من مثيل، ولا يكون له به كفيل، وما ذاك إلا لخلو البلاد ممن يدانيه، ولا قريب من مبانيه، لقيامه بالسنن عندما أميتت، وإماتته للبدع بعد ما أبيحت».

---

(١) مستفادة من كتاب: ((السلفية وأعلامها في موريتانيا)) للشيخ الطيب بن عمر بن الحسيني، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ)، دار ابن حزم – بيروت.

وقال عنه صاحبه وتلميذه العلامة محيي الدين محمد بن سالم بن المفتي: « إنه العالم المحقق، قامع الباطل بالحق، ودافع الشبهة بالحجة، الداعي إلى الحق، المتمسك بالكتاب والسنة».

وقال عنه صديقه الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله: « هو العالم الصالح السلفي، الذي نفع الله به أهل بلاده ».

مصنفاته:

وللشيخ بداه حفظه الله مصنفات عديدة، في مختلف أبواب العلم وترتيبها:

أولا: في الاعتقاد:

١- « تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر» وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

٢- « الدر النضيد في علم الكلام وحقيقة التوحيد» .

٣-« تنبيه الحيارى وتذكرة المهرة في الجمع بين أحاديث الفرار والنهي ولا عدوى ولا طيرة» .

٤- « تنبيه الجماعة على أحاديث أشراط الساعة» .

٥- « الكتائب الشرعية في صد هجوم القوانين الوضعية» .

ثانيا: في اتباع الكتاب والسنة وذم التقليد:

٦- « أسنى المسالك في أن من عمل بالراجح ما خرج عن مذهب الإمام مالك» .

٧- « القول المفيد في ذم قادح الإتباع ومادح التقليد»(١) .

---

(١)في الأصل (..فادح الاتباع وفادح التقليد) ولعل ما كتب أولى، وهكذا فيما سيأتي تكراره.

٨- « القول المبين في الرد على من قال بالتزام مذهب معين» .

٩- « الحجر الأساس لمن أراد شرعة خير الناس» .

١٠- منظومة « الانتصار للسنة ».

١١-« القول السديد في الرد على أهل التقليد» .

ثالثاً: في الفقه:

١٢- « حاشية على مختصر خليل بن إسحاق المالكي» .

١٣-« منح الجليل فيما عارض المختصر من الدليل» .

١٤- « رسالة في الرد على القائلين بإرسال اليدين في الصلاة » .

١٥- « تحفة الكرام في بيان الحلال والحرام» .

١٦- « تنبيه الأنام على مشروعية القراءة حال جهر الإمام» .

١٧-« الحجج المتكاثرة في صحة السجود في الطائرة» .

١٨-« رسالة في الأشياء التي أجمع العلماء على إخراج الزكاة منها» .

رابعاً: في الأصول:

١٩-« نيل السول في مبادئ الأصول» .

٢٠-« مبادئ الرسوخ في معرفة الناسخ والمنسوخ» .

٢١- « تذكرة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ» .

خامساً: في السيرة:

٢٢- « تحفة الولدان في سيرة خير بني عدنان» .

٢٣- « إتحاف ذوي النجابة في مشاجرة الصحابة» .

٢٤- « إسعاف الظرفاء في تاريخ الخلفاء» .

٢٥- « الهدية المرضية في الفرق بين الغزوة والبعث والسرية» .

وجميع هذه الكتب غير مطبوعة، وبعضها مكتوب على الآلة الكاتبة؛ فإخراج كتاب «تنبيه الخلف الحاضر»، هو باكورة ذلك، أسال الله تعالى أن يجعله فاتحة خير، وييسر إخراج غيره وطباعته ونشره.

عقيدته:

من خلال النظر في ترجمة الشيخ بداه، وثناء العلماء عليه، والنظر في بعض كتبه، يتضح جليا ما يتميز به من معتقد سليم، ومنهج دعوي مستقيم، ويمكن بيان مظاهر ذلك بإيجاز في النقاط التالية:

أولا: موقفه من توحيد الأسماء والصفات:

يعتبر هذا الكتاب الذي بين أيدينا أصدق دليل على اتباع الشيخ بداه لاعتقاد السلف، فإنه لم يؤلفه إلا لبيان ما كان عليه أئمة الإسلام، من إثبات لأسماء الله تعالى وصفاته، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

قال الشيخ بداه في هذا الكتاب: « إن السلامة في اتباع هدي النبي ﷺ وما كان عليه أهل القرون الثلاثة المفضلة، وأن أصول التأويل كلها راجعة إلى الجهمية والمعتزلة والخوارج، وأن ما يلزم المتكلمون أهل السنة والجماعة في صفات الاستواء والنزول واليد وغيرها؛ فإن أهل السنة يلزمونهم به في الصفات التي يثبتونها؛ لأن جميع صفات الباري عزوجل من باب واحد، فكل ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا يختشى منه تشبيه ولا تكييف، ويمر كما جاء مع اعتقاد التنزيه لله عز وجل عن التشبيه ... ولأن من باينت ذاته الذوات باينت بديهة صفاته الصفات .. ».

إلى غيرها من المواضع التي تدل على سلفيته بل نقله عن أئمة أهل السنة والحديث خير شاهد على ذلك.

بالإضافة إلى إلزامه للأشاعرة بكتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري، وعقده فصلا لإثبات صحة نسبته إليه.

ثانيا: موقفه من صفة الكلام لله تعالى:

هذا وإن كانت هذه الصفة داخلة في توحيد الأسماء والصفات، لكني أفردها هنا لتظاهر بعض المتكلمين بإثباتها مع مخالفتهم لأهل السنة فيها؛ لذلك عقد الشيخ بداه في هذا الكتاب فصلا لبيان معتقد أهل السنة في الكلام، ناقلا عن أئمتهم، مبينا أنه حرف وصوت، كما يليق بذات الله تعالى، على وفق ما دلت عليه النصوص، وأجمع عليه الأئمة.

ثالثا: موقفه من علماء السنة:

لقد عرف الشيخ بداه لعلماء السنة قدرهم؛ فعظمهم ودافع عنهم؛ واعتقد اعتقادهم، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي ظلمه كثير من خصومه ظلما حسيا ومعنويا، فقال الشيخ بداه مدافعا عنه كما في هذا الكتاب ما نصه: « فمن طعن على شيخ الإسلام في هذا، فليطعن على أئمة الإسلام والسلف الصالح قبله جميعا، ولا يجعل شيخ الإسلام حائطا قصيرا يتخطاه القوي والضعيف، جراء إشاعات من أعدائه لا أصل لها ولا فرع في الحقيقة، فلو كان ما يقول الطاعنون الجاهلون بحياته ومستواه في العلم حقا، لما سمي شيخ الإسلام من طرف خمسة وثمانين عالما، كما بيناه في ترجمته في « القول المفيد في ذم قادح الإتباع ومادح التقليد» ... ».

بل لقد اشتهرت أبياته الرائعة في مدحه لشيخ الإسلام، ومنها:

تقي الدين أحمد لا يبارا ... بميادين العلوم ولا يمارى

تـقــي ماجـد بـرّ كـريـــــم يـدور مع الأدلـة حيـــث دارا
برئت إلى المهيمن من سماعي مـقـالات تـقــال له جـهــــارا[(١)]

وقد أشار صاحب كتاب« السلفية» (ص ٦٩) إلى اشتهار الشيخ بـداه بنصرة المؤسسات السلفية والقائمين عليها، وعلى رأسـها الجامعـة الإسـلامية بالمدينة النبوية، لـمّا اتهمها أهل بلاده بالبدع؛ فبين صحة ما تثبته من اعتقــاد، وأثنى عليها شعراً، فقال:

لجـامعـة الإسـلام في القلب موقع أليس بها نور المدينــة يـسطـــع
وقد رامها أبناء بجـدتـهـــا علـى قيادة ابن باز الرفيع المرفـــــع[(٢)]
وقد أحكمت أحكامها ودروسهـــا وهيئتها الحسنى هنالك تلمـــــع

إلى قوله:

فبورك في أعضائها ودروسهــــــا وفي ملكها لهو الشجاع المقنــــــع

رابعاً: موقفه من علم الكلام والتصوف:

أما علم الكلام، فقد أفرد في بيــان زيفـه كتـاب «الـدر النضيـد في علـم الكلام وحقيقة التوحيد».

وأما التصوف فقد ذكر صــاحب كتـاب « السـلفية» (ص٤٧١) حكمـة العلامة بداه في معالجته للانحرافات الطرقية، في مقابلة أجراها معه حيث قــال العلامة بداه: « إن مصلحة الدعوة السلفية تحتم علينا أن نتحاشا المصادمة مـع أصحاب الطرق الصوفية، الذين هم أكثرية أهل هذه البلاد، وذلــك رغبـة في

(١) أبيات مشهورة عنه أسمعنيها بعض الشناقطة.
(٢) وذلك لما كان رئيسها سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

اجتذاب الناس إلى منهج السلف وعقيدتهم، دون الدخول في مشادات كلامية لا جدوى من ورائها، لذلك فإننا نركز على بيان المنهج الذي كان عليه الرسول ﷺ وصحابته رضي الله عنهم والتابعون لهم بإحسان، ونحذر من كل ما يخالف ذلك، دون أن نذكر أسماء الطرق الصوفية أو مشايخها ».

خامساً: جهوده في خدمة الإسلام:

للشيخ بداه حفظه الله جهود مشكورة في قطره متمثلة في: مدارسه العلمية، وكثرة طلابه، ونشره للعلم تدريساً وتأليفاً، وإفتائه للمسلمين، ومحاضراته الإصلاحية، إلى غير ذلك.

فنسأل الله تعالى: أن يحفظه من بين يديه ومن خلفه، وأن يسدد خطاه في طريق طاعته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تنبيه الخلف الحاضر

على أن

تفويض السلف لا ينافي الإجراء

على الظواهر

للعلامة بداه بن البصير

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

الحمد لله والصلاة على رسول الله .

أما بعد:

فهذه نقول أبرزناها من محالها من كلام أئمة المسلمين، الذين لا يشق غبارهم علما وعملا وتدينا، ويتيقن من جاس خلال معانيها أن صرف النص عن ظاهره الذي صرح بإجماعيته المقري في إضاءته (١) -.

حيث قال: « فأصرفه عن ظاهره إجماعا» تبعا لطائفة تنتمي للعلم في قوله:

والنص إن أوهم غير اللائق ... بالله كالتشبيه للخلائق

فاصرفه عن ظاهرة إجماعا ... واقطع على الممتنع الأطماعا

-ليس من الإجماع المتفق عليه المعروف عند أئمة الإسلام أنه: اتفاق أئمة المجتهدين، بل ليس من المتفق عليه عند المتأخرين، إنما هو مسلك طائفة من المتأخرين ، معارض بمسلك طائفة أخرى تنتمي للتحقيق والتدقيق في هذه المسألة ، مبينة أن تفويض السلف الصالح لا يتنافى مع الإجراء على الظواهر، وقائلين: إن مجرد إثبات وصف الله جل وعلا لما وصف به ذاته العلية، أو وصفه به خاتم رسله سيدنا ونبينا محمد ﷺ لا يختشى منه تشبيه ولا تكييف ولا تعطيل، إن لم يؤول، بل أمر كما جاء مع اعتقاد التنزيه عن التشبيه لقوله:﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى: ١١] وقائلين

(١) ((إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة)) ،أحمد بن محمد بن أحمد المقري الأندلسي المتوفى سنة(١٠٤١هـ).

إن من باينت ذاته الذوات، باينت بديهة صفاته الصفات، وإن من أثبت السمع والبصر والكلام ونحوهما قائلا:لا كسمعنا، ولا كبصرنا، ولا ككلامنا.لم لا يقول وجها لا كوجوهنا، ويدا لا كأيدينا، واستواء لا كاستوائنا، وفرحا لا كفرحنا، وغضبا لا كغضبنا، حذرا مما يوهم من التأويل، والتكلف، والتعطيل؟.

فإن كلا من الإيهامين محذور، ووصف الله جل وعلا لنفسه بما يصح أن ينفى يوهم التعطيل، والمعطل يعبد عدما، كما أن المشبه يعبد صنما، كما سيأتي النقل فيه إن شاء الله تعالى، فالمشبه في شريته خير من المعطل من باب « خصلتان خيرهما الكذب خصلتا سوء».

ومن المعلوم عند أهل الأصول: أن الأصح جواز بقاء المجمل على إجماله إن لم يكن مكلفا بالعمل به، بخلاف ما كلفنا العمل به، ولا سيما إن كان في العقيدة، قال في « الكوكب» [1]:

ثم أصحها بقاء المجمل   إن لم يكن مكلفا بالعمل

وإنما اقتصرت على نقل كلام هذه الطائفة، للعلم بأن كلام الأخرى معلوم عند أهل بلادنا، معلوم عند كبارها وصغارها، علمائها وغيرهم، ولأني نقلت كلامهم في تأليفنا الآخر المسمى بـ « الدر النضيذ» مستوفى فلينظر هناك، وقد سميت هذه النقول : « تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر » كما عند محققين نقلوا عليه إجماعات متعددة، وأنه يمر كما جاء، وأنه حقيقة لا مجاز، وأنا في نفسي لا

---

(١) ((الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع)) نظم في(١٤٥٠) بيتا للسيوطي طبع مفرد ا في القاهرة سنة(١٣٣٢هـ).

والبيت برقم(١٣٠)(ص١١).

أتعرض للطعن على أحد، وما علي إلا عهدة العزو، ثم إني اعتقد أن الله جل وعلا ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى:١١] ونؤمن بما جاء عن الله تعالى على مراد الله جل وعلا، وبما جاء عن نبيه ﷺ على مراد نبيه من غير تشبيه، ولا تأويل، ولا تعطيل، ولا تكييف، تبعا لما صح عن شيخ الإسلام أبي الحسن الأشعري [1]، تابعا رضي الله عنه لعقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وغيرهم رضي الله عنهم وعن الجميع، الآخذ عقيدته من الكتاب والسنة، وهذا أوان الشروع في المقصود؛ فنرجو حسن التوفيق ممن هو بالحق معبود .

ففي « استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات » في مبحث المتشابه(ص٦٨) للعلامة محمد الخضر بن مايا بي-رحمه الله تعالى - بعد بحث ما نصه :« قال الشيخ شهاب الدين السهروردي في كتاب « العقيدة» له، معتمدا ما ذهب إليه السلف من التفويض : « أخبر الله- تعالى- في كتابه، وثبت عن رسوله الاستواء، والنزول، والعين، واليد. فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى » .

قال الطيبي :« هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح» ، وقال غيره -يعني الطيبي- « ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه من طريق صحيح التصريح بتأويل شيء من ذلك، ولا المنع من ذكره، ومن المحال أن يأمر الله-تعالى- نبيه ﷺ بتبليغ ما أنزل إليه من ربه وينزل عليه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ [المائدة:٣] ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما

---

(١) في كتبه الثلاثة : ((الإبانة)) ، ((ورسالة إلى أهل الثغر)) ، ((ومقالات الإسلاميين)) .

تجوز نسبته إليه، مما لا يجوز، مع حضه على التبليغ عنه بقوله ﷺ :« ليبلغ الشاهد الغائب[(١)] » حتى نقلوا أقواله، وأفعاله، وأحواله، وصفاته، وما فعل بحضرته، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذي أراده الله منها، ووجب تنزيهه عن مشابهة الخلق، بقوله تعالى : ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١] فمن أوجب خلاف ذلك بعدهم فقد خالف سبيلهم وبالله التوفيق .. إلى أن قال : أخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: « كان سفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة،لا يحددون، ولا يشبهون، ويروون الأحاديث ولا يقولون : كيف».

قال أبو داود : « وهو قولنا» . قال البيهقي:« وعلى هذا مضى أكابرنا» وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال : « اتفق الفقهاء كلُّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه، ولا تفسير، فمن فسر شيئاً منها، وقال بقول جهم، فقد خرج عن ما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء» .

ومن طريق الوليد بن مسلم :« سألت الأوزاعي، ومالكاً، والثوري، والليث بن سعد، عن الأحاديث التي فيها الصفة؛ فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف»..

وأخرج ابن أبي حاتم في « مناقب الشافعي» عن يونس بن عبدالأعلى، سمعت الشافعي يقول : « لله اسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن

---

(١)حديث متفق عليه: رواه البخاري برقم(١٨٣٢)، ومسلم برقم(١٢٥٤)عن أبي شريح.

خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا الرؤية والفكر، فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه، كما نفى عن نفسه فقال:﴿ليس كمثله شيء ﴾».

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري، عن سفيان بن عيينة قال:« كل ما وصف الله به نفسه في كتابه؛ فتفسيره : تلاوته، والسكوت عليه» ومن طريق أبي بكر الضبعي قال: « مذهب أهل السنة في قوله ﴿ الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥] قال : بلا كيف» .

وقال الترمذي في « الجامع » عقب حديث أبي هريرة في النزول [١] : «وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث، وما يشبهه من الصفات» .

وقال في باب فضل الصدقة : « قد ثبتت هذه الرواية فنؤمن بها ولا نتوهم، ولا يقال: كيف؟ كذا جاء عن: مالك، وابن عيينة، وابن المبارك، أنهم أمروها بلا كيف، وهذا قول أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكروها، وقالوا : هذا تشبيه » .

وقال إسحاق بن راهويه: « إنما يكون التشبيه لو قيل يد كيد، وسمع كسمع [٢]. وقال في تفسير المائدة:« قال الأئمة: نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم : الثوري، وابن عيينة، ومالك، وابن المبارك » .

وقال ابن عبد البر : « أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئاً منها، وأما الجهمية، والمعتزلة، والخوارج فقالوا : مَنْ أقرَّ بها فهو مشبه، فسماهم من أقر بها معطلة » .

---

(١) انظر ((سنن الترمذي)) (٢/ ٢٢٦).

(٢) ((سنن الترمذي)) (١/ ١٢٨) .

وقال إمام الحرمين في « الرسالة النظامية » : « اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر؛ فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الله-تعالى- [١]، والذي نرتضيه وندين الله به عقيدة : اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان كذلك هو الوجه المتبع، وقد ثبت نقل ذلك عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار: كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث و من عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة كالشافعي، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة» .

وفي(ص٣٥٠ج١) من كتاب « مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين » للإمام شيخ الإسلام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه بعد أن ساق عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة، التي هي التفويض وإقرار ما جاء في الكتاب والسنة، كما جاء من غير تأويل ما نصه : « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله » . اهـ بحروفه .

---

(١) هذا الذي قاله إمام الحرمين هو الذي سبَّب الاضطراب عند المتأخرين في تحقيق مذهب السلف، والحق الذي لا يجوز خلافه، هو :أن السلف فهموا معاني النصوص، وعلموا أنها تدل على صفات لله تعالى، وإنما فوضوا كيفية هذه الصفات، وليس كما قال إمام الحرمين أنهم أجروها على مواردها، وفوضوا معانيها، فإن جميع الأنقال عنهم تخالف هذا التقرير، إلا إن قصد بتفويض المعاني ، تفويض الحقائق والكيفيات والماهيات، فحقق أخي المسلم هذه الأقوال، وانظر إليها بعين التمحيص؛ فإن الأمر دين .

وفي(ص٢٣٧) من هذا الجزء أيضاً ما نصه : « وقالت المعتزلة في قول الله عز وجل : ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥] يعني : استولى» انتهى بحروفه .

وفي (ص٤٦) من كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» للإمام أبي الحسن الأشعري أيضاً ما نصه: « وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية إن قول الله عز وجل :﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه:٥] أنه استولى وملك وقهر، وأن الله عز وجل في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله عز وجل على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، ولو كان هذا كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض، فالله -سبحانه- قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم، فلو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء وهو -عز وجل- مستول على الأشياء كلها لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء، وعلى الحشوش، وعلى الأفراد؛ لأنه قادر على الأشياء مستول عليها ا.هـ. المراد منه بلفظه، انظر بقية كلامه فإنه أكد فيها نفي كون الاستواء بمعنى الاستيلاء .

وفي(ص٢٩٠ ج١) من « مقالات الإسلاميين » المتقدم ذكرها ما نصه: « فقالت المجسمة: له يدان، ورجلان، ووجه، وعينان، وجنب، يذهبون إلى الجوارح والأعضاء، وقال أصحاب الحديث: لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله -عز وجل- أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ ؛ فنقول: وجه بلا كيف، ويدان وعينان بلا كيف » اهـ بلفظه .

فهذه عقيدة الأشعري إن كنتم تحبونها، منصوصة في مؤلفاته الصحيحة نسبتها إليه .

وفي تعليق العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد على هذه المقالات الأشعرية ما نصه : (ص٢٤) أن الشيخ أبا الحسن الأشعري أعلن عقيدته بهذه العبارة: « قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل- نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون » . انتهى بحروفه .

وفي كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب » تصنيف الحافظ الكبير إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (ص١١) ما نصه [١] : « مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه ، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق بذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، وعز ربنا أن نشبهه بالمخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين، وعز عن أن يكون عدماً كما قاله المبطلون، لأنه ما لا صفة له،- تعالى الله عما يقول الجهميون - الذين ينكرون صفات خالقنا التي [٢] وصف الله بها نفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ [٣] » .

وفيه أيضاً(ص٢٢) ما نصه : « وزعمت الجهمية -عليهم لعائن الله - أن أهل السنة ومتبعي الآثار - القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ ،المثبتين لله - جل وعلا - من صفاته ما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله، المثبت بين الدفتين وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ ، بنقل العدل فوضوه إليه

(١) وهو في الطبعة الجديدة في (١/ ٢٦) وما بعدها .

(٢) في النسخة المحققة (١/ ٢٦)((الذي)) وهو خطأ .

(٣) وإني أنصح كل من ابتغى الحق أن يطالع في كتاب هذا الإمام الجليل .

مشبهة[١]،جهلاً منهم بكتاب ربنا وسنة نبينا محمد ﷺ ، وقلة معرفتهم بلغة العرب، الذين بلغتهم خوطبنا .. إلى أن قال : نحن نقول وعلماؤنا جميعاً في الأقطار : إن لمعبودنا - عز وجل -وجهاً كما أعلمنا الله في محكم تنزيله، فذواه[٢] بالجلال والإكرام، وحكم له بالبقاء ونفى عنه الهلاك.

ونقول : إن لوجه ربنا - عز وجل - من النور والضياء ما لو كشف حجابه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره، محجوب عن أبصار أهل الدنيا، لا يراه بشر ما دام في الدنيا الفانية .ونقول : إن وجه ربنا القديم لم يزل بالباقي الذي لا يزول ، فنفى عنه الهلاك والفناء.

ونقول : إن لبني آدم وجوهاً، كتب الله عليها الهلاك، ونفى عنها الجلال والإكرام غير موصوفة بالنور والضياء والبهاء التي وصف الله بها وجهه، تدرك وجوه بني آدم أبصار أهل الدنيا لا تحرق لأحد شعرة فما فوقها، لنفى السبحات عنها التي بينها نبينا المصطفىﷺلوجه خالقنا.

ونقول : إن وجوه بني آدم محدثة مخلوقة لم تكن فكونها الله بعد أن لم تكن مخلوقة، أوجدها بعدما كانت عدماً، وأن جميع وجوه بني آدم فانية غير باقية، تصير جميعاً ميتاً ثم تصير رميماً، ثم ينشئها الله بعدما قد صارت رميماً، فتلقى من النشور والحشر، والوقوف بين يدي خالقنا في القيامة، ومن المحاسبة بما قدمت يداه ونسيه في الدنيا، ما لا يعلم صفته غير الخالق الباري، ثم إما تصير إلى الجنة منعمة فيها ، أو إلى النار معذبة، فهل يخطر يا ذوي الحجا ببال عاقل مركب فيه العقل ، يفهم لغة العرب، ويعرف خطابها ويعلم التشبيه، أن هذا الوجه شبيه بذلك الوجه؟ وهل هاهنا -أيها العقلاء- تشبيه وجه ربنا- جل ثناؤه- الذي هو كما وصفنا؛ وبينا صفته من الكتاب والسنة

(١)خبر(إن) في أول العبارة عند قوله:((أهل السنة...مشبهة))

(٢) فذواه؛ أي وصفه بذو من حاشية محقق كتاب ((التوحيد)) (١/ ٥٣).

بتشبيه[١] وجوه بني آدم، التي ذكرناها ووصفناها غير اتفاق اسم الوجه، وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم كما سمى الله وجهه وجهاً، ولو كان تشبيهاً من علمائنا لكان كل قائل : إن لبني آدم وجهاً، وللخنازير والقردة والكلاب والسباع والحمير والبغال والحيات والعقارب وجوهاً، قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب وغيرها مما ذكرت.

ولست أحسب أن أعقل الجهمية المعطلة عند نفسه، لو قال له أكرم الناس عليه: وجهك يشبه وجه الخنزير والقرد والدب والكلب والحمار والبغل ..ونحو هذا إلا غضب، وإلا خرج من سوء الأدب في الفحش من المنطق، من الشتم للمشبه وجهه لوجه ما ذكرناه، ولعله بعد يقذفه ويقذف أبويه .

ولست أحسب أن عاقلاً يسمع هذا القائل المشبه وجه ابن آدم بوجه ما ذكرنا، إلا ويرميه بالكذب والزور والبهت، أو بالعته والخبل، أو يحكم عليه بزوال العقل ورفع القلم عنه؛ لتشبيه وجه ابن آدم بوجه ما ذكرنا.

فتفكروا يا ذوي الألباب، أوجوه ما ذكرنا أقرب شبهاً بوجوه بني آدم، أو وجه خالقنا بوجوه بني آدم؟ فإذا لم تطلق العرب تشبيه وجوه بني آدم بوجوه ما ذكرنا من السباع،-واسم الوجه قد يقع على جميع وجوهها، كما يقع اسم الوجه على وجوه بني آدم- فكيف يلزمنا أن يقال لنا: أنتم مشبهة؟ ووجوه بني آدم ووجوه ما ذكرنا من السباع والبهائم محدثة كلُّها، مخلوقة قد قضى الله فناءها وهلاكها،وقد كانت عدماً فكوَّنها الله وخلقها، وجميع ما ذكرنا من السباع والبهائم لوجوهها أبصار، وخدود، وجباه، وأنوف، وألسنة، وأفواه، وأسنان، وشفاه.ولا يقول مركب فيه العقل لأحد من بني آدم :

---

(١) لعلها بوجوه بحذف ((تشبيه)) ، انظر: حاشية محقق كتاب ((التوحيد)) (١/ ٥٤)

وجهك شبيه بوجه الخنزير، ولا عينك شبيهة بعين قرد، ولا فمك فم دب، ولا شفتاك كشفتي الكلب، ولا خدك خد ذئب، إلا على المشاتمة، كما يرمي الرامي الإنسان بما ليس فيه،فإذا كان ما ذكرنا على ما وصفنا، ثبت عند العقلاء،وأهل التمييز، أن من رمى أهل الآثار القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ بالتشبيه؛ فقد قال الباطل والكذب والزور والبهتان، وخالف الكتاب والسنة، وخرج من لسان العرب.

وزعمت المعطلة من الجهمية أن معنى الوجه الذي ذكر الله في الآي التي تلونا من كتاب الله، وفي الأخبار التي رويناها عن النبي ﷺ كما تقول العرب :وجه الكلام، ووجه الثوب، ووجه الدار، فزعمت لجهلها- أن معنى قوله:وجه الله، كقول العرب : وجه الكلام، ووجه الدار، ووجه الثوب وزعمت أن الوجوه من صفات المخلوقين.

وهذه فضيحة في الدعوى، ووقوع في أقبح ما زعموا أنهم يهربون منه؛ فيقال لهم:أفليس كلام بني آدم والثياب والدور مخلوقة؟فمن زعم منكم أن معنى قوله: وجه الله كقول العرب:وجه الكلام، ووجه الثوب، ووجه الدار. أليس قد شبه على أصلكم وجه الله بوجه الموتان(١) ؟ لزعمكم يا جهلة أن من قال من أهل السنة والآثار القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ : لله وجه وعينان ونفس، وأن الله يبصر ويرى ويسمع ، أنه مشبه عندكم خالقه بالمخلوقين. حاش لله أن يكون أحد من أهل السنة والأثر شبه خالقه بأحد من المخلوقين.فإن كان على ما زعمتم بجهلكم، فأنتم شبهتم معبودكم بالموتان.

---

(١) بالتحريك وهو خلاف الحيوان.

نحن نثبت لخالقنا - جل وعلا -صفاته التي وصف الله - عز وجل- بها نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه المصطفىﷺ ، مما ثبت بنقل العدل موصولا إليه، ونقول كلاما موزونا يفهمه كل عاقل.

نقول : ليس إيقاع اسم الوجه للخالق البارىء بموجب عند ذوي الحجا والنهى أنه يشبه وجه الخالق بوجوه بني آدم .

قال جامعها : وقد أطال ابن خزيمة النفس في كتابه فراجعه.

وقد ذكر(ص٢٦) ما نصه:« والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله، وصف بها نفسه» . إلى أن قال:« وذلك أنهم وجدوا في القرآن أن الله قد أوقع أسماء من أسماء صفاته على بعض خلقه، فتوهموا لجهلهم بالعلم أن من وصف الله بتلك الصفة التي وصف بها نفسه قد شبهه بخلقه، فاسمعوا يا ذوي الحجا ما أبين من جهل هؤلاء المعطلة.

أقول :وجدت الله وصف نفسه في غير موضع من كتابه، فأعلم عباده المؤمنين أنه سميع بصير، فقال:﴿ وهوالسميع البصير ﴾ [الشورى:١١]، وذكر -عز وجل- الإنسان، قال:﴿ فجعلناه سميعا بصيرا ﴾ [الإنسان:٢]» .

وذكر ابن خزيمة آيات كثيرة تتعلق بهذا المعنى يشترك في إطلاقها الإنسان والرب- جل وعلا -من الوجه والعين واليد، وغيرها.إلى أن قال(ص٢٧)ما نصه:« ولو كان كل اسم سمى الله لنا به نفسه، وأوقع ذلك الاسم على بعض خلقه، كان ذلك تشبيه الخالق بالمخلوق على ما توهم هؤلاء الجهلة من الجهمية، لكان كل من قرأ القرآن وصدقه بقلبه أنه قرآن ووحي وتنزيل، قد شبه خالقه بخلقه» .

إلى أن قال (ص٢٨):« فاما احتجاج الجهمية على أهل السنة والآثار في هذا النحو بقوله: ﴿ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى:١١] فمن القائل أن لخالقنا

مثلاً، وأن له شبهاً، وهذا من التمويه على الرعاع والسفل، يموهون بمثل هذا على الجهال، يوهمونهم أن من وصف الله بما وصف به نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه ﷺ فقد شبه الخالق بالمخلوق، وكيف يكون خلقه مثله يا ذوي الحجا.

إلى أن قال(ص١٠١)ما نصه:« فنحن نؤمن بخبر الله - جل وعلا - أن خالقنا مستوٍ على عرشه، لا نبدل كلام الله، ولا نقول قولاً غير الذي قيل لنا، كما قالت المعطلة الجهمية، أنه استولى على عرشه، لا استوى. فبدلوا قولاً غير الذي قيل لهم، كفعل اليهود لما أمروا أن يقولوا : حطة. فقالوا:حنطة. مخالفين لأمر الله عز وجل، كذلك الجهمية [1] » .

إلى أن ذكر (ص١٠٤)ما نصه:« فالخبر يصرح أن عرش ربنا - جل وعلا- فوق جنته، وقد أعلمنا - جل وعلا-أنه مستو على عرشه، فخالقنا عال فوق عرشه، الذي هو فوق جنته».

---

(١) كما قال العلامة ابن القيم في نونيته االكافية الشافية:

أمر اليهود بأن يقولوا حطة ... فأبوا وقالوا حنطة لهوان

وكذلك الجهمي قيل له استوى ... فأبى وزاد الحرف للنقصان

قال استوى استولى وذا من جهله ... لغة وعقلا ما هما سيان

إلى أن قال:

نون اليهود ولام جهمي هما ... في وحي رب العرش زائدتان

وذكر ابن خزيمة ما بين السماء الدنيا والتي تليها، وقال : مسيرة خمسمائة عام وهكذا..إلى أن ما بين السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام، وأن العرش فوق السماء، والله- تبارك وتعالى-فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه -إلى أن قال:« إن كرسيه وسع السماوات والأرض، وأن له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا ركب من ثقله» .

قال المعلق محمد خليل هراس:« مسألة أطيط العرش به- سبحانه- كأطيط الرحل وردت في عدة أحاديث[1] ، فمن العلماء من ينكر ذلك ويقول:إن الأطيط صفة للعرش، لا مدخل له في الصفات، كالحافظ الذهبي.

والحق الذي يجب اتباعه في ذلك أن نؤمن بما ورد به النص، من غير تشبيه ولا تكييف، وأن نعتقد أن ربنا ليس محمولاً على العرش، ولا محتاجاً إليه، بل العرش وما تحته كله محمول بقدرته» .

وذكر ابن خزيمة أيضاً (ص١١٢) ما نصه:« وأعلمنا أنه العلي العظيم، أفليس العلي يا ذوي الحجا ما يكون عالياً؟ لاكما تزعم المعطلة الجهميةأنه أعلى وأسفل ووسط، ومع كل شيء، وفي كل موضوع من أرض وسماء، وفي أجواف جميع الحيوان، ولو تدبروا الآية من كتاب الله لفهموها؛ لعقلوا أنهم جهال لا يفهمون ما يقولون، وبان لهم جهل أنفسهم، وخطأ مقالتهم»

إلى أن قال (ص١١٩) ما نصه:« فتلك الأخبار كلُّها دالة على أن الخالق البارىء فوق سبع سماوات، لا على ما زعمت المعطلة أن معبودهم

---

(١) وفي ثبوتها نظر، أفردها الحافظ ابن عساكرفي جزء أ سماه : ((بيان وجوه التخليط في حديث الأطيط)) وضعفها الألباني كما في تحقيقه لـ ((شرح العقيدة الطحاوية))، (ص٢٧٨)، وتحقيقه((السنة)) لابن أبي عاصم(ص٢٥٢).

هو معهم في منازلهم وكنفهم، (على ما هو على عرشه قد استوى)[1] إلى أن ذكر استدلالاً على الفوقية المنزهة بخبر الأمة المشهور، وفيه أن رسول الله ﷺ قال لها: « أين الله؟ قالت : في السماء.قال : فمن أنا؟ قالت : أنت رسول الله.. قال : إنها مؤمنة فأعتقها» . قال ذلك للسائل الذي صكها أولا ثم ندم، وأراد عتقها وهو معاوية بن الحكم السلمي[2] » .

إلى أن ذكر حديث أبي صالح(ص١٣٦) ونصه: « إذا كان في آخر ثلاث ساعات بقين من الليل، ينظر الله في الساعة الأولى في الكتاب الذي لا ينظر فيه غيره؛ فيمحو ما يشاء ويثبت، ثم ينظر الثانية في عدن، وهي مسكنه لا يكون معه فيها إلا النبيون والشهداء، وفيها ما لم تره عين، ولم يخطر على قلب بشر، ثم يهبط في الساعة الثالثة إلى السماء الدنيا فيقول من يسألني فأعطيه. من يستغفرني فأغفر له، من يدعوني فأجيبه، حتى يطلع الفجر، ثم قرأ: ﴿ وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴾ [الإسراء:٧٨] يشهده الله وملائكته »[3].

وذكر ابن خزيمة (ص٢٣٠) في باب إثبات ضحك ربنا -عز وجل-ما نصه:« ولا يشبه ضحكه بضحك المخلوقين وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك كما أعلم النبي ﷺ ، ونسكت عن صفة ضحكه جل وعلا؛ إذ الله عز وجل استأثر بصفة ضحكه، لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال

---

(١) هكذا في الأصل وقال محقق كتاب((التوحيد)) (١/ ٢٧٣):والذي يظهر أن صحتها :((لأنه على ما هو على عرشه استوى)).

(٢) ((صحيح مسلم)) برقم(٥٣٧).

(٣)أحاديث النزول صحاح ومتواترة ولكن هذا اللفظ . منكر آفته زياد بن محمد الأنصاري وهو متروك، وانظر تفصيله في حاشية ((كتاب التوحيد)) لابن خزيمة(١/ ٣٢٢-٣٢٤).

النبي ﷺ ، مصدقون بذلك بقلوبنا، منصتون[1] عما لم يبين لنا مما استأثر الله تعالى بعلمه » .

وذكر ابن خزيمة أيضاً في باب ذكر إرضاء الله تعالى نبينا محمد ﷺ (ص٢٧٩) بعد أن ساق السند ما نصه:« عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:« أشفع لأمتي حتى يناديني ربي؛ فيقول : أرضيت يا محمد؟فأقول: رب رضيت [2]» .

وفي « المسند» أن حرب بن سريج البزار قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين:جعلت فداك...إلى أن قال:ثم أقبل علي-يعني أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين - فقال :إنكم تقولون معشر أهل العراق:أرجى آية في كتاب الله: ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ [الزمر:٥٣] قلت إنا لنقول ذلك، قال:ولكنا أهل البيت نقول:إن أرجى آية في كتاب الله - تعالى- :﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ [الضحى:٥] قال المحشي: وقد ورد أنه - عليه السلام- حين نزلت عليه هذه الآية قال: « إذن لا أرضى وواحد من أمتي في النار » .أ.هـ بلفظه.

قال جامعها وفي كتاب« العلو» للعلي الغفار للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الشهير بالذهبي المتوفى(سنة ٧٤٨هـ)(ص١٠١) ما نصه، بعد أن ساق السند إلى أم سلمة رضي الله عنها في قوله: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه:٥] « قالت : الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر، هذا القول محفوظ عن جماعة : كربيعة الرأي، ومالك الإمام، وأبي جعفر الترمذي.فأما عن أم سلمة فلا يصح؛ لأن أبا كنانة ليس بثقة . وأبو عمر لا أعرفه » .

---

(١) أي ساكتون.

(٢) وفي إسناده ضعف كما بينه المحقق (٢/٦٧٣) .

وفي كتاب« العلو» أيضاً(ص١٧٩) ما نصه :« مقالة السلف وأئمة السنة، بل والصحابة، والله ورسوله والمؤمنون: أن الله -عز وجل- في السماء، وأن الله على العرش، وأن الله فوق سماواته، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وحجتهم على ذلك النصوص والآثار .

ومقالة الجهمية: أن الله تبارك وتعالى- في جميع الأمكنة - تعالى الله عن قولهم-بل هو معنا أينما كنا بعلمه، ومقالة متأخري المتكلمين: أن الله ليس في السماء، ولا على العرش، ولا على السماوات، ولا في الأرض، ولا داخل العالم، ولاهو بائن عن خلقه، ولا متصل بهم، وقالوا:جميع هذه الأشياء صفات الأجسام والله - تعالى-منزه عن الجسم.

قال لهم أهل السنة والأثر:نحن لا نخوض في ذلك، ونقول ما ذكرناه اتباعا للنصوص، وإن زعمتم. ولا نقول بقولكم، فإن هذه السلوب نعوت المعدوم- تعالى الله جل جلاله- عن العدم، بل هو متميز عن خلقه، موصوف بما وصف به نفسه، من أنه فوق العرش بلا كيف، وذكر نحوه عن حماد بن زيد البصري، الذي هو للعراقيين نظير مالك بن أنس في الحجازيين» .

وفي كتاب « العلو» أيضاً(ص٢٢٧) في ترجمة أبي عبد الله ابن الأعرابي، لغوي زمانه: أنه أتاه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن ما معنى قوله: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه:٥] قال: هو على عرشه كما أخبر، فقال الرجل:ليس كذلك إنما معناه استولى، فقال: اسكت ما يدريك ما هذا. العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب قيل استولى، والله -تعالى- لا مضاد له، وهو على عرشه كما أخبر . ثم قال: الاستيلاء بعد المغالبة، قال النابغة:

ألا لمثلك أو من أنت سابقه   سبق الجوادإذا استولى على الأمد

مات ابن الأعرابي - رحمه الله - سنة إحدى وثلاثين ومائتين .

وفي (ص٢٢٥) من كتاب « العلو» أيضا بعد أن ساق السند إلى إسحاق بن راهويه، قال الله تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه:٥]ما نصه: « إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة» .

قال الذهبي: « اسمع ويحك إلى هذا الإمام كيف نقل الإجماع على هذه المسألة، كما نقله في زمانه قتيبة المذكور، وقتيبة قدم أنه ابن سعيد، وقال: شيخ خراسان المتوفى سنة(٢٤٠) » .

وفي (ص٢٠٥) من كتاب « العلو» أيضا ما نصه: « قال بنان بن أحمد: كنا عند القعنبي- رحمه الله- فسمع رجلا من الجهمية يقول: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ فقال القعنبي:من لا يوقن أن ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ كما يقر في قلوب العامة فهو جهمي.أخرجهما عبد العزيز القحيطي في تصانيفه، والمراد بالعامة أهل العلم، كما بيناه في ترجمة يزيد بن هارون إمام أهل واسط، ولقد كان القعنبي من أئمة الهدى » .

وفي (ص٢١٥) من كتاب « العلو» أيضا ما نصه: « بعد أن ساق السند إلى محمد بن اسماعيل الترمذي : سمعت نعيم بن حماد يقول: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله تشبيها » .

وفي (ص٢٢٤) منه أيضا بعد أن ساق السند إلى إسحاق قال: « دخلت على ابن أبي طاهر فقال:ما هذه الأحاديث، يروون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؟ قلت : نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام. فقال: ينزل ويدع

عرشه، فقلت: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟ قال : نعم . قلت: فلم تتكلم في هذا؟ » .

وفي (ص٢٥٩)منه أيضاً نقلاً عن ابن جرير وغيره ما نصه: « فإن هذه المعاني التي وصفته ونظائرها، مما وصف به نفسه ورسوله، ما لا يثبت حقيقة علمه بالفكر والرؤية، لا نكفر بالجهل بها أحداً، إلا بعد انتهائها إليه [(١)]»

وفي (ص٢٦١)منه أيضاً ما نصه: « قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم: سمعت محمد بن صالح بن هانىء يقول: سمعت إمام الأئمة أبا بكرمحمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: من لم يقرَّ بأن الله على عرشه، استوى فوق سبع سماواته، بائن من خلقه، فهو كافر يستتاب، وإلا ضربت عنقه، وألقي على مزبلة لئلا يتأذى برائحته أهل القبلة، وأهل الذمة» . انتهى المراد منه.

قال جامعها : ومن تأمل كتاب « العلو» ناقلاً عن الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، وأئمة الإسلام أكثر وأوضح من هذا، علم أن لا خير في اتباع الجهميين، ولست بمعترض لمن يؤول بعض التأويل : كتأويل معكم، وجنب الله[(٢)] .مثلاً باللائق في محله مسالماً لغيره، ولست بمتبعه في رأيه، بل أتبع السلف الصالح في التفويض لا أهل التأويل، والصرف عن الظاهر قد علم مما ذكر ، ومما سيأتي أنه لا يجب؛ لأنه لا يلزم على عدمه تشبيه ولا تجسيم، فكيف يجب إجماعاً؟!

---

(١) وهذه طريقة السلف ومن سار على نهجهم من السلفيين، لا يكفرون أحداً من أهل القبلة، حتى تتبين له الحجة وتستبين له المحجة خلافاً لما يشيعه المغرضون عنهم.

(٢) وهذا لا نزاع فيه، انظر التفصيل في« الجواب الصحيح » لابن تيمية(٣/ ١٤٥)،و« الصواعق المرسلة» لابن القيم(١/ ٢٥٠)،و« رد الدارمي على المريسي» (ص١٨٤).

وقال الأشعري في كتاب« الإبانة في أصول الديانة» في باب الاستواء ما نصه: « فإن قال قائل:ما تقولون في الاستواء؟ قيل له؛ نقول: إن الله مستو على عرشه كما قال ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه:٥] وقد قال عز وجل:﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ [فاطر:١٠] وقال: ﴿ بل رفعه الله إليه ﴾ [النساء:١٥٨] وقال عز وجل: ﴿ يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه ﴾ [السجدة:٥] وقال عز وجل حكاية عن فرعون: ﴿ وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً ﴾ [غافر:٣٦]وكذب فرعون نبي الله موسى في قوله:إن الله - عز وجل- فوق السماوات، وقال عز وجل: ﴿ أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض ﴾ [الملك:١٦].

فالسماوات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات قال: ﴿ أأمنتم من في السماء ﴾ ؛ لأنه مستو على العرش الذي فوق السماوات، وكل ما علا فهو سماء، فالعرش أعلى السماوات وليس إذ قال:﴿ أأمنتم من في السماء ﴾ يعني جميع السماوات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات، ألا ترى أن الله عز وجل ذكر السماوات، فقال:﴿ وجعل القمر فيهن نوراً ﴾ [نوح:١٦]. ولم يرد أنه يملأهن جميعاً، وأنه فيهن جميعاً، قال: ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله عز وجل مستو على العرش الذي هو فوق السماوات، فلولا أن الله - عز وجل- على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض، وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى استوى استولى» . إلى آخر ما تقدم في كتاب« العلو» (ص٢٨٠).

إن كتاب « الإبانة » من أشهر تصانيف أبي الحسن، شهره الحافظ ابن عساكر ، واعتمد عليه.

وفي كتاب « العلو » أيضا (ص٣٤٠)ما نصه: « قال شيخ الإسلام ، سيد الوعاظ، أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح بن جنكي دوست ، الجيلي، الحنبلي، شيخ العراق، في كتابه« الغنية» (وهو مجلد): أما معرفة الصانع بالآيات والدلائل على وجه الاختصار؛ فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد، إلى أن قال: وهو مستو على العرش، محتو على الملك، يحيط علمه بالأشياء، إليه يصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال::﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه:٥]وينبغي إطلاق ذلك من غير تأويل ، وكونه تعالى على العرش؛ فمذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف.

سمعت الحافظ أبا الحسين يقول: سمعت الشيخ عز الدين بن عبد الله بمصر يقول: ما نعرف أحدا كراماته متواترة كالشيخ عبد القادر رحمه الله توفي سنة إحدى وستين وخمسمائة » .

وفي كتاب « العلو» أيضا (ص٢٥) بعد أن ساق سند حديث الجارية وقال: « هذا حديث صحيح ما نصه: وهكذا رأينا كل من يسأل أين الله؟ يبادر بفطرته ويقول في السماء. ففي الخبر مسألتان:

أحدهما: شرعية قول المسلم أين الله؟

وثانيهما: قول المسؤول في السماء.

فمن أنكرا هاتين المسألتين؛ فإنما ينكر على المصطفى ﷺ » .

وفي (ص٥٦) منه أيضا عازيا لأبي عمر في « الاستيعاب» من وجوه صحاح، أن عبد الله بن رواحة مشى ليلة إلى أمة له فنال منها، فرأته امرأته

فلامته؛ فجحدها، فقالت له: إن كنت صادقا فاقرأ القرآن؛ فإن الجنب لا يقرأ القرآن؛ فقال:

شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثوى الكافرينا

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

فقالت امرأته: صدق الله وكذبت عيني، وكانت لا تحفظ القرآن» .

إلى أن ذكر - أي الذهبي- (ص٥٧) أن عدي بن أرطأة دخل على عمر؛ فقال له: الشعراء ببابك يا أمير المؤمنين وسهامهم مسمومة؛ فقال: ويحك مالي وللشعراء؛ فقال: إن رسول الله ﷺ قد امتدح فأعطى، امتدحه العباس بن مرداس السلمي فأعطاه حلة. قال : أتروي من شعره شيئا. قال: نعم، فأنشده عدي بن أرطأة قوله في النبي ﷺ :

رأيتك يا خير البرية كلها نشرت كتابا جاء بالحق معلما

شرعت لنا دين الهدى بعد جورنا عن الحق لما أصبح الحق مظلما

تعالى علواً فوق عرش إلهنا وكان مكان الله أعلى وأعظما

قال:وساق قصة طويلة سمعناها في كتاب « العلو» لشيخ الإسلام موفق الدين المقدسي» .

وفي (ص٩٣) من كتاب « العلو » للذهبي أيضا: « أن حديث الترمذي الذي في جامعه وفيه: عد سبع سماوات ووصفهن، وفي آخره بعد أن عد سبع أرضين، والذي نفسي بيده لو أنكم أدليتم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله »

قال: متنه منكر، وفي سنده الحسن، مدلس. وقال : إن معناه مطابق لقوله تعالى ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ [الحديد:٤] أي بالعلم.

وفي (ص٣٠٥) منه أيضاً نقلاً عن القاضي أبي بكر الباقلاني قال: الذي ليس في المتكلمين الأشعرية أفضل منه مطلقاً في كتاب « الإبانة » من تأليفه بعد أن قال:إن الله أثبت لنفسه وجهاً ويداً ما نصه؛فإن قيل : فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة؛ إذ كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلا جارحة . قلنا : لا يجب هذا، كما لا يجب في كل شيء كان قديماً بذاته أن يكون جوهراً؛ لأنا وإياكم لم نجد قديماً بنفسه في شاهدنا إلا كذلك، وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضاً، واعتلوا بالوجود. فإن قيل:فهل تقولون : إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله بل هو مستو على عرشه كما أخبر في كتابه؛ فقال:﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه:٥]وقال: ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ [فاطر:١٠]، وقال: ﴿ أأمنتم من في السماء ﴾ [الملك:١٦]. وقال: ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه وفي الحشوش، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، ويصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا ويميننا وشمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله. إلى أن ذكر - أي الذهبي- عازياً له ما نصه، وقال مثل هذا القول في كتابه « التمهيد» له.

وقال في كتاب« الذب عن أبي الحسن الأشعري» :« كذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله ﷺ في صفات الله، إذا صح من إثبات اليدين والوجه والعينين، ونقول: إنه يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام...إلى أن قال:إنه مستو على عرشه، إلى أن قال: وقد بينا دين الأئمة وأهل السنة، أن هذه الصفات تمر كما جاءت بغير تكييف، ولا تحديد، ولا تجنيس، ولا

تصوير.كما رُوي عن الزهري، وعن مالك في الاستواء، فمن تجاوز هذا فقد تعدى وابتدع وضل[١] » .

فهذا النَّفَس نفس هذا الإمام، وأين مثله في تبحره وذكائه وبصره بالملل والنحل؟ فقد امتلأ الوجود بقوم لا يدرون ما السلف، ولا يعرفون إلا السلب، ونفي الصفات وردها، صم بكم، غتم[٢] عجم، يدعون إلى العقل، ولا يكونون على النقل، فإنا لله وإنا إليه راجعون. مات القاضي أبو بكر في سنة ثلاث وأربعمائة .

وقال الذهبي بلصق هذا في ترجمة أبي أحمد القصاب ما نصه: « قال العلامة أبو أحمد الكرجي في عقيدته التي ألفها؛ فكتبها الخليفة القادر بالله، وجمع الناس عليها، وذلك في صدر المائة الخامسة، وفي أواخر أيام الإمام أبي حامد الإسفرائينى شيخ الشافعية ببغداد، وأمر باستتابة من خرج عنها من معتزلي ورافضي وخارجي، فمما قال فيها: كان ربنا- عز وجل-وحده لا شيء معه، ولا مكان يحويه؛فخلق كل شيء بقدرته، وخلق العرش لا لحاجة

---

(١) وقد أشرت إلى هذا المعنى في منظومتي الموسومة بـ « الدرة الأثرية في تلخيص العقيدة السلفية» بقولي:

والصحب والأتباع قد تكلموا ... فيها وما زادوا وما تأثموا
إذ قال مالك في الاستواء ... معناه معلوم بلا امتراء
وإنما كان الحرام المنفي ... كان ذاك عن سؤال الكيف

(٢) غتم:جمع أغتم وهو من لا يفصح شيئاً، القاموس(١٤٧٤).

إليه؛ فاستوى عليه استواء استقرار كيف شاء وأراد، لا استقرار راحة كما يستريح الخلق » .

قلت- أي الذهبي-: ليته حذف استواء استقرار وما بعده، فإن ذلك لا فائدة فيه بوجه، والبارىء منزه عن الراحة والتعب. إلى أن قال:« ولا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيه ﷺ ، فهي صفة حقيقة لا مجازاً» .

قلت-أي الذهبي-: وكان أيضاً يسعه السكوت عن صفة(حقيقة) فإنا إذا أثبتنا نعوت البارىء، وقلنا: تمرُّ كما جاءت فقد آمنا بأنها صفات، فإذا قلنا بعد ذلك : صفة حقيقية، وليس بمجاز. كان هذا كلاماً ركيكاً نبطياً مغلثاً للنفوس؛ فليهدر، مع أن هذه العبارة وردت عن جماعة، ومقصدهم بها : أن هذه الصفات تمرُّ ولا يتعرض لها بتحريف ولا تأويل، كما يتعرض لمجاز الكلام، والله أعلم.

وقد أغنى الله- تعالى-عن العبارات المبتدعة؛ فإن النصوص في الصفات واضحة، ولو كانت الصفات ترد إلى المجاز لبطل أن تكون صفات الله -تعالى-، وإنما الصفة تابعة للموصوف فهو موجود حقيقة لا مجازاً، وصفاته ليست مجازاً، فإذا كان لا مثل له ولا نظير لزم أن تكون لا مثل لها.قال الذهبي: إن القصاب هذا كان من أهل الحديث في حدود الأربعمائة» .

وفي (ص٣٠٩) من كتاب « العلو» أيضاً ناقلاً عن الحافظ الكبير أبي نعيم الأصبهاني (مصنف حلية الأولياء) في كتاب « الاعتقاد» له : طريقتنا طريقة السلف المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة، بعد أن ساق عقيدته ما نصه(ص٣١٠):« وأن الأحاديث التي ثبتت في العرش واستواء الله عليه

يقولون بها ويثبتونها، من غير تكييف ولا تمثيل، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أرضه، فقد نقل هذا الإمام الإجماع على هذا القول، ولله الحمد.وكان حافظ العجم في زمانه بلا نزاع، جمع بين علو الرواية وتحقيق الدراية، إلى أن ذكر-أي الذهبي-عن معمر بن زياد مثل ما تقدم : وإن من أنكر النزول أو تأوله فهو مبتدع ضال. وقال: إن النزول بلا تأويل ولا كيف. وقال: مات سنة ثمان عشرة وأربعمائة » .

وساق الذهبي مثل ذلك عن أبي القاسم اللالكائى، وقال: مات سنة ثمان عشرة وأربعمائة.وساق عن الإمام يحيى بن عمار ما نصه: لا نقول كما قالت الجهمية: أنه تعالى مداخل للأمكنة، وممازج بكل شيء، ولا نعلم أين هو؛ بل نقول: هو بذاته على العرش، وعلمه محيط بكل شيء..الخ، وحكى الذهبي مثل ذلك عن شيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن النيسابوري الصابوني، وقال: مات سنة تسع وأربعين وأربعمائة، قال: وقد روى إسماعيل بن عبد الغفار أنه سمع إمام الحرمين يقول:كنت بمكة أتردد في المذاهب فرأيت النبي ﷺ فقال: عليك باعتقاد الصابوني . وذكر مثل ذلك عن الفقيه سليم الرازي، قال: استوى على العرش في اليوم السابع، قال:وكان إماما توفي سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وذكر مثل ذلك عن الحافظ الحجة أبي نصر السجزي، وانتقد عليه بما نصه، قلت:هذا الذي نقله عنهم مشهور محفوظ سوى كلمة بذاته، فإنها من كيسه نسبها إليهم بالمعنى؛ ليفرق بين العرش وبين ما عداه من الأمكنة، وقال: مات سنة أربع وأربعين وأربعمائة.

وذكر عن الإمام أبي عمرو الداني إمام القراء في أرجوزته التي في عقود الديانة:

كلم موسى عبده تكليماً ولم يزل مدبراً حكيما

كلامه وقولـــه قديم وهو فوق عرشه العظيم

قال : مات سنة أربع وأربعين وأربعمائة . وذكر مثل ذلك عن أبي عمر ابن عبد البر حافظ المغرب، كما ذكر مثله عن طبقة أخرى منها: الإمام الزاهد شيخ الإسلام أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي. وقال: مات في سنة تسعين وأربعمائة، وكما ذكر مثل ذلك عن إمام الحرمين الجويني في كتاب « الرسالة النظامية» ، وسيأتي طرف منه .

قال جامعها - عفا الله عنه- وفي (قاعدة ٥٠) من قواعد الإمام الفقيه الصوفي الشيخ أحمد زروق ما نصه:وقوع الوهم والمبهم والمشكل في النصوص الشرعية ميزان العقول والأذهان والعقود، ليميز الله الخبيث من الطيب، وتظهر مراتب الإيمان لأهلها ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ﴾ [آل عمران:٧]، ولا يقبل وضعه من غير الشارع ألبتة، إلا أن يكون بيّن المعنى، واضح المبنى في عرف التخاطب، له شبهة في أصول النصوص، كمسألة الاستواء الذي هو في رسالة ابن أبي زيد، فاختلف فيه الأصوليون، ثم هو بعد وقوعه بهذا الوجه مختلفون في قوله وتأويله، أو حمل مذهب صاحبه على ظاهره، وهذا كلُّه إذا كان إماماً معتبراً في فنه، صوفياً كان أو فقيهاً لا غيره، فيرد عليه مطلقاً كما لا أصل له ولا شبهة ، فيرد على الجميع بلا خوف . والله سبحانه أعلم.

وفي مقدمة كتاب « اختلاف المصلين» للعلامة محمد محيي الدين عبدالحميد(ص٢٧)ما نصه:« وصدر في بغداد كتاب سمي « الاعتقاد القادري» في (سنة٤٣٣) من الهجرة، وقريء في الدواوين، وكتب الفقهاء فيه، وذكروا أن هذا اعتقاد المسلمين، وأن من خالفه فقد فسق وكفر؛ فكان هذا إيذاناً بنهاية هذه الثائرة التي ضلت في غيابتها الأفهام، وكان عمل القادر بالله خاتمة لعمل المأمون من قبل، وقد جاء في هذا المنشور الرسمي: والله هو القادر بقدرة، العالم بعلم أزلي، وهو السميع بسمع، والمبصر ببصر، يعرف صفتهما من نفسه، لا يبلغ كنهها أحد من خلقه، متكلم لا بآلة مخلوقة كآلة المخلوقين، لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية، وأن كلام الله -تعالى - غير مخلوق.أهـ المراد منه.

وفي (ص١٩٦ جـ٧)[1] من « تفسير القرطبي» عند قوله تعالى: ﴿ ثم استوى على العرش﴾ في [سورة الأعراف:٥٤] ما نصه« هذه مسألة الاستواء، وللعلماء فيه كلام وإجراء. إلى أن قال: والأكثر من المتقدمين والمتأخرين: أنه إذا وجب تنزيه الباريء- سبحانه- عن الجهة والتحيز، فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه -عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين تنزيهه- تبارك وتعالى- عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم؛ لأنه يلزم من ذاك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان آخر أو حيز، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون للتحيز والتغير والحدوث. هذا قول المتكلمين، وقد كان السلف رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله- تعالى- كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم

(١) طبعة دار الكتاب العربي.

ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته. قال مالك- رحمه الله- :الاستواء معلوم- يعني في اللغة- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة. وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها.ثم قال: والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار» .

وفي كتاب « العلو للعلي الغفار» للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الشهير بالذهبي المتقدم الذكر المولود(سنة ٦٧٣هـ المتوفى سنة٧٤٨) (ص٣١٣) مبيناً حياة القادر بالله أمير المؤمنين ما نصه: له معتقد مشهور قرئ ببغداد بمشهد من علمائها وأئمتها، وأنه قول أهل السنة والجماعة، وفيه أشياء حسنة، من ذلك« وأنه خلق العرش لا لحاجة، واستوى عليه كيف شاء لا استواء راحة، وكل صفة وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ ؛ فهي صفة حقيقة لا صفة مجاز، وكلام الله غير مخلوق أنزله على رسوله » . توفي القادر بالله سنة اثنين وعشرين وأربعمائة» .

وفي (ص١٩٠)من كتاب « العلو للعلي الغفار» أيضاً ما نصه: ونقل أبو القاسم هبة الله اللالكائي، والشيخ موفق الدين المقدسي، وغيرهما بالإسناد عن عبد الله ابن أبي حنيفة الدبوسي، قال: سمعت محمد بن الحسن يقول:اتفق الفقهاء كلُّهم من المشرق إلى المغرب على أن الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ ، وفارق الجماعة؛ لأنه وصفه بصفة« لا شيء» .

وفي كتاب العلو أيضاً (ص٣٠٣) ما نصه: قال الإمام العلامة أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي البستي صاحب (معالم السنن) في كتاب الغنية عن الكلام وأهله له قال: فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنن الصحيحة فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وكذا نقل الاتفاق عن السلف في هذا الحافظ أبو بكر الخطيب ثم الحافظ أبو القاسم التيمي الأصبهاني وغيرهم. توفي الخطابي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

وفي (ص٣٣٦)منه أيضاً ما نصه- ناقلاً عن البغوي-: وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف يجب الإيمان به.. إلى أن قال: وقال في قوله تعالى ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله ﴾ [البقرة:٢١٠]الأولى في هذه الآية وما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها، ويكل علمها إلى الله، ويعتقد أن الله منزه عن سمات الحدوث، على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة، قال : توفي سنة ست عشرة وخمسمائة..ا.هـ بحروفه.

وفي (ص٣٣٩) منه أيضاً ما نصه: قال العلامة أبو بكر محمد بن موهب المالكي في شرحه لرسالة الإمام أبي محمد بن أبي زيد، أما قوله: إنه فوق عرشه المجيد بذاته، فمعنى فوق وعلى عند جميع العرب واحد، وفي الكتاب والسنة تصديق ذلك وهو قوله تعالى: ﴿ ثم استوى على العرش﴾ ، وقال: ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ، وقال: ﴿ يخافون ربهم من فوقهم ﴾ [النحل:٥٠]وساق حديث الجارية والمعراج إلى سدرة المنتهى.. إلى أن قال : وقد تأتي لفظة (في) في لغة العرب بمعنى فوق كقوله:﴿ فامشوا في مناكبها ﴾ [الملك:١٥]، وقال أهل التأويل: يريد فوقها. وهو قول مالك مما فهمه عمن

أدرك من التابعين ، مما فهموه عن الصحابة، مما فهموه عن النبي ﷺ أن الله في السماء يعني فوقها وعليها؛ فلذلك قال الشيخ أبو محمد: إنه فوق عرشه . ثم بين أن علوه فوق عرشه إنما هو بذاته؛ لأنه - تعالى- بائن عن جميع خلقه بلا كيف، وهو في كل مكان بعلمه لا بذاته، لا تحويه الأماكن، وأنه أعظم منها، وقد كان ولا مكان.. قال الذهبي: ثم سرد كلاما طويلا.. إلى أن قال: فلما أيقن المنصفون إفراد ذكره بالاستواء على عرشه، بعد خلق سماواته وأرضه، بوصفه بالاستواء، علموا أن الاستواء هنا غير الاستيلاء ونحوه؛ فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه، وأنه على الحقيقة لا على المجاز؛ لأنه الصادق في قيله، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله، إذ ليس كمثله شيء. ا.هـ بحروفه.

وفي (ص٣١٤) من كتاب « العلو» في ترجمة الحافظ الإمام الأندلسي الطلمنكي المالكي في كتاب« الوصول إلى معرفة الأصول» ما نصه:وقال أهل السنة في قوله : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه:٥] : إن الاستواء من الله على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية : لا يجوز أن يسمي الله عز وجل بهذه الأسماء على الحقيقة ويسمى بها المخلوق، فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه، فإذا سئلوا ما حملهم على هذا الزيغ؟ قالوا : الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه . قلنا: هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها ؛ لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه لا يحصل بالتسمية، وإنما تشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيئات فيها كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماء توجب اشتباها لاشتبهت الأشياء كلها، لشمول اسم الشيء لها،

وعموم تسمية الأشياء به؛ فنسألهم: أتقولون إن الله موجود ؟فإن قالوا : نعم، قيل لهم: يلزمكم على دعواكم أن يكون مشبهاً للموجودين. وإن قالوا: موجود ولا يوجب وجوده الاشتباه بينه وبين الموجودات.قلنا : فكذلك هو: حي، عالم، قادر، مريد، سميع، بصير، متكلم، يعني ولا يلزم اشتباهه بمن وصف بهذه الصفات. كان الطلمنكي من كبار الحفاظ وأئمة القراء بالأندلس مات سنة تسع وعشرين وأربعمائة. ا.هـ بحروفه.

وذكر عن الإمام أبي عمر بن عبد البر ما نصه: « وقال أيضاً : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لم يكيفوا شيئاً من ذلك، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلُّهم ينكرها، ولا يحمل[1] منها شيئاً على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود.

صدق والله ، فإن من تأول سائر الصفات، وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام ، أداه ذلك السلب إلى تعطيل الرب ، وأن يشابه المعدوم، كما نقل عن حماد بن زيد أنه قال: مثل الجهمية كقوم قالوا: في دارنا نخلة. قيل : لها سعف؟. قالوا: لا . قيل: فلها كرب؟. قالوا: لا . قيل: لها رطب وقنو؟. قالوا :لا . قيل فلها ساق؟. قالوا :لا . قيل : فما في داركم نخلة.

قلت: كذلك هؤلاء النفاة ، قالوا: إلهنا الله تعالى، وهو:لا في زمان، ولا في مكان، ولا يرى، ولا يبصر، ولا يتكلم، ولا يرضى، ولا يغضب، ولا يريد... ولا ولا ... وقالوا : سبحانه المنزه عن الصفات. بل نقول: سبحان الله العظيم، السميع، البصير، المريد..إلى آخر ما ذكر من صفاته. قال : وكان

(١) كذا في ((العلو)) (ص٢٥٠) ولعل الصواب:((ولا يحملون)) .

أبو عمر من بحور العلم، ومن أئمة الأثر، مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة عن ستة وتسعين سنة . ا.هـ.

وذكر عن القاضي أبي يعلى عالم العراق، البغدادي، الحنبلي، في كتاب « إبطال التأويل» له : لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله عز وجل لا تشبه بسائر صفات الموصوفين بها من الخلق، قال: ويدل على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغا لكانوا إليه أسبق؛ لما فيه من إزالة التشبيه يعني على زعم من قال إن ظاهرها تشبيه.

قلت-أي الذهبي -: المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة، ما علمت أحدا سبقهم بها، قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد؛ فتفرع من هذا أن الظاهر يعني به أمران:

أحدهما :أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، كما قال السلف : الاستواء معلوم . وكما قال سفيان وغيره: قراءتها تفسيرها - يعني أنها بينة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضايق التأويل والتحريف-وهذا هو مذهب السلف، مع اتفاقهم أيضا أنها لا تشبه صفات البشر بوجه؛ إذ الباريء لا مثل له، لا في ذاته ولا في صفاته.

الثاني : أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة ، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر؛ فهذا غير مراد، فإن الله تعالى فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير، فمن الذي عاينه ونعته لنا؟ ومن ذا الذي يستطيع أن ينعت لنا كيف يسمع كلامه؟ والله

إنا لعاجزون كالّون، حائرون، باهتون في حد الروح التي فينا، وكيف تعرج كل ليلة إذا توفاها بارئها، وكيف يرسلها، وكيف تستقل بعد الموت، وكيف حياة الشهيد المرزوق عند ربه بعد قتله، وكيف حياة النبيين الآن، وكيف شاهد النبيﷺ أخاه موسى يصلي في قبره قائماً، ثم رآه في السماء السادسة، وحاوره، وأشار عليه بمراجعة رب العالمين،وطلب التخفيف منه على أمته، وكيف ناظر موسى أباه آدم وحجه آدم بالقدر السابق، وبأن اللوم بعد التوبة وقبولها لا فائدة فيه، وكذلك نعجز عن وصف هيئتنا في الجنة ووصف الحور العين، فكيف بنا إذا انتقلنا إلى الملائكة وذواتهم وكيفيتها، وأن بعضهم يمكنه أن يلتقم الدنيا في لقمة، مع رونقهم وحسنهم وصفاء جوهرهم النوراني، فالله أعلم، وله المثل الأعلى والكمال المطلق، ولا مثل له أصلاً، ﴿ آمنا بالله وأشهد بأنا مسلمون ﴾ [آل عمران:٥٢].

وقال : مات أبو يعلى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة» .

وذكر مثل ما ذكر عن البيهقي، وفيه ما نصه:« وفيما كتبناه من الآيات دلالة على إبطال قول من زعم من الجهمية، بأن الله بذاته في كل مكان، وقوله:﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ [الحديد:٤] إنما أراد بعلمه لا بذاته، مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة » .

وذكر في (ص٣٢٦) من كتاب « العلو» أيضاً عن الحافظ أبي بكر الخطيب- رحمه الله -ما نصه:«أما الكلام في الصفات : فأما ما روي منها في الصحاح، فمذهب السلف إثباتاً وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، والأصل في أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ونحتذي في ذلك حذوه ومثاله. وإذا كان معلوماً إثبات رب العالمين، إنما هو

إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجودلا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا : يد وسمع وبصر؛ فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله لنفسه، ولا نقول : إن معنى اليد القدرة، ولا أن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح وأدوات للفعل، ولا تشبيهاً[1] ، بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل. ونقول : إنما وجب إثباتها؛ لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها، لقوله تعالى:﴿ ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١]، وقوله ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ [الإخلاص:٤] .

وقال نحو هذا القول قبل الخطيب، الخطابي(أحد الأعلام)وهذا الذي علمت من مذهب السلف، والمراد بظاهرها أي لا باطن ألفاظ الكتاب والسنة، غير ما وضعت له، كما قال مالك وغيره:« الاستواء معلوم» .

وكذلك القول في : السمع، والبصر، والعلم، والكلام، والإرادة، والوجه، ونحو ذلك. هذه الأشياء معلومة فلا تحتاج إلى بيان وتفسير، لكن الكيف في جميعها مجهول عندنا، والعلم عند الله-تعالى-قال : وقد كان الخطيب رحمه الله تعالىالدارقطني الثاني، لم يكن ببغداد بعده مثله في معرفة هذا الشأن، توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة» .

وذكر الذهبي عن طبقة أخرى(ص٣٢٩)أن إمام الحرمين قال: وذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب -عز وجل- والذي نرتضيه ديناً، وندين الله به

---

(١) لعلها ولا نشبهها،ثم وجدتها مصححة كما ذكرته في ((العلو)) (ص٢٥٣) بتحقيق أشرف عبد المقصود.

عقيدة اتباع سلف الأمة، والدليل القاطع السمعي في ذلك، وأن إجماع الأمة حجة متبعة، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين عن الإضراب عن التأويل كان هو الوجه المتبع، فلتجر آية الاستواء وآية المجيء وقوله:﴿ لما خلقت بيدي ﴾ على ذلك.

قال الحافظ الحجة عبد القادر الرهاوي كذا ...إلى أن قال: سمعت محمد بن طاهر المقدسي، يقول : سمعت الأديب أبا الحسن القيرواني بنيسابور، يقول: وكان يختلف إلى دروس أبي المعالي الجويني، يقرأ عليه الكلام، يقول : سمعت الأستاذ أبا المعالي اليوم يقول :« يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ماشتغلت به» .

وقال الفقيه أبو عبد الله الرستمي الذي أجاز لكريمة : حكى لنا الإمام أبو الفتح محمد بن علي الفقيه، قال: دخلنا على الإمام أبي المعالي ابن الجويني نعوده في مرض موته فأقعد، فقال لنا: اشهدوا علي أني قد رجعت عن كل مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح، وإني أموت على ما تموت عليه عجائز نيسابور.

قلت -أي الذهبي -: هذا معنى قول بعض الأئمة: عليكم بدين العجائز، يعني أنهن مؤمنات بالله على فطرة الإسلام، لم يدرين ما علم الكلام.

وقد كان شيخنا العلامة أبو الفتح القشيري- رحمه الله-يقول:

تجاوزت حد الأكثرين إلى العلا وسافرت واستبقيتهم في المفاوز

وخضت بحاراً ليس يدرك قعرها وسيرت نفسي في قسيم المفاوز

ولججت في الأفكار ثم تراجع اختياري إلى استحسان دين العجائز

إلى أن قال: إن الزنجاني كان إماماً عظيماً داعياً إلى السنة، وذكر مراجعة بينه وبين إمام الحرمين تتعلق بهذا المعنى، إلى أن قال: إن الزنجاني قال في قصيدته الرائية في السنة التي أولها :

تمسك بحبل الله واتبع الأثر ودع عنك رأياً لا يلائمه خبر

وقال: مات سنة إحدى وسبعين وأربعمائة» .

وفي (ص٣٣٤) من هذا الكتاب بعد ذكر كلام الإمام أبي بكر محمد بن الحسن الحصري ما نصه:« قلت- أي الذهبي-:سلب هذه الأشياء وإثباتها، مداره على النقل، فلو ورد شيء بذلك نطقنا به وإلا فالسكوت، والكف أشبه بشمائل السلف؛ إذ التعرض لذلك نوع من الكيف، وهو مجهول . وكذلك نعوذ بالله أن نثبت استواءه بمماسة أو تمكن بلا توقيف ولا أثر، بل نعلم من حيث الجملة أنه فوق عرشه، كما ورد النص ... إلى أن قال ناقلاً عن الإمام محيي السنة أبي محمد الحسين البغوي ما نصه: «وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف، يجب الإيمان به. إلى أن قال : وقال في قوله﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله﴾ [البقرة :٢١٠] الأولى في هذه الآية وما شاكلها، أن يؤمن الإنسان بظاهرها، ويكل علمها إلى الله، ويعتقد أن الله منزه عن سمات الحدوث، على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة » .

وقال : توفي سنة عشرة وخمسمائة ... إلى أن قال (ص٣٣٧) نقلاً عن العلامة أبي الحسن الكرجي الشافعي في عقيدته الشهيرة التي أولها :

محاسن جسمي بدلت بالمعايب وشيب فؤادي شوب وصل الحبائب

وأفضل زاد للمعاد عقيدة على منهج في الصدق والصبر لاحب

عقيدة أصحاب الحديث فقد بأرباب دين الله أسنى المراتب

عقائدهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوائب

وأن استواء الرب يعقل كونه ويجهل فيه الكيف جهل الشهارب

قال: وهذه القصيدة أزيد من مائتي بيت.وساق كلام الإمام الحافظ أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الطلحي الأصبهاني، ناقلاً عن الأئمة كمالك وغيره، وفيه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه، ووصفه بها رسوله، من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه. إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيها ولا تشبيه، ولا تأويل، قال ابن عيينة : كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره، ثم قال: أي هو على ظاهره لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل. توفي سنة خمس وثلاثين وخمسمائة تم الكتاب» .

قال المعلق : وجد في آخر النسخة التي طبعنا عنها ما نصه:« كتبت هذه النسخة من نسخة كتبت من خط مؤلفه-رحمه الله- وكاتبه أحمد بن زيد المقدسي، ووجدت بخط ابن المحب الناسخ من خط المصنف في آخر الكتاب، بعد الفراغ من الأصل؛ يقول: وجدت بخط مؤلفه-رحمه الله تعالى-قال:من بحوث المتأخرين لا يجوز صفة الله- تعالى- بأنه فوق العرش، قالوا : وذا يلزم

قطعاً أحد ثلاثة أمور، إما أن يكون أصغر من العرش، أو أكبر منه أو مساوياً له، والأقسام الثلاثة لا تجوز على الله إلى آخر قولهم.

قال:والجواب:أن ذلك إنما يلزم في حق الأجسام، والبارىء- جل جلاله- فليس بجسم.[1]

الثاني : لا نسلم كونه أكبر، أنه يرد عليه شيء، ولكن لا نطلق ذلك إلا بنص.

الثالث: أن بحثهم بعينه نردهم بنظيره.

فنقول : الله عز وجل موجود بيقين، وجميع ما خلق الله من الكائنات موجود؛ فنسألهم عن واجب الوجود، إذا ذكرناه مع جميع ما أبدع من الوجود الممكن، أهو -تعالى- أكبر من مجموع الكل، أو أصغر ، أو مساوٍ؟ فما يرد علينا يرد عليهم، ولا محيد عنه.

ثم أنتم تقولون: لا هو داخل العالم، ولا خارج العالم، ولا فوق العرش، ولا تحت العرش، ولا في السماء، ولا ليس في السماء. فإن كان هذا يعقل لكم، فوالله نحن ما نعقله، لكن لو نطق بهذا الأسلوب نص؛ لدنّا به ولاتبعناه، بل لما وردت النصوص بإثبات أنه على العرش، وبأنه في السماء ونحو ذلك، قلنا به وآمنا، وتبعنا مطلق السمع.

ثم لو كانت مقالاتكم في ذلك متفقاً عليها بين أهل العقول، لقلنا أيضاً بها، بل للمتكلمين من الطوائف في ذلك اختلاف واضطراب فهلموا بنا إلى الإتفاق على التنزيه العام، والتوحيد التام، والإيمان بما جاء عن الله ورسوله

---

(١) كذا في الأصل (ص٢٦٩) من طبعة مكتبةأضواء السلف.

على ما أراد، والكف عن الكلام والخصام، لندخل الجنة بسلام، ثبتنا الله وإياكم على الإسلام والحمد لله رب العالمين » .أ هـ بحروفه آخر الكتاب بعد انتهاء الأول.

قال مقيده – عفا الله عنه– تنبيه: فلو فرضنا أن ظاهر آيات الصفات التي وصف الله -تعالى- بها نفسه الكفر؛ فإن النبي ﷺ لم يؤول، ولو كان التأويل هو معناها لبادر إليه؛ لأن تأخير البيان عن الحاجة لا يجوز ألبتة، ومن المعلوم أن العقيدة مكلف كل أحد باعتقادها، وبالعمل على مقتضاها قبل كل عمل، فلا يجوز لأحد أن ينفي شيئاً مما وصف الله -تعالى - به نفسه من صفاته الدالة على باهر الجلال والكمال، فيكون مشبهاً أولا ومعطلاً ثانياً؛ لأنه ينفي عنه صفاته .

فقوله -تعالى-: ﴿ وهوالسميع البصير ﴾ الظاهر فيه أن الله– تعالى -يشير لخلقه أن لا ينفوا عنه صفة سمعه وبصره، من جراء أن الحوادث تتصف بالسمع والبصر ، ويلزم من ذلك التشبيه، بل يجب عليهم إثبات صفة السمع والبصر وغيرهما على صريح قوله تعالى:﴿ ليس كمثله شيء ﴾ فإن للخالق صفات، وللمخلوق صفات مشتركة في الأسماء، لكنها في أشد المباينة كما تقدم عن جميع أئمة الإسلام وكما سيأتي في الأنقال الصريحة المعتمدة.

ففي رسالة « إثبات الاستواء والفوقية» للعالم العلامة أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين المتوفى(سنة٤٣٨)(ص١٧٦) من مجموعة « الرسائل المنيرية» ما نصه:« وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو والاستواء والنزول مخافة الحصر والتشبيه، ومع ذلك فإذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله ﷺ أجدها نصوصاً تشير

إلى حقائق هذه المعاني، وأجد الرسول ﷺ قد صرح بها، مخبرا عن ربه، واصفا له بها، وأعلم بالاضطرار أنه ﷺ كان يحضر في مجلسه الشريف العالم والجاهل، والذكي والبليد، والأعرابي والجافي، ثم لا أجد شيئا يعقب تلك النصوص التي كان يصف ربه بها، لا نصا ولا ظاهرا، مما يصرفها عن حقائقها، ويؤولها كما تأولها هؤلاء من مشايخ الفقهاء والمتكلمين، مثل تأويلهم: الاستيلاء بالاستواء[1]، ونزول الأمر للنزول، وغير ذلك، ولم أجد عنه ﷺ أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لديه من الفوقية واليدين وغيرها.

ولم ينقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معاني أخرى، باطنة غير ما يظهر من مدلولها.، مثل فوقية المرتبة ، ويد النعمة، والقدرة، وغير ذلك، وأجد الله - عز وجل- يقول ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [سورة طه:٥] ﴿ خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ﴾[سورة الأعراف:٥] ﴿ يخافون ربهم من فوقهم ﴾ [النحل:٥٠] ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ [فاطر:١٠]﴿ أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض ﴾[الملك:١٧] ﴿ قل نزله روح القدس من ربك﴾ ﴿[النحل: ١٠٢]وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً ﴾ [غافر:٣٦] وهذا يدل على أن موسى أخبره بأن ربه- تعالى- فوق السماء، ولهذا قال: وإني لأظنه كاذباً، وقوله: ﴿ذي المعارج تعرج الملائكة والروح إليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ﴾[المعارج:٣-٤] .

---

(١) لعلها الاستواء بالاستيلاء.

ثم أجد الرسول ﷺ لما أراد الله أن يخصه بقربه عرج به من سماء إلى سماء، حتى كان قاب قوسين أو أدنى ثم قوله ﷺ في الحديث الصحيح للجارية: « أين الله؟، فقالت: في السماء» . فلم ينكر عليها بحضرة أصحابه؛ كي لا يتوهموا أن الأمر على خلاف ما هو عليه بل أقرها، وقال« اعتقها فإنها مؤمنة» (١).وفي حديث جبير بن مطعم قال: قال النبيﷺ « إن الله فوق عرشه فوق سماواته، وسماواته فوق أرضه مثل القبة، وأشار النبي ﷺ بيده مثل القبة» (٢).

وساق الأحاديث الكثيرة في هذا المعنى، ومن جملتها حديث الإسراء في الصحيحين المتضمن المراجعة بين موسى - عليه السلام- ومحمد ﷺ في شأن فرض الصلاة، وحديث الصحيحين أيضاً: « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وفيه : ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم... الحديث إلى غير ذلك .

ثم قال: فصل، إذا علمنا ذلك واعتقدناه تخلصنا من شبه التأويل، وعماوة التعطيل وحماقة التشبيه والتمثيل ،وأثبتنا علو ربنا - سبحانه- وفوقيته واستواءه على عرشه، كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك والصدور تنشرح له، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة مثل تحريف الإستواء بالإستيلاء وغيره، والوقوف في ذلك جهل وعي، مع كون أن الرب -تعالى- وصف لنا نفسه بهذه الصفات لنعرفه بها ؛ فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود منه في تعريفنا إياها ، فما وصف لنا نفسه بها إلا لنثبت ما وصف به نفسه لنا، ولا نقف ذلك. كذلك التشبيه والتمثيل حماقة

(١)سبق تخريجه.

(٢) سبق الكلام عليه؛فهو حديث الأطيط السابق.

وجهالة، فمن وفقه الله -تعالى- للإثبات بلا تحريف، ولا تكييف ، ولا وقوف، فقد وقع على الأمر المطلوب منه إن شاء الله تعالى .

ثم قال : فصل :والذي شرح الله صدري له في حال هؤلاء الشيوخ، الذين أولوا الاستواء بالاستيلاء، والنزول بنزول الأمر، واليدين بالنعمتين، والقدرتين، هو علمي بأنهم ما فهموا في صفات الرب إلا ما يليق بالمخلوقين، فما فهموا عن الله استواء يليق به، ولا نزولاً يليق به، ولا يدين تليق بعظمته، ولا تكييف ، ولا تشبيه، فلذلك حرفوا الكلام عن مواضعه، وعطلوا ما وصف الله - تعالى- نفسه به، ونذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى» .

قال مقيده: وسيأتي ما وعد به قريباً- إن شاء الله تعالى- . وفي رسالة «التحف في مذاهب السلف» للعلامة الشوكاني(ص٩٢) من مجموعة « الرسائل المنيرية» (ج٢) ما نصه: « يا هذا إن كنت ممن له إلمام بعلم الكلام، الذي اصطلح عليه طوائف من أهل الإسلام، فإنه لا محالة قد رأيت ما يقوله كثير منهم، ويذكرونه في مؤلفاتهم، ويحكونه عن أكابرهم، أن الله سبحانه وتعالى وتنزه وتقدس لا هو : جسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا داخل العالم ولا خارجه. فأنشدك الله أي عبارة تبلغ مبلغ هذه العبارة في النفي، وأي مبالغة في الدلالة على هذا النفي تقوم مقام هذه المبالغة؛ فكان هؤلاء في فرارهم من شبهة التشبيه إلى هذا التعطيل، كما قال القائل:

فكنت كالساعي إلى مثعب[1] موائلاً من سبل الراعد

---

(١) المثعب : مسيل الحوض أو السطح الذي يتفجر منه الماء. ((القاموس)) (ص٨٠)، والموائل: طالب النجاة.
وهو مثل لمن يهرب من شيء إلى ما هو شر منه. انظر ((الرسائل السلفية)) . رسالة ((التحف)) (ص٩).

أو كالمستجير من الرمضاء بالنار ، والهارب من لسعة الزنبور إلى لدغة الحية، ومن قرصة النملة إلى قضمة الأسد، وقد يغني هؤلاء وأمثالهم من المتكلمين المتكلفين كلمتان من كتاب الله - تعالى- وصف بهما نفسه، وأنزلهما على رسوله، وهما :﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ [طه:١١٠] و ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى: ١١]، فإن هاتين الكلمتين قد اشتملتا على فصل الخطاب، وتضمنتا بما يعين أولي الألباب، السالكين في تلك الشعاب، فالكلمة منها دلت دلالة بينة على أن كل ما تكلم به البشر في ذات الله وصفاته على وجه التدقيق ودعاوى التحقيق، فهو مشوب بشعبة من شعب الجهل، مخلوط بخلوط هي منافية للعلم ومباينة له.

فإن الله - سبحانه - قد أخبرنا أنهم لا يحيطون به علماً؛ فمن زعم أن ذاته كذا، أو صفته كذا، فلا شك أن صحة ذلك متوقفة على الإحاطة، وقد نفيت عن كل فرد من الأفراد علماً، فكل قول من أقوال المتكلمين صادر عن جهل، إما من كل وجه أو من بعض الوجوه، وما صدر عن جهل فهو مضاف إلى جهل، ولا سيما إذا كان في ذات الله وصفاته، فإن ذلك من المخاطرة في الدين ما لم يكن في غيره من المسائل.

وهذا يعلمه كل ذي علم، ويعرفه كل عارف، ولم يحط بفائدة هذه الآية، ويقف عندها، ويقتطف من ثمراتها إلا الممرون الصفات على ظاهرها، المريحون أنفسهم من التكلفات والتعسفات والتأويلات والتحريفات، وهم السلف الصالح كما عرفت؛ فهم الذين اعترفوا بالإحاطة، وأوقفوا أنفسهم حيث أوقفها الله، وقالوا: الله أعلم بكيفية ذاته وماهية صفاته، بل العلم كلُّه له، وقالوا كما قال من قال ، ممن اشتغل بطلب المحال، فلم يظفر بغير القيل والقال.

العلم للرحمن جل جلاله وسواه في جهالة يتغمغم

ما للتراب وللعلوم وإنما يسعى ليعلم أنه لا يعلم

بل اعترف كثير من هؤلاء المتكلمين، بأنه لم يستفد من تكلفه وعدم قنوعه بما قنع به السلف الصالح، إلا بمجرد الحيرة التي وجد عليها غيره من المتكلفين فقال:

لقد طفت في تلك المعاهد كلِّها وسرحت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقنٍ أو قارعاً سن نادم[١]

وفي (ص١٧٤)من شرح قاضي القضاة صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي تلميذ عماد الدين بن كثير صاحب« البداية والنهاية» لعقيدة الإمام الطحاوي السلفية:إن الإثبات للصفات يأتي في كتاب الله مفصلاً، والنفي يأتي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم؛ فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، يقولون:ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة إلى أن قال ما نصه: « وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال، ولا كساح، ولا حجام، ولا حائك.لأدبك على هذا الوصف، وإن كنت صادقاً، وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفي، فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم، وأشرف، وأجل. فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب.

---

(١) رسالة ((التحف في مذاهب السلف)) ضمن مجموعة رسائل، دار الكتب العلمية(ص٩-١٠).

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة، والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها ، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده،وأما أهل الحق والسنة والإيمان ، فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده...إلى أن قال(ص٧٧) ما نصه:« وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله -تعالى-القديم وليس هو من أسماء الله-تعالى-...إلى أن قال: وقد أنكر إدخاله فيها كثير من السلف والخلف، وجاء الشرع بالأول وهو أحسن من القديم؛ لأنه يشعر أن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف القديم، وقدم قبل هذا بقرب: أن القديم لا يستعمل إلا في المتقدم على غيره،لا فيما لم يسبقه عدم،كما قال تعالى: ﴿ حتى عاد كالعرجون القديم ﴾ [يس:٣٩].

إلى أن قال(ص٨٥) ما نصه:« ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه» . قال ذلك عازيا لنعيم بن حماد...إلى أن قال عن غلاة الجهمية: إنهم يزعمون أن من قال: إن الله عالم حقيقة ، قادر حقيقة، فهو مشبه. يريدون أن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه» .

إلى أن قال (ص٩٦) ما نصه:« ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها؛ لأن صفاته- سبحانه وتعالى-صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده، ولا يرد على هذا : صفات الفعل، والصفات الاختيارية، ونحوها: كالخلق، والتصوير، والإحياء، والإماتة، والقبض، والبسط، والطي،

والاستواء، والإتيان ، والمجيء، والنزول، والغضب، والرضى، ونحو ذلك. مما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك رضي الله عنه لما سئل عن قوله -تعالى- :﴿ثم استوى على العرش﴾ [الأعراف:٥٤] كيف استوى ؟ قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة « إن ربي غضب اليوم غضبا لم يغضب مثله قبله، ولن يغضب بعده مثله» [1] لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلما بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام. ولو كان غير متكلم؛ لأنه كالصغر والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام. فالساكت لغير آفة يسمى متكلما بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حالة تكلمه يسمى متكلما بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته للكتابة. وحلول الحوادث بالرب- تعالى- المنفي في علم الكلام المذموم لم يرد نفيه، ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال، فإن أريد بالنفي أنه- سبحانه- لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن ، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى، لا كأحد

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري(٣٣٤٠) ، ومسلم(١٩٤).

من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه، من النزول ، والاستواء، والإتيان، كما يليق بجلاله وعظمته ، فهذا نفي باطل.

إلى أن قال(ص٩٩)بعد أن قرر صحة قول القائل:« إن الصفة لا عين الموصوف ولا غيره، كما تقول: أعوذ بالله . فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال، المقدسة الثابتة- التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه، وإذا قلت: أعوذ بعزة الله . فقد عذت بصفة من صفات الله، ولم تعذ بغير الله» .

إلى أن قال (ص١٠٢) ما نصه:« وكذلك قولهم :الاسم عين المسمى أو غيره، وطالما غلط كثير من الناس في ذلك ، وجهلوا الصواب فيه؛ فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت : قال الله كذا، وسمع الله لمن حمده، ونحو ذلك ؛ فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت:الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله، ونحو ذلك؛ فالاسم ها هنا هو المراد لا المسمى، ولا يقال غيره لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غيرُ المعنى فحق، وإن أريد أن الله – سبحانه-كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، وحتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى» .ا هـ.

ثم قال (ص١٠٦): « والتسلسل لفظ مجمل لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة، ليجب مراعاة لفظه. وهو ينقسم إلى: واجب، وممتنع، فالتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرونً، وأن كل واحد منهم استفاد

لهم نعيماً آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل

متكلماً إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته؛ فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت، الفعل.

ثم قال: وأما التسلسل الممكن فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف كما تسلسل في طرف الأبد؛ فإنه إذا لم يزل حياً قادراً مريداً متكلماً، وذلك من لوازم ذاته؛ فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدماً لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن» .

إلى أن قال(ص١٨٨) ما نصه:« وقوله:﴿ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى:١١] رد على المشبهة وقوله-تعالى: ﴿ وهو السميع البصير ﴾ [الشورى:١١] رد على المعطلة...إلى أن قال: ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به. ولا ننفي عن الله ما وصف به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق بربه، وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم وأقدرهم على البيان؛ فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ وإذا وصفته بما وصف به نفسه فلا تشبيه فليس كمثله شيء؛ فإذا شبهته بخلقه كنت كافراً به، قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر. وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً. وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمه الله.ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه، ثم قال ما حاصله: إن

المفسرين اختلفت عباراتهم في تفسير ﴿ ولله المثل الأعلى ﴾ [النحل:٦٠] على أربعة أوجه:

فمنهم من قال: المثل الأعلى يتضمن الصفات العليا لله سبحانه وتعالى سواء علمها العباد أم لا.

الثاني: وجودها في العلم والشعور، مثل ما في قلوب عابديه وذاكريه، من معرفته وذكره ومحبته.

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها وتنزهها من العيوب والنقائص والتمثيل.

الرابع: محبة الموصوف بها وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه.

إلى أن قال : فمن أضل ممن يعارض بين قوله-تعالى-:﴿ ولله المثل الأعلى﴾ [النحل:٦٠] وبين قوله:﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى:١١] ويستدل بقوله ﴿ليس كمثله شيء ﴾ على نفي الصفات، ويعمى عن تمام الآية، وهو قوله:﴿وهو السميع البصير ﴾ حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم وهو أحمد بن دؤاد القاضي إلى أن أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة « ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم» . حرف كلام الله لينفي وصفه -تعالى- بأنه السميع البصير، كما قال الضال الآخر جهم بن صفوان: وددت أن أحك من المصحف قوله تعالى:﴿ ثم استوى على العرش ﴾ [الأعراف:٥٤] فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة بمنه وكرمه.

ثم قال : (ص١٣٥):« إن اللوم الصادر من موسى -عليه السلام- لآدم-عليه السلام-إنما وقع على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة؛ فاحتج آدم بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة، فإن القدر يحتج به عند المصائب لا عند المعائب، وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث . فما قدّر من المصائب يجب الاستسلام له،فإنه من تمام الرضا بالله رباً، وأما الذنب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعائب ويصبر على المصائب، قال تعالى:﴿ فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك ﴾ [غافر: ٥٥]» .

ثم قال(ص٢٢٠):« وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولكن قول من أثبت موجوداً يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يرى ولا في جهة، ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة : أتريد بالجهة أمراً وجودياً، أو أمراً عدمياً؟فإن أراد به أمراً وجودياً كان التقدير : كل ما ليس في شيء موجود لا يرى . وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، وإن أردت بالجهة أمراً عدمياً فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان، وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول ﷺ ، ولا ينظر فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة الذين تخيرهم النقاد؛ فإنهم لم ينقلوا

نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه، ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله، ولم يتلق ذلك من الكتاب فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره» اهـ.

ثم قال(ص٢٢٥) :« فكل تأويل لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه؛ إذ لو قصده لحف بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بياناً وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد، لم يكن بياناً ولا هدى، فالتأويل إخبار بمراد المتكلم لا إنشاء، وفي هذا الموضوع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه.

فإذا قيل:معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخباراً بالذي عنى المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقاً، كان كذباً على المتكلم، ويعرف مراد المتكلم بطرق متعددة، منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى، ومنها أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى، فكيف إذا حف بكلامه ما يدل على أنه حقيقته وما وضع له كقوله: ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾[النساء: ١٦٤]، « وإنكم سترون ربكم عياناً كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»[1].فهذا مما يقطع به السامع

(١) حديث متواتر : أخرجه البخاري (٤٥٨١)ومسلم(١٨٣) وغيرهما، أنظر تخريجه في شرح الطحاوية(ص٢١٦)بتحقيق التركي.

له بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وضع له، مع القرائن المؤكدة، كان صادقاً في إخباره، وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه، ولا اقترن به ما يدل عليه؛ فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى . وحقيقة الأمر أن قول القائل : نحمله على كذا، أو نتأوله بكذا . إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ عما وضع له، فإن منازعه لما احتج عليه به، ولم يمكنه دفع وروده دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

ثم قال: ومن الممتنع أن يريد خلاف حقيقته وظاهره .ولا يبين للسامع المعنى الذي أراده بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة، ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره، إذا قصد التعمية على السامع، حيث يسوغ ذلك، ولكن المنكر أن يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره، إذا قصد البيان والإيضاح وإفهام مراده، كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز، ويكرره غير مرة، ويضرب له الأمثال.(١).

وقوله: فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه: أي سلّم لنصوص الكتاب والسنة ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو بقوله: العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل، والعقل أصل النقل، فإذا عارضه قدمنا العقل وهذا لا يكون قط، لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك؛ فإن كان النقل صحيحاً فذلك الذي يدعي أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك، وإن كان

---

(١) وهذا كلام متين ، وهو ثلج اليقين ، في مسألة ظواهر نصوص الصفات، وسيأتي طرف منها في ردي الملحق بآخر الكتاب بإذن الله تعالى.

النقل غير صحيح؛ فلا يصلح للمعارضة فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً، ويعارض كلام من يقول ذلك بنظره.

فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضه شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه فلا يجوز تقديمه، وهذا بيّن واضح؛ فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون النقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً لم يجز أن يتبع بحال فضلاً عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحاً في العقل» .

ثم قال(ص٥٧٨): والشرع لا يأتي بما تحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول...إلى أن قال(ص٥٨٠):وقدرة الله أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوس مولعة بالتكذيب بما لم تحط به علماً، وقد أرانا الله في هذه الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغ من هذا بكثير، يعني أن كون القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار، مطابق للعقل، وأنه حق لا مرية فيه» .إلى غير ذلك.

ثم قال(ص٦٨٥)ما نصه:« ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضا، والعداوة والولاية، والحب والبغض، ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن

حقائقها اللائقة بالله تعالى، كما يقولون مثل ذلك في : السمع، والبصر، والكلام، وسائر الصفات... إلى أن قال(ص٤١٢): ويقال لمن تأول الغضب والرضا بإرادة الإحسان . لم تأولت ذلك؟ فلا بد أن يقول :لأن الغضب غليان دم القلب والرضا الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله -تعالى-.

فيقال له: غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ عن صفة الغضب.ويقال له أيضاً :وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، وهي ميل الحي إلى الشيء، أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعة، أو يدفع عنه مضرة، وهو محتاج إلى ما يريده، ومفتقر إليه، يزداد بوجوده وينقص بعدمه، فالمعنى الذي صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفته عنه سواء. فإذا جاز هذا جاز ذاك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك.

فإن قالوا:الإرادة التي يوصف الله بها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة .

قيل له: فقل إن الغضب والرضا الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة . فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات لم يتعين التأويل، بل يجب تركه؛ لأنك تسلم من التناقض، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أسماء الله -تعالى- وصفاته بلا موجب، فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام، ولا بكون الموجب للصرف (وهو ما دل عليه عقله) إذ العقول مختلفة، فكل يقول إن عقله دله على خلاف ما يقوله الآخر، وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله -تعالى- لامتناع مسمى ذلك في المخلوق، فإنه لابد أن يثبت شيئاً لله-تعالى- على خلاف ما يعهده، حتى في صفة الوجود، فإن وجود

العبد كما يليق به، ووجود الباريء -تعالى-كما يليق به؛ فوجوده- تعالى- يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم، وما سمّى به الرب نفسه، وسمى به مخلوقاته مثل :الحي، والعليم، والقدير، أو سمى به بعض صفاته: كالغضب والرضا، وسمى به بعض صفات عباده، فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله -تعالى- وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أن بين المعنيين قدراً مشتركاً، لكن هذا المعنى لا يوجد في الخارج مشتركاً، إذ المعنى المشترك الكلي لا يوجد مشتركاً إلا في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلا معيناً مختصاً في كل منهما، كما يليق به، بل لو قيل: غضب مالك(خازن النار) وغضب غيره من الملائكة لم يجب أن يكون مماثلاً لكيفية غضب الآدميين؛ لأن الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة حتى تغلي دماء قلوبهم كما يغلي دم قلب الإنسان عند غضبه، فغضب الله أولى .

وقد نفى جهم ومن وافقه كل ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه، وحبه وبغضه وأسفه، ونحو ذلك.وردَّ عليهم صدر الدين صاحب الشرح إلى أن ذكر ما يرفع الملام عنْ أئمة الإسلام على نحو ما جاء في : « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » لشيخ الإسلام ابن تيمية .

ثم قال في (ص ٥٧):إن الله -جل وعلا- لا ينفى عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس به رسوله ﷺ ؛ فإن ذلك تعطيل .اهـ.

وذكر أيضاً عن الطحاوي وغيره من سائر السلف الصالح: أن الحق بين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن واليأس .اهـ.المراد منه على طوله.

قال مقيده: وإنما اقتصرنا على لفظ من ننقل عنه من العلماء؛ لنبين للناس كلام دواوين أئمة السلف والخلف، كي يراجعوا رشدهم، ويفهموا أن « **تفويض السلف لا ينافي الإجراء على الظواهر** » ، وأن ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ حقيقة لا مجاز، وأن من فرَّ من التشبيه بالتأويل، وقع في محذور التعطيل، وهو أشر من محذور التشبيه؛ لأن المعطل يعبد عدماً، والمشبه يعبد صنماً. فالمعطل في شريته أشر من المشبه في شريته، كما تقدم، وقانا الله شر التشبيه والتعطيل، وكل ما يفضي إلى الضلال والتضليل .

ثم نقول : ما تقدم من الأنقال المعتمدة المشهورة عن السلف والخلف، هو الذي درج عليه العلاّمة المنقطع عن النظير الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار في رسالته المشهورة وفي « أضواء البيان» وغير ذلك من مؤلفاته، فقد ذكر (ص٤٣) من رسالته في « آيات الأسماء والصفات» ما نصه:« فاسمعوا أيها الإخوان نصيحة مشفق، واعلموا أن كل هذا الشر إنما جاء من مسألة، وهي نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه، فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه صفة من صفات الكمال أثنى الله بها على نفسه، كنزوله إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الأخير، وكاستوائه على عرشه، وكمجيئه يوم القيامة، وغير ذلك من صفات الجلال والكمال. أول ما يخطر في ذهن المسكين أن هذه الصفة تشبه صفات الخلق، فيكون قلبه متنجساً بأقذار التشبيه، لا يقدر الله حق قدره، ولا يعظم الله حق عظمته، يسبق إلى ذهنه أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق، فيكون أولاً نجس القلب متقذراً

بأقذار التشبيه، فيدعوه شؤم هذا التشبيه إلى أن ينفي صفة الخالق-جل وعلا-عنه ، بادعاء أنها تشبه صفات المخلوق، فيكون أولاً مشبهاً، وثانياً معطلاً، فصار ابتداء وانتهاء متهجماً على رب العالمين بنفي صفاته، بادعاء أن تلك الصفة لا تليق.

واعلموا أن هنا قاعدة أصولية أطبق عليها من يعتد به من أهل العلم، وهي أن النبيﷺ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا سيما في العقائد ولا سيما لو مشينا على فرضهم الباطل:أن ظاهر آيات الصفات الكفر.فالنبيﷺ لم يؤول الاستواء بالاستيلاء، ولم يؤول شيئاً من هذه التأويلات، ولو كان المراد بها هذه التأويلات لبادر النبيﷺ إلى بيانها؛ لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة.

فالحاصل أنه يجب على كل مسلم أن يعتقد هذا الاعتقاد الذي يحل جميع الشبه، ويجيب عن جميع الأسئلة، وهو أن الإنسان إذا سمع وصفاً وصف به خالق السماوات والأرض نفسه، أو وصفه به رسول الله ﷺ فليمتلىء صدره من التعظيم، ويجزم بأن ذلك الوصف بالغ من غايات الكمال والجلال والشرف والعلو، ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون القلب منزهاً معظماً له جل وعلا غير متنجس بأقذار التشبيه، فتكون أرض قلبه قابلة للإيمان، والتصديق بصفات الله التي تمدح بها، وأثنى عليه بها نبيهﷺ على غرار ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى:١١] والشر كل الشر في عدم تعظيم الله، وأن يسبق في ذهن الإنسان أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق، فيضطر المسكين أن

ينفي صفة الخالق بهذه الدعوى الكاذبة الخائنة؛ ولا بد في هذا المقام من نقط يتنبه إليها طالب العلم:

أولاً:أن يعلم طالب العلم أن جميع الصفات من باب واحد؛ إذ لا فرق بينها ألبتة؛ لأن الموصوف بها واحد وهو جل وعلا لا يشبه الخلق في شيء من صفاتهم ألبتة، فكما أنكم أثبتم له سمعاً وبصراً لائقين بجلاله، لا يشبهان شيئاً من أسماع الحوادث وأبصارهم، فكذلك يلزم أن يجدوا هذه بعينه في صفة الاستواء والنزول والمجيء، إلى غير ذلك من صفات الجلال والكمال، التي أثنى الله بها على نفسه.

واعلموا أن رب السماوات والأرض يستحيل عقلاً أن يصف نفسه بما يلزمه محذور، أو يلزمه محال، أو يؤدي إلى نقص، كل ذلك مستحيل عقلاً، فإن الله لا يصف نفسه إلا بوصف بالغ من الشرف والعلو والكمال، ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، على حد قوله تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى:١١].

الثاني: أن تعلموا الصفات والذات من باب واحد، فكما أننا نثبت ذات الله -جل وعلا -إثبات وجود وإيمان، لا إثبات كيفية مكيفة محددة، فكذلك نثبت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفات إثبات وإيمان ووجود ، لا إثبات كيفية وتحديد.

واعلموا أن آيات الصفات كثير من الناس يطلق عليها اسم المتشابه، وهذا من جهة غلط، ومن جهة قد يسوغ، كما بينه الإمام مالك بن أنس- رحمه الله-بقوله:« الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه

بدعة ، والإيمان به واجب» ،كذلك يقال في النزول:النزول غير مجهول، والكيف غير معقول ، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب.واطرده في جميع الصفات؛ لأن هذه الصفات معروفة عند العرب، إلا أن ما وصف به خالق السماوات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئاً من صفات المخلوقين، كما أن ذات الخالق-جل وعلا-حق والمخلوقون لهم ذوات، وذات الخالق-جل وعلا-أكمل وأنزه وأجل من أن تشبه شيئاً من ذوات المخلوقين.

فعلى كل حال الشر، كلَّ الشر في تشبيه الخالق بالمخلوق، وتنجيس القلب بقذر التشبيه، فالإنسان المسلم إذا سمع صفة وصف بها الله، أول ما يجب عليه أن يعتقد أن تلك الصفة بالغة من الجلال والكمال، ما يقطع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين؛ فتكون أرض قلبه طيبة طاهرة قابلة للإيمان بالصفات، على أساس التنزيه على نحو﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى:١١].

ثم قال(ص٥٠): « إن كل وصف أسند إلى رب السماوات والأرض فظاهره المتبادر منه عند كل مسلم هو التنزيه الكامل عن مشابهة الخلق؛ فإقراره على ظاهره هو الحق، هو تنزيه رب السماوات والأرض عن مشابهة الخلق في شيء من صفاته ،فهل ينكر عاقل أن المتبادر للأذهان السليمة أن الخالق ينافي المخلوق في ذاته وسائر صفاته ؟!والله لا يعارض في هذا إلا مكابر .

ثم بعد هذا البحث الذي ذكرنا، نحب أن نذكر كلمة قصيرة لجماعة قرؤوا في المنطق والكلام، وظنوا نفي بعض الصفات من أدلة كلامية، كالذي

يقول مثلاً: لو كان مستوياً على العرش لكان مشابهاً للحوادث، لكنه غير مشابه للحوادث ينتج « فهو غير مستو على العرش» هذه النتيجة الباطلة تضاد سبع آيات من المحكم المنزل،ولكننا الآن نقول في مثل هذا، على طريق المناظرة والجدل، المعروف عند المتكلمين، نقول: هذا قياس استثنائي مركب من :شرطية لزومية، واستثنائية متصلة .استثنى فيه نقيض التالي؛ فأنتج نقيض المقدم [1].حسب ما يراه مقيم هذا الدليل، ونحن نقول:إنه تقرر عند عامة النظار: أن القياس الاستثنائي المركب من شرطية متصلة لزومية يتوجه عليه القدح من ثلاث جهات:

أولاً:يتوجه عليه من جهة استثنائيته.

ثانياً:ويتوجه عليه من جهة شرطيته، إذا كان الربط بين المقدم والتالي ليس بصحيح.

ثالثاً:ويتوجه عليه القدح من جهتهما معاً، وهذه القضية كاذبة الشرطية، فالربط بين مقدمها وتاليها كاذب كذباً بحتاً .

ولذ ا جاءت نتيجتها مخالفة لسبع آيات ، وإيضاحه أن نقول: قولكم لو كان الرب مستوياً على العرش لكان مشابهاً للحوادث، هذا الربط بين « لو» و« اللام» كاذب كاذب . بل هو مستو على عرشه، كما قال من غير مشابهة للحوادث، كما أن سائر صفاته واقعة كما قال، من غير مشابهة للخلق، ولا يلزم من استوائه على عرشه-كما قال- أن يشبه شيئاً من

---

(١) استثناء نقيض التالي هنا في قوله: ((لكنه غير مشابه للحوادث)) ، ونتيجة هذه الشرطية هو نقيض المقدم، وهو قولهم:((فهو غير مستو على العرش)) وانظر هذه المصطلحات في ((آداب البحث والمناظرة)) للشنقيطي (ص٩٠)،(ص١٤٥)

المخلوقين في صفاتهم ألبتة، بل استواؤه صفة من صفاته، وجميع صفاته منزهة عن مشابهة الخلق، كما أن ذاته منزهة عن مشابهة ذوات الخلق، ويطـرد هـذا في مثل هذا، وعلى كل حال، فالجواب عـن شيء واحـد مـن هـذا يطـرد في الجميع، وآخر ما نختم به هذه المقالـة أنـا نوصيكـم وأنفسـنا بتقـوى الله، وأن تلتزموا بثلاث جمل من كتاب الله :

الأولى:﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى:١١] فتنـزهوا رب السماوات والأرض عن مشابهة الخلق.

الثانية:﴿ وهو السميع البصير ﴾ [الشـورى:١١] فتؤمنـوا بصفـات الجـلال والكمال، الثابتة بالكتاب والسنة على أسـاس التنزيـه كمـا جـاء:﴿ وهو السميع البصير ﴾ [الشورى:١١] بعد قوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى:١١] .

الثالثـة: أن تقطعـوا أطمـاعكم عـن إدراك حقيقـة الكيفيـة؛ لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل، وهذا نص الله في سورة طه حيـث قـال:﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علما ﴾ [طه:١١٠] .

فقوله :﴿ يحيطون به ﴾ فعـل مضـارع ، والفعـل الصنـاعي الـذي يسـمى الفعل المضـارع، وفعـل الأمـر، والفعـل المـاضي ينحـل عنـد النحويـين عـن :مصدر، وزمن .كما قال ابن مالك في الخلاصة:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن

وقد حرر علماء البلاغـة في مبحـث الاسـتعارة التبعيـة أنـه ينحـل عـن مصدر وزمن ونسبة، فالمصدر كامن في مفهومه إجماعاً « فيحيطـون» تكمـن في مفهومها « لا إحاطة» فيتسلط النفي على المصدر الكـامن في الفعـل، فيكـون

معه كالنكرة المبنية على الفتح فيصير المعنى« لا إحاطة للعلم البشري برب السماوات والأرض» فينفي جنس أنواع الإحاطة عن كيفيتها، فالإحاطة المسندة للعلم منفية عن رب العالمين، فلا يشكل عليكم بعد هذا صفة نزول ولا مجيء ، ولا صفة يد ولا أصابع، ولا عجب ولا ضحك؛ لأن هذه الصفات كلَّها من باب واحد، فما وصف الله به نفسه منها فهو حق، وهو لائق بكماله وجلاله لا يشبه شيئاً من صفات المخلوقين ، وما وُصف به المخلوقون، منها فهو حق مناسب، لعجزهم وفنائهم وافتقارهم، وهذا الكلام الكثير أوضحه الله في كلمتين ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١] قوله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ تنزيه بلا تعطيل، وقوله: ﴿ وهو السميع البصير ﴾ إيمان بلا تمثيل، فيجب من أول الآية وهو﴿ ليس كمثله شيء﴾ التنزيه الكامل الذي ليس فيه تعطيل، ويلزم من قوله:﴿ وهو السميع البصير﴾ الإيمان بجميع الصفات الذي ليس فيه تمثيل، فأول الآية تنزيه وآخرها إيمان، ومن عمل بالتنزيه الذي في: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، والإيمان الذي في قوله:﴿وهو السميع البصير﴾ ، وقطع النظر عن إدراك الكنه والكيفية المنصوص في قوله: ﴿ ولا يحيطون به علماً﴾ [طه: ١١٠] خرج سالماً، وقد ذكرت لكم مراراً، أني أقول: هذه الأسس الثلاث التي ركزنا عليها البحث، وهي:

أولاً: تنزيه الخالق عن مشابهة الخلق .

وثانياً: الإيمان بالصفات الثابتة بالكتاب والسنة، وعدم التعرض لنفيها، وعدم التهجم على الله بنفي ما أثبته لنفسه.

وثالثاً: قطع الطمع عن إدراك الكيفية.

لو مُتّم يا إخواني وأنتم على هذا المعتقد، أترون الله يوم القيامة يقول لكم: لم نزهتموني عن مشابهة الخلق؟! ويلومكم على ذلك. لا وكلا، والله لا يلومكم على ذلك. أترون أنه يلومكم على أنكم آمنتم بصفاته وصدقتموه فيما أثنى به على نفسه، ويقول لكم: لِمَ أثبتم لي ما أثبت لنفسي، أو أثبته لي رسولي؟! لا والله، لا يلومكم على ذلك، ولا تأتيكم عاقبة سيئة من ذلك. كذلك لا يلومكم الله يوم القيامة، ولا يقول لكم لم قطعتم الطمع عن إدراك الكيفية، ولم تحددوني بكيفية مدركة؟.

ثم أنا أقول : لو تنطع متنطع، وقال: نحن لا ندرك كيفية نزول منزهة عن نزول الخلق، ولا ندرك كيفية يد منزهة عن أيدي الخلق، ولا ندرك كيفية استواء منزهة عن استواءات الخلق، فبينوا لنا كيفية معقولة منزهة تدركها عقولنا .

فنقول : أولاً: هذا السؤال الذي قال فيه مالك بن أنس:« والسؤال عن هذا بدعة» ، ولكن نجيب ونقول : أعرفت أيها المتنطع السائل الضّال كيفية الذات المقدسة الكريمة المتصفة بصفة النزول، وصفة اليد، وصفة الاستواء، وصفة السمع والبصر، والقدرة والإرادة والعلم؟ .

فلا بد أن يقول: معرفة كيفية الصفة، متوقفة على معرفة كيفية الذات؛ إذ الصفات تختلف باختلاف موصوفاتها، ونضرب مثلاً- ولله المثل الأعلى- فإن الأمثال لا تضرب لله، ولكن الأخرويات لا مانع منها، كما جاء بها القرآن؛ فنقول مثلاً كما قال العلامة ابن القيم-رحمه الله-:لفظة« رأس» - الراء والهمزة والسين-« رأس » هذه الكلمة أضفها إلى المال، وأضفها إلى الوادي، وأضفها إلى الجبل، قل : رأس المال، رأس الوادي، رأس الجبل.

فانظر ما صار من الاختلاف بين هذه المعاني بحسب هذه الإضافات، وهذا في مخلوق ضعيف مسكين، فما بالك بالبون الشاسع الذي بين صفة الخالق- جل وعلا-وصفة المخلوق؟.

وختاماً يا إخواني نوصيكم وأنفسنا بتقوى الله وأن تتمسكوا بهذه الكلمات الثلاث:

أولاً: أن تنزهوا ربكم عن مشابهة صفات الخلق.

ثانياً: أن تؤمنوا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ ، إيماناً مبنياً على أساس التنزيه على نحو ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى:١١].

وثالثاً: تقطعوا الطمع في إدراك الكيفية ؛ لأن الله يقول:﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ [طه: ١١٠].

ونريد أن نختم هذه المقالة بنقطتين :

أحدهما : أنه ينبغي للمؤولين أن ينظروا في قوله تعالى لليهود:﴿ وقولوا حطة ﴾ [الشورى:١١] فإنهم زادوا في هذا اللفظ المنزل نوناً فقالوا : حنطة فسمى الله هذه الزيادة تبديلاً؛ فقال تعالى:﴿ فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون ﴾ [البقرة:٥٩] وقال في سورة الأعراف:﴿ فبدل الذين ظلموا منهم قولاً غير الذي قيل لهم فأرسلنا عليهم رجزاً من السماء بما كانوا يظلمون ﴾ [الأعراف: ١٦٢] وكذلك المؤولون

للصفات قيل لهم: استوى ؛ فزادوا لاماً، فقالوا: «استولى» فانظر ما أشبه لامهم هذه التي زادوها بنون اليهود التي زادوها . ذكر هذا ابن القيم(١).

الثانية : ينبغي للمؤولين أن يتأملوا آية من سورة الفرقان، وهي قوله تعالى:﴿ ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل به خبيراً ﴾ [الفرقان:٥٩]., ويتأملوا معها قوله تعالى:﴿ ولا ينبئك مثل خبير ﴾ [فاطر:١٤] فإن قوله في الفرقان: ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ بعد قوله: ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ يدل دلالة واضحة أن الذي وصف نفسه بالاستواء خبير بما يصف به نفسه، لا تخفى عليه الصفة اللائقة من غيرها، ويفهم منه أن الذي ينفي عنه صفة الاستواء ليس بخبير.نعم هو والله ليس بخبير.

وصلى الله على عبده ورسوله محمد ﷺ ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢].اهـ. بحروفه على طوله.

وفي (ص٢٠ج٥)من « مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» ، جمع وترتيب الفقير إلى الله عبد الرحمن بن محمد بن القاسم الحنبلي بمساعدة ابنه محمد وفقهما الله ما نصه:« ثم أصل هذه المقالة مقالة التعطيل للصفات، إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام-أعني أن الله -سبحانه وتعالى-ليس على العرش حقيقة-، وأن معنى استوى بمعنى استولى ونحو ذلك، هو الجعد بن درهم وأخذها عنه الجهم بن صفوان، وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه.

---

(١) كما سبق في حاشية (ص٣٥)

وقد قيل :إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ ...إلى أن ذكر (ص٢٢)ما نصه:« ولما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة، التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية؛ بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته.

وكلام الأئمة مثل : مالك، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وأبي يوسف، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والفضيل بن عياض، وبشر الحافي، وغيرهم، كثير في ذمهم وتضليلهم.

ثم ذكر (ص٢٧) ما نصه:« فإنه إذا قال القائل : لو كان الله فوق عرشه للزم إما أن يكون أكبر من العرش، أو أصغر، أو مساوياً، وكل ذلك من المحال، ونحو ذلك من الكلام. فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان، على أي جسم كان، وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم، أما استواء يليق بجلال الله تعالى ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة، التي يجب نفيها، كما يلزم من سائر الأجسام.

ثم قال بعد بحث زيادة في الرد ما نصه:« والقول الفاصل هو ما عليه الأمة الوسط : من أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به، فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، لا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التى لعلم المخلوقين وقدرتهم ، فكذلك هو سبحانه فوق العرش، ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ولوازمها.

واعلم أنه ليس في العقل الصريح، ولا في شيء من النقل الصحيح، ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلاً، لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق، فمن كان في قلبه شبهة وأحب حلها فذلك سهل يسير. اهـ.

قال جامعها:ومفهوم الكلام والله أعلم: أن من لا يحب حل الشبهة عسير عليه حلها جداً، كما هو الواقع في زماننا هذا والعياذ بالله، ثم ذكر صاحب الفتاوى(ص٨٥) عن الشيخ عبد القادر الجيلاني، أنه في « الغنية » قال : إن الله مستو على العرش، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان... إلى أن قال:ولو ذكرت ما قاله العلماء في هذا لطال الكتاب جداً.

وذكر كلام ابن عبد البر، والبيهقي، وغيرهم...إلى أن ذكر (ص٨٩) ما نصه:« وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل : لا يجوز رد هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها ، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، كما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة» .

ثم ذكر (ص٨٠) ما نصه:« ويدل على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفوها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه لما فيه من إزالة التشبيه، ورفع الشبهة . وذكر كلام الشيخ أبي الحسن الأشعري الموافق لما ذهب إليه السلف ...إلى أن قال:(ص٩٨) ما نصه:« وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني: فإن قال قائل: فما الدليل على أن لله وجهاً ويدا؟ قيل له:قوله:﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ [الرحمن :٢٧] .وقوله

تعالى :﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ [ص:٧٥]؛ فأثبت لنفسه وجهاً ويداً.

فإن قال: لم أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة، إن كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلا جارحة؟ قلنا : لا يجب هذا، كما لا يجب إذا لم نعقل : حياً، عالما، قادراً، إلا جسماً، أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله-سبحانه وتعالى- وكما لا يجب في كل شيء كان قائماً بذاته، أن يكون جوهراً؛ لأنا وإياكم لم نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلا كذلك، وكذلك الجواب لهم إن قالوا: يجب أن يكون علمه، وحياته، وكلامه، وسمعه، وبصره، وسائر صفات ذاته عرضاً، واعتلوا بالوجود.

وقال: فإن قال:فهل تقولون: إنه في كل مكان؟ قيل له: معاذ الله؛ بل مستو على عرشه كما أخبر في كتابه فقال:﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه::٥] وقال الله تعالى:﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾ [فاطر:١٠] وقال:﴿ أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾ [الملك:١٦] الآية، قال: ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه والحشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا أبطل منها ما كان، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا، وإلى يميننا، وإلى شمائلنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله.

ثم ذكر كلام أبي عمر ابن عبد البر في التمهيد، ثم كلام أبي المعالي الجويني. وفي (ص١٠١) ما نصه: « فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا

انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباريء عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تعالى.

ثم قال صاحب الفتاوى بعد نقل ما تقدم عن الأئمة الأعلام ما نصه: « قلت :وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب، ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب ...إلى أن قال:وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه الذي رواه أبو داود[1] في سننه: اقبلوا الحق من كل من جاء به، وإن كان كافراً، أو قال فاجراً، واحذروا زيغة الحكيم، قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق؟ قال:إن على الحق نوراً. وقال كلاماً هذا معناه» .اهـ.

ثم قال (ص ١٠٨) ما نصه: « واعلم أن من المتأخرين: من يقول مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ مجمل؛ فإن قوله : ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين، وصفات المحدثين، مثل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلي، أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، وأن الله معنا، ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد.

ومن قال:إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث؛ فإن هذا المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع، اللهم إلا أن يكون هذا

---

(١)ذكره مختصرا، وانظر ((صحيح أبي داود)) (٣/ ٨٧٢) برقم(٣٨٥٥)، ((وجامع بيان العلم وفضله)) (٢/ ٩٨١) برقم(١٨٧١).

المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار، معذوراً في هذا الإطلاق، فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر، أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظاً ومعنى.

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله(الظاهر) غير مراد عندهم أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث، مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً أو جوازاً خارجياً غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف، وتعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل لا نصاً ولا ظاهراً، أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع ولا بصر، ولا يد حقيقة.

إلى أن قال(ص١١٤) « وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: كيف استوى؟ أو كيف ينزل إلى سماء الدنيا؟ أو كيف يداه؟ ونحو ذلك، فقل له: كيف هو في ذاته؟ فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكنه الباريء- تعالى- غير معلوم للبشر؛ فقل له:فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم الذات والصفات من حيث الجملة، على الوجه الذي ينبغي لك، بل هذه المخلوقات في الجنة قد ثبت عن ابن عباس أنه قال:ليس في الدنيا مما في الجنة

إلا الأسماء[١]،وقد أخبر الله تعالىأنه:﴿لا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين﴾ [السجدة:١٧] وأخبر النبي ﷺ أن في الجنة ما لاعين رأت ، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر[٢] .

فإذا كان نعيم الجنة وهو خلق من خلق الله كذلك، فما ظنك بالخالق سبحانه وتعالى؟وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟! مع أنّا نقطع بأن الروح في البدن، وأنها تخرج منه، وتعرج إلى السماء، وأنها تسلّ منه وقت النزع، كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة، لا نغالي في تجريدها غلو المتفلسفة ومن وافقهم، حيث نفوا عنها الصعود والنزول، والاتصال بالبدن والانفصال عنه، وتخبطوا فيها حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته، فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون هذه الصفات ثابتة لها بحسبها، إلا أن يفسروا كلامهم بما لا يوافق النصوص، فيكونون قد أخطؤوا في اللفظ، وأنى لهم بذلك؟.

إلى أن قال (ص١١٦)ما نصه: « بل نتيقن أن الروح عين موجودة غير البدن، وأنها ليست مماثلة له، وهي موصوفة بما نطقت به النصوص حقيقة لا مجازاً، فإذا كان مذهبنا في حقيقة الروح وصفاتها بين المعطلة والممثلة، فكيف الظن بصفات رب العالمين؟! هـ.

---

(١) والأثر أخرجه ابن جرير (١/ ١٣٥)، وابن أبي حاتم(١/ ٨٩)، وصححه الألباني : في ((السلسلة الصحيحة)) برقم(٢١٨٨).

(٢) كما في البخاري(٦/ ٢٣٠)، ومسلم(٢٨٢٤) عن أبي هريرة .

ثم قال (ص١٤٤)ما نصه : « فصل، والمبطل لتأويل من تأول استوى بمعنى استولى وجوه:

أحدها: أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين...إلى أن قال: بعد أن ذكر عن الأشعري في كتاب « المقالات» وكتاب « الإبانة» : أن أول من قال ذلك بعض الجهمية والمعتزلة ما نصه .

الثاني: أن معنى هذه الكلمة مشهور، وذكر كلام ربيعة ومالك أنهما قالا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول...إلخ، قال: ولا يريد أن الاستواء معلوم في اللغة دون الآية؛ لأن السؤال عن الاستواء في الآية كما يستوي الناس.

الثالث:أنه إذا كان معلوماً في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلوماً في القرآن.

الرابع:أنه لو لم يكن معنى الاستواء في الآية معلوماً لم يحتج أن يقول: الكيف مجهول؛ لأن نفي العلم بالكيف لا ينفي إلا ما قد علم أصله، كما نقول: إنا نقر بالله، ونؤمن به، ولا نعلم كيف هو.

الخامس: الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة أو القهر أو نحو ذلك، هو عام في المخلوقات كالربوبية، والعرش وإن كان أعظم المخلوقات، ونسبة الربوبية إليه لا تنفي نسبتها إلى غيره، كما في قوله:﴿ قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم ﴾ [المؤمنون:٨٦]، وكما في دعاء الكرب، فلو كان استوى بمعنى استولى كما هو عام في الموجودات كلها ؛ لجاز مع إضافته إلى

العرش أن يقال: استوى على السماء، وعلى الهواء، والبحار، والأرض، وعليها ودونها ونحوها؛ إذ هو مستو على العرش.

لما اتفق المسلمون على أن يقال: استوى على العرش. ولا يقال: استوى على هذه الأشياء. مع أنه يقال: استولى على العرش والأشياء، علم أن معنى استوى خاص بالعرش، وليس عاماً كعموم الأشياء.

السادس:أنه أخبر بخلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأخبر أن عرشه على الماء قبل خلقها، وثبت ذلك في صحيح البخاري، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ قال:« كان الله ولا شيء غيره، وكان عرشه على الماء» وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض مع أن العرش كان مخلوقاً قبل ذلك، فمعلوم أنه ما زال مستولياً عليه قبل وبعد،فامتنع أن يكون الاستيلاء العام هذا الاستيلاء الخاص بزمان، كما كان مختصاً بالعرش.

السابع: أنه لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور:

ثم استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه ، وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده ، وقد طعن فيه أئمة اللغة، وذكر عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه « الإفصاح » قال : سئل الخليل : هل وجدت في اللغة استوى بمعنى

استولى؟ فقال: هذا ما لا تعرفه العرب، ولا هو جائز في لغتها . وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله ، فحينئذ حمله على ما لا يعرف ، حمل باطل .

الثامن : أنه روي عن جماعة من أهل اللغة أنهم قالوا : لا يجوز استوى بمعنى استولى إلا في حق من كان عاجزاً ، ثم ظهر ، والله سبحانه لا يعجزه شيء ، والعرش لا يغالبه في حال، فامتنع أن يكون بمعنى استولى . فإذا تبين هذا ، فقول الشاعر :ثم استوى بشر على العراق .. لفظ مجازي لا يجوز حمل الكلام عليه إلا مع قرينة تدل على إرادته ،واللفظ المشترك بطريق الاولى،ومعلوم أنه ليس في الخطاب قرينة، أنه أراد بالآية الاستيلاء ، وأيضا فأهل اللغة قالوا : لا يكون استوى بمعنى استولى إلا فيما كان منازعاً مغالباً ، فإذا غلب أحدهما صاحبه، قيل: استولى .

والله لم ينازعه أحد في العرش ، فلو ثبت استعماله في هذا المعنى الأخص، مع النزاع في إرادة المعنى الأعم، لم يجب حمله عليه بمجرد قول بعض أهل اللغة، مع تنازعهم فيه، وهؤلاء ادعوا أنه بمعنى استولى في اللغة مطلقاً، والاستواء في القرآن في غير موضع مثل قوله: ﴿فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك﴾ [المؤمنون:٢٨]، ﴿واستوت على الجودي﴾ [هود:٤٤] ، ﴿لتستووا على ظهوره﴾ [الزخرف:١٣] . وفي حديث علي أن رسول الله ﷺ أتى بدابة فلما وضع رجله في الغرز، قال : بسم الله ، فلما استوى على ظهرها قال : الحمد لله[1].

(١) أخرجه أبو داود (٣/ ٣٤)، والترمذي(٥/ ٥٠١) وغيرهما بأسانيد صحيحة؛ انظر ((الأذكار)) للنووي(ص٤١٨)، و((صحيح الكلم الطيب)) (ص٩٣).

التاسع: أنه لو ثبت أنه من اللغة العربية لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء، ولو كان من لفظ بعض العرب العرباء لم يجب أن يكون من لغة رسول الله ﷺ ، وقوله: ولو كان من لغته لكان بالمعنى المعروف في الكتاب والسنة، وهو الذي يراد به ، ولا يجوز أن يراد معنى آخر.

العاشر: أنه لو حمل على هذا المعنى لأدّى إلى محذور يجب تنزيه بعض الأئمة عنه، فضلاً عن الصحابة، فضلاً عن الله ورسوله، فلو كان الكلام في الكتاب والسنة كلاماً نفهم منه معنى، ويريدون به آخر، لكان في ذلك تدليس وتلبيس.ومعاذ الله أن يكون ذلك، فيجب أن يكون استعمال هذا الشاعر في هذا اللفظ في هذا المعنى ليس حقيقة بالاتفاق، بل حقيقة في غيره، ولو كان حقيقة فيه للزم الاشتراك المجازي فيه، وإذا كان مجازاً عن بعض العرب أو مجازاً اخترعه من بعده، فتترك اللغة التي يخاطب بها رسول الله ﷺ أمته؟!

الحادي عشر:أن هذا اللفظ الذي تكرر في الكتاب والسنة، والدواعي متوفرة على فهم معناه من الخاصة والعامة عادة ودينـاً، إن جُعل الطريق إلى فهمه بيت شعر أحدث، فيؤدي إلى محذور، فلو حمل على معنى هذا البيت للزم تخطئة الأئمة الذين لهم مصنفات في الرد على من تأول ذلك، ولكان يؤدي إلى الكذب على الله ورسوله ﷺ والصحابة والأئمة، وللزم أن الله امتحن عباده بفهم هذا دون هذا مع ما تقرر في نفوسهم، وما ورد به من نص الكتاب والسنة، والله سبحانه لا يكلف نفساً إلا وسعها، وهذا مستحيل على الله ورسوله ﷺ والصحابة والأئمة.

الثاني عشر:أن معنى الاستواء معلوم علماً ظاهراً بين الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ فيكون التفسير المحدث بعده باطلاً قطعاً، وهذا قول يزيد

بن هارون الواسطي، فإنه قال: إن من قال:﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [الأعراف:٥٤] خلاف ما تقرر في نفوس العامة؛ فهو جهمي. ومنه قول مالك: « الاستواء معلوم» ، وليس المراد أن هذا اللفظ في القرآن معلوم، كما قال بعض الناس: استوى أم لا. أو أنه سئل عن الكيفية، ومالك جعلها معلومة. والسؤال عن النزول، ولفظ الاستواء ليس بدعة ولا الكلام فيه؛ فقد تكلم فيه الصحابة والتابعون، وإنما البدعة السؤال عن الكيفية. اهـ بلفظه.

ثم ذكر (ص١٥٢)ما نصه : قاعدة عظيمة في إثبات علوه تعالى وهو واجب بالعقل الصريح والفطرة الإنسانية الصحيحة، وهو أن يقال: كان الله ولا شيء معه، ثم خلق العالم فلا يخلو، إما أن يكون خلقه في نفسه وانفصل عنه، وهذا محال تعالى الله عن مماسة الأقذار وغيرها؛وإما أن يكون خلقه خارجاً عنه، ثم دخل فيه، وهذا محال أيضاً تعالى أن يحل في خلقه وهاتان لا نزاع فيهما بين أحد من المسلمين، وإما أن يكون خلقه خارجاً عن نفسه الكريمة، ولم يحل فيه، فهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره ولا يليق بالله إلا هو .

وهذه القاعدة للإمام أحمد من حججه على الجهمية في زمن المحنة، وذكر الأشعري في« المقالات» مقالة محمد بن كلاب الذي ائتم به الأشعري:إنه يعرف بالعقل أن الله فوق العالم، والاستواء بالسمع وبإخبار الرسل، الذين بعثوا بتكميل الفطر، ولا تبديل لفطرة الله، وجاءت الشريعة بها خلافاً لأهل الضلال من الفلاسفة وغيرهم، فإنهم قلبوا الحقائق » .اهـ.

ثم قال(ص١٩٧) بعد أن نقل كلام الأئمة: على أن من نفى ما وصف الله به نفسه كفر، وأن ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله لا يصح أن

يكون تشبيها، وأن الممثل يعبد صنما، والمعطل يعبد عدما ما نصه : « ولو كانت أسماء الله وصفاته مجازا يصح نفيها عند الإطلاق؛ لكان يجوز أن الله ليس بحي، ولا عليم، ولا قدير، ولا سميع، ولا بصير، ولا يحبهم ولا يحبونه، ولا استوى على العرش، ونحو ذلك» .

ثم قال(ص١٩٨)ما نصه:« فإن الله تعالى موجود حقيقة، والعبد موجود حقيقة، وليس هذا مثل هذا، والله تعالى له ذات حقيقة، والعبد له ذات حقيقة، وليس ذاته كذوات المخلوقات، وكذلك له علم وسمع وبصر حقيقة، وللعبد علم وسمع وبصر حقيقة، وليس علمه وبصره مثل علم الله وسمعه وبصره، ولله كلام حقيقة، وللعبد كلام حقيقة، وليس كلام الخالق مثل كلام المخلوقين، ولله تعالى استواء على عرشه حقيقة، وللعبد استواء على الفلك حقيقة، وليس استواء الخالق كاستواء المخلوقين، فإن الله لا يفتقر إلى شيء، ولا يحتاج إلى شيء، بل هو الغني عن كل شيء، والله تعالى يحمل العرش، وحملته بقدرته، ويمسك السماوات والأرض أن تزولا.

فمن ظن أن قول الأئمة:إن الله مستوٍ على عرشه حقيقة، يقتضي أن يكون استواؤه مثل استواء العبد على الفلك والأنعام؛ لزمه أن يكون قولهم: إن الله له علم حقيقة، وسمع حقيقة، وبصر حقيقة، وكلام حقيقة، يقتضي أن يكون علمه وسمعه وبصره وكلامه مثل المخلوقين، وسمعهم وبصرهم وكلامهم» .

ثم قال(ص٢٢٤) ما نصه:« وقد قيل : إن ذلك- يعني الآيات الدالة على الفوقية-تبلغ ثلاثمائة آية، وهي دلائل جلية بينة مفهومة من القرآن، معقولة من كلام الله تعالى» .

ثم قال(ص٢٤٢)ما نصه:« وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هـذا الموضـع، وذكرنا ما قاله السلف في ذلك، كحماد بن زيد، وإسحاق، وغيرهما: من أنـه ينـزل إلى السماء الدنيا، ولا يخلو العرش منه، وبينا أن هذا هو الصواب، وإن كان طائفة ممن يدعي السنة تظن خلو العرش منه، وقد صنف أبو القاسم عبد الرحمن بن منده في ذلك مصنفاً، وزيـف قـول مـن قـال: إنـه يـنزل ولا يخلـو العرش منه...إلى أن قال-أي صاحب الفتـاوى-: وطائفـة تقـف، ولا تقـول : يخلو، ولا لا يخلو، وتنكر علـى مـن يقـول ذلـك، منـهم الحـافظ عبـد الغـني المقدسي، وأما من يتوهم أن السماوات تتفـرج ثـم تلتحـم فـهذا مـن أعظـم الجهل، وإن وقع فيه طائفة من الرجال» .

ثم قال(٢٣٤): والصواب قول السلف: إنه ينزل ولا يخلو منه العرش، وروح العبد في بدنه لا تزال ليلا ونهاراً إلى أن يمـوت، ووقـت النـوم تعـرج، وقد تسجد تحت العرش، وهي لم تفـارق جسـده، وكذلـك أقـرب مـا يكـون العبد من ربه وهو ساجد، وروحه في بدنه، وأحكام الأرواح مخالفـة لأحكـام الأبدان، فكيف بالملائكة؟!فكيف برب العالمين؟!

والليل يختلف فيكون ثلثه بالمشرق قبل أن يكون ثلثه بـالمغرب، ونزولـه الذي أخبر به رسوله إلى سماء هـؤلاء في ثلـث ليلـهم، وإلى سمـاء هـؤلاء في ثلث ليلهم لا يشغله شأن عن شأن، وكذلك قربه من الداعـي المتقـرب إليـه، والساجد لكل واحد بحسبه حيـث كـان وأيـن كـان، والرجـلان يسـجدان في موضع واحد، ولكل واحد قـرب يخصـه لا يشـركه فيـه الآخـر، والنصـوص الواردة فيها الهدى والشفاء، والذي بلغها بلاغاً مبيناً هـو أعلـم الخلـق بربـه، وأنصحهم لخلقه، وأحسنهم بياناً، وأعظمهم بلاغاً، فـلا يمكـن أحـد أن يعلـم ويقول مثل ما علمه الرسول وقاله..

ثم قال(ص٢٥٧)ما نصه:« وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما:ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء [١]، فإذا كانت هذه المخلوقات الغائبة ليست مثل هذه المخلوقات المشاهدة مع اتفاقها في الأسماء؛ فالخالق أعظم علواً ومباينة لخلقه من مباينة المخلوق للمخلوق وإن اتفقت الأسماء، وقد سمى نفسه:حياً، عليماً، سميعاً، بصيراً، وبعضها:رؤوفاً، رحيماً، وليس الحي كالحي، ولا العليم كالعليم، ولا السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير، ولا الرؤوف كالرؤوف، ولا الرحيم كالرحيم. وقال في سياق حديث الجارية المعروف: «أين الله؟ قالت: في السماء [٢]».

لكن ليس معنى ذلك أن الله في جوف السماء، وأن السماوات تحصره وتحويه، فإن هذا لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هم متفقون على أن الله فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وقد قال مالك بن أنس :إن الله فوق السماء، وعلمه في كل مكان.. إلى أن قال-أي مالك- :فمن اعتقد أن الله في جوف السماء ، محصور محاط به، وأنه مفتقر إلى العرش، أو غير العرش من المخلوقات، أو أن استواءه على عرشه كاستواء المخلوق على كرسيه. فهو ضال مبتدع جاهل، ومن اعتقد أنه ليس فوق السماوات إله يعبد، ولا على العرش رب يصلَّى له ويسجد، وأن محمداً لم يعرج به إلى ربه، ولا نزل القرآن من عنده، فهو معطل فرعوني ضال مبتدع.

---

(١) سبق تخريجه(ص٩٤).

(٢) سبق تخريجه(ص٣٧).

وقال بعد كلام طويل: والقائل الذي قال :من لم يعتقد أن الله في السماء فهو ضال. إن أراد بذلك من لا يعتقد أن الله في جوف السماء بحيث تحصره وتحيط به فقد أخطأ، وإن أراد بذلك من لم يعتقد ما جاء في الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، من أن الله فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه؛ فقد أصاب، فإنه من لم يعتقد ذلك يكون مكذباً للرسول ﷺ ، متبعاً لغير سبيل المؤمنين، بل يكون في الحقيقة معطلاً لربه نافياً له، فلا يكون له في الحقيقة إله يعبده، ولا رب يسأله ويقصده، وهذا قول الجهمية ونحوهم من أتباع فرعون المعطل، والله قد فطر العباد، عربهم وعجمهم، على أنهم إذا دعوا الله توجهت قلوبهم إلى العلو، ولا يقصدونه تحت أرجلهم .

ثم قال (ص٢٩٠)ما نصه :« بل الأشعري نفسه ذكر في « رسالته إلى أهل الثغر» أن هذا الدليل الذي استدلوا به على حدوث العالم، وهو الاستدلال على حدوث الأجسام بحدوث أعراضها، وهو دليل محرم في شرائع الأنبياء، لم يستدل به أحد من الرسل وأتباعهم .ا هـ.

ثم قال (ص٢٩٨): إن الجسم والحيز والجهة لم يرد في الكتاب والسنة نفيها، ولا إثباتها، ولا جاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها فيها نفي ولا إثبات أصلاً، فالمعارضة بها ليست معارضة بدلالة شرعية، لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع، بل ولا أثر ، لا عن صاحب ولا تابع، ولا إمام من المسلمين .

ثم قال(ص٣٥١) : فمن نفى النزول والاستواء، أو الرضى والغضب، أو العلم والقدرة، واسم العليم أو القدير، أو اسم الموجود، فراراً

بزعمه من تشبيه وتركيب وتجسيم؛ فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو، أو أثبت المثبت، فكل ما يستدل به على نفي النزول والاستواء والرضى والغضب، يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي الإرادة والسمع والبصر والقدرة والعلم، وكل ما يستدل به على نفي القدرة والعلم والسمع والبصر، يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي العليم والقدير والسميع والبصير، وكل ما يستدل به على نفي هذه الأسماء، يمكن منازعه أن يستدل به على نفي الموجود والواجب .

ثم قال(ص٣٥٢): ومثل ذلك أنه إذا قال: النزول، والاستواء، ونحو ذلك، من صفات الأجسام؛ فإنه لا يعقل النزول والاستواء إلا بجسم مركب، والله سبحانه منزه عن هذه اللوازم، فيلزم تنزيهه عن الملزوم .أو قال هذه حادثة، والحوادث لا تقوم إلا بجسم مركب، وكذلك إذا قال: الرضا والغضب والفرح والمحبة، ونحو ذلك، هو من صفات الأجسام، فإنه يقال له: وكذلك الإرادة والسمع والبصر والعلم والقدرة من صفات الأجسام ، فإنا كما لا نعقل ما ينزل ويستوي ويغضب ويرضى إلا جسماً، لم نعقل ما يسمع ويبصر ويريد ويعلم ويقدر إلا جسماً؛ فإذا قيل : سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا، وإرادته ليست كإرادتنا وكذلك علمه وقدرته، قيل له :وكذلك رضاه ليس كرضانا، وغضبه ليس كغضبنا، وفرحه ليس كفرحنا، ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا.

فإذا قال: لا يعقل في الشاهد غضب إلا غليان دم القلب بطلب الانتقام، ولا يعقل نزول إلا الانتقال، والانتقال يقتضي تفريغ حيز وشغل آخر، فلو كان ينزل لم يبق فوق العرش رب .

قيل: ولا يعقل في الشاهد إرادة إلا ميل القلب إلى ما يحتاج إليه وينفعه، ويفتقر فيه إلى ما سواه، ودفع ما يضره، والله تعالى كما أخبر عن نفسه المقدسة في حديثه الإلهي «يا عبادي إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلغوا ضري فتضروني»[١] فهو منزه عن الإرادة التي لا يعقل في الشاهد إلا هي، وكذلك السمع لا يعقل في الشاهد إلا بدخول صوت في الصماخ، وذلك لا يكون إلا في أجوف، -والله سبحانه أحد صمد منزه عن ذلك-، وكذلك البصر والكلام لا يعقل في الشاهد إلا في محل أجوف- والله سبحانه وتعالى أحد منزه عن مثل ذلك-، قال ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وسعيد بن جبير، وخلق من السلف:الصمد الذي لا جوف له[٢] وقال آخرون هو السيد الذي كمل في سؤدده. وكلا القولين حق؛ فإن لفظ الصمد في اللغة يتناول هذا، وهذا، والصمد في اللغة:السيد، والصمد أيضا المصمد، والمصمد: المصمت، وكلاهما معروف في اللغة، ولهذا قال يحيى بن أبي كثير : الملائكة صمد، والآدميون جوف، وهذا أيضا دليل آخر، فإنه إذا كانت الملائكة وهم مخلوقون من النور، كما ثبت في «صحيح مسلم» عن عائشة رضي الله عنها عن الرسول ﷺ أنه قال: «خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من نار، وخلق آدم من ما وصف لكم» .

فإذا كانوا مخلوقين من نور وهم لا يأكلون ولا يشربون، بل هم صمد ليسوا جوفا كالإنسان، وهم يتكلمون ويسمعون ويبصرون ويصعدون

(١) أخرجه مسلم في كتاب((البر والصلة)) (١٦/ ٣٢) والترمذي في كتاب ((صفة القيامة)) برقم(٢٦١٣) عن أبي ذر - رضي الله عنه-.

(٢) وقد صحت هذه الآثار كما في «تخريج السنة» لابن أبي عاصم للشيخ الألباني(٦٧٣) (٦٧٤)(٦٧٥)(٦٨٠)(٦٨٩).

وينزلون، كما ثبت ذلك بالنصوص الصحيحة، وهم مع ذلك لا تماثل صفاتهم وأفعالهم صفات الإنسان وفعله، فالخالق تعالى أعظم مباينة لمخلوقاته من مباينة الملائكة للآدميين فإن كليهما مخلوق، والمخلوق أقرب إلى مشابهة المخلوق من المخلوق إلى الخالق- سبحانه وتعالى-، وكذلك روح ابن آدم تسمع وتبصر وتتكلم وتنزل وتصعد، كما ثبت ذلك بالنصوص الصحيحة والمعقولات الصريحة، ومع ذلك ليست صفاتها وأفعالها كصفات البدن وأفعاله، فإذا لم يجز أن يقال : إن صفات الروح وأفعالها مثل صفات الجسم الذي هو الجسد، وهي مقرونة به، وهما جميعاً الإنسان، فإذا لم يكن روح الإنسان مماثلا للجسم الذي هو بدنه، فكيف يجوز أن يجعل الرب تبارك وتعالى وصفاته وأفعاله مثل الجسم وصفاته وأفعاله؟!!! .

ثم قال في جملة الاستدلال (ص٣٥٨) ما نصه: « ومن المعلوم بالضرورة أن الحادث لا بد له من محدث، وهذه قضية ضرورية معلومة بالفطرة حتى للصبيان؛ فإن الصبي لو ضربه ضارب وهو غافل لا يبصره لقال: من ضربني؟ فلو قيل له: لم يضربك أحد . لم يقبل عقله أن تكون الضربة حدثاً من غير محدث، بل يعلم أنه لا بد للحادث من محدث، فإذا قيل: فلان ضربك، بكى حتى يضرب ضاربه، فكأن في فطرته الإقرار بالصانع، والشرع الذي مبناه على العدل، ولهذا قال تعالى:﴿ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ [الطور:٣٥] .

وفي « الصحيحين» ، عن جبير بن مطعم، أنه لما قدم في فداء أسارى بدر قال:وجدت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، قال: فلما سمعت هذه الآية ﴿ أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾ أحسست بفؤادي قد انصدع» . وذلك

أن هـذا تقسـيم خـاص، ذكـره الله بصيغـة اسـتفهام الإنكـار؛ ليبـين أن هـذه المقدمات معلومة بالضرورة، لا يمكـن جحدهـا، يقـول : أم خلقـوا مـن غـير شيء . أي من غير خالق خلقهم، أم هم خلقـوا أنفسـهم، وهـم يعلمـون أن كلا النقيضين باطل، فتعين أن لهم خالقاً خلقهم سبحانه» .أ هـ بحروفه علـى طوله.



خاتمة
في صحة نسبة (الإبانة في أصول الديانة) إلى الشيخ الإمام أبي الحسن الأشعري .

رداً على من زعم خلاف ذلك من المنتسبين للأشعري في العقيدة، معتقدين أنهم على معتقد السلف الصالح، وأنهم أشعريون وهم برآء من مذهبه الذي انتهى إليه فكره في آخر حياته، التي صنف فيها كتاب «الإبانة» .

قال ابن عساكر في كتابه :« تبيين كذب المفتري»[1] بعد أن ذكر أن مصنفات الشيخ أبي الحسن تبلغ أكثر من المائة، وعد بعضها حتى قال ما نصه:ومن وقف على كتابه المسمى « بالإبانة» عرف موضعه من العلم والديانة .اهـ.

وممن عزا «الإبانة» للأشعري الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي المتوفى(سنة ٤٥٨ هـ) قال في «الاعتقاد إلى سبيل الرشاد» في باب القول بالقرآن(ص٣١): إن «الإبانة» من مؤلفات أبي الحسن الأشعري بنصه وبمعناه ذكره أيضاً علي بن إسماعيل في كتاب « الإبانة» يعني أن ما نتلوه بألسنتنا ونسمعه بآذاننا يسمى كلام الله » .

وممن عزا «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري الحافظ المعروف بالذهبي قال في كتاب « العلو للعلي الغفار» (ص٢٧٨):قال: قال الأشعري في كتاب «الإبانة » له في باب الاستواء:فإن قال قائل :ما تقولون في الاستواء ؟ قيل :

---

(١) كما في (ص٢٨)طبعة دار الفكر الثانيةسنة١٣٩٩ هـ وعليها سموم الكوثري في حواشيه.

نقول :إن الله مستو على عرشه كما قال :الرحمن على العرش استوى إلى آخر ما في «الإبانة» ...قال الذهبي : وكتاب «الإبانة» من أشهر تصانيف أبي الحسن الأشعري شهره الحافظ ابن عساكر، واعتمد عليه، ونسخه بخطه الإمام محيي الدين النووي .

وذكر الذهبي عن الحافظ أبي العباس أحمد بن ثابت الطرفي أنه قال : قرأت في كتاب أبي الحسن الأشعري الموسوم « بالإبانة» أدلة على إثبات الاستواء، ونقل عن أبي علي الدقاق أنه سمع زاهر بن أحمد الفقيه يقول : مات الأشعري-رحمه الله - ورأسه في حجري فكان يقول شيئا في حال نزعه: لعن الله المعتزلة موهوا وانحرفوا .اهـ كلام الذهبي .

وممن نسبها لأبي الحسن الأشعري ابن فرحون المالكي، قال في كتابه « الديباج» (ص١٩٣-١٩٤):ولأبي الحسن الأشعري كتب منها :كتاب « اللمع الكبير» ، وكتاب « اللمع الصغير»، وكتاب«الإبانة في أصول الديانة» ا هـ .

وممن عزاها لأبي الحسن الأشعري أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي المتوفى(سنة ١٠٨٩) في الجزء الثاني من كتابه « شذرات الذهب في أعيان من ذهب» (ص٣٠٣)،قال أبو الحسن الأشعري في كتابه« الإبانة في أصول الديانة» وهو آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمد أصحابه في الذب عنه عند من يطعن عليه» .

وممن عزاها لأبي الحسن الأشعري السيد مرتضى الزبيدي، قال في « إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين» في الجزء الثاني(ص٣)، قال :صنف أبو الحسن الأشعري بعد رجوعه من الاعتزال

« الموجز في الرد على الجهمية والمعتزلة» و « مقالات الإسلاميين» .وكتاب « الإبانة» ا هـ.

قال مقيده : قد تقدم -حكاية عن ابن كثير- أن « الإبانة» هي آخر كتاب صنفه أبو الحسن الأشعري.وممن ذكر أن « الإبانة» تأليف أبي الحسن الأشعري، أبو القاسم عبد الملك عيسى بن درباس الشافعي .قال في رسالته « الذب عن أبي الحسن الأشعري» : اعلموا معشر الإخوان أن كتاب« الإبانة عن أصول الديانة» الذي ألفه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، هو الذي استقر عليه فيما كان يعتقده، وبه كان يدين الله -سبحانه وتعالى- بعد رجوعه من الاعتزال-بمن الله ولطفه- وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه فقد رجع عنها، وتبرأ إلى الله-سبحانه وتعالى- منها، وكيف وقد نص فيه على أنه ديانته التي يدين الله -سبحانه - بها،وروى وأثبت أنه ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث الماضين، وقول أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وأن ما فيه هو الذي يدل عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ؛ فهل يسوغ أن يقال :إنه رجع عن هذا إلى غيره. فإلى ماذا يرجع ؟ أتراه يرجع عن كتاب الله ، وسنة نبي الله ، وخلاف ما كان عليه الصحابة، والتابعون، وأئمة الحديث المرضيون وقد علم أنه مذهبهم، ورواه عنهم؟.

هذا لعمري ما لا يليق نسبته إلى عوام المسلمين، فكيف بأئمة الدين؟.أو هل يقال :إنه جهل الأمر فيما نقله عن السلف الماضين، مع إفنائه جل عمره في استقراء المذاهب وتعرف الديانات، هذا مما لا يتوهمه منصف، ولا يزعمه إلا مكابر مسرف، وقد ذكر « الإبانة» واعتمد عليها، وأثبتها عن الإمام أبي الحسن الأشعري، وأثنى عليه بما ذكره فيها وبرأه من كل بدعة نسبت إليه،

ونقل منها إلى تصنيفه جماعة من الأئمة الأعلام من فقهاء الإسلام وأئمة القراء، وحفاظ الحديث، وغيرهم .

وذكر ابن درباس طائفة من الذين قدمنا ذكرهم، وزاد الحافظ أبا العباس أحمد بن ثابت العراقي، وذكر عنه أنه قال في بيان مسألة الاستواء من تأليفه:رأيت هؤلاء الجهمية ينتمون في نفي علو الله على العرش، وتأويل الاستواء إلى أبي الحسن الأشعري، وما هذا بأول باطل أدعوه، وكذب تعاطوه، فقد قرأت في كتابه الموسوم بـ« الإبانة عن أصول الديانة» أدلة من جملة ما ذكرته على إثبات الاستواء .

ومنهم الإمام الأستاذ الحافظ أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد الصابوني، وذكر عنه أنه ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلا بيده كتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري ويظهر الإعجاب بها، ويقول : ما الذي ينكر علي من هذا الكتاب شرح مذهبه . هذا قول الإمام أبي عثمان وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان.

ومنهم إمام القراء أبو الحسن بن علي بن إبراهيم الفارسي، ذكر الإمام أبا الحسن الأشعري -رحمة الله عليه -فقال:وله كتاب في السنة سماه «الإبانة» صنفه ببغداد لما دخلها، وذكر ابن درباس أنه وجد كتاب «الإبانة» في كتب أبي الفتح نصر المقدسي- رحمه الله- ببيت المقدس، وقال:رأيت في بعض تآليفه في الأصول فصولا منها بخطه.

ومنهم الفقيه أبو المعالي مجلى صاحب كتاب « الذخائر في الفقه » قال ابن درباس :أنبأني غير واحد، عن الحافظ أبي محمد بن المبارك بن علي البغدادي، ونقلته أنا من حفظه في آخر كتاب « الإبانة» قال:نقلت هذا

الكتاب جميعه من نسخة كانت مع الشيخ مجلى الشافعي، أخرجها في مجلدة، فنقلتها وعارضت بها ، وكان -رحمه الله-يعتمد عليها وعلى ما ذكره فيها؛ويقول: لله من صنفه، ويناظر على ذلك من ينكره، وذكر ذلك لي وشافهني به.وقال:هذا مذهبي وإليه أذهب نقلت هذا في (سنة ٥٤٠) بمكة، وهذا آخر ما نقلت من خط ابن الطباخ.

وذكر فيمن عزاها إلى أبي الحسن أبا محمد بن علي البغدادي نزيل مكة، قال ابن درباس:شاهدت من كتاب « الإبانة» بخطه من أوله إلى آخره، وهي بيد شيخنا الإمام رئيس العلماء الفقيه الحافظ العلامة أبي الحسن بن المفضل المقدسي، ونسخت منها نسخة وقابلتها عليها بعد أن كنت كتبت نسخة أخرى، مما وجدته في كتاب الإمام نصر المقدسي ببيت المقدس، ولقد عرضها بعض أصحابنا على عظيم من عظماء الجهمية، المتمين افتراء إلى أبي الحسن الأشعري ببيت المقدس فأنكرها وجحدها، وقال ما سمعنا بها قط، ولا هي من تصنيفه.

واجتهد آخر في أعمال رؤيته ليزيل الشبهة بفطنته؛ فقال بعد تحريك لحيته:لعله ألفها لما كان حشويا، قال ابن درباس:فما دريت من أي أمريه أعجب: أمن جهله بالكتاب مع شهرته وكثرة من ذكره في تصانيفه من العلماء، أو من جهله بحال شيخه الذي يفتري عليه بإنتمائه إليه، واشتهاره قبل توبته من الاعتزال بين الأمة عالمها وجاهلها؟!.

فإذا كانوا بحال من ينقمون بهذه المشابهة فكيف يكونون بحال السلف الماضيين وأئمة الدين من الصحابة، والتابعين، وأعلام الفقهاء والمحدثين، وهم لا يلوون على كتبهم، ولا ينظرون في آثارهم، وهم-والله-بذلك أجهل

وأجهل. كيف لا، وقد قنع بعض من ينتمي منهم إلى أبـي الحسـن الأشـعري بمجرد دعواه؟ وهـو في الحقيقـة مخـالف لمقالـة أبـي الحسـن الـتي رجـع إليـها واعتمد في تدينه عليها. قد ذهـب صـاحب التـأليف إلى المقالـة الأولى، وكـان خلاف ذلك أحرى به وأولى، لتسـتمر القـاعدة وتصـير الكلمـة واحـدة. اهـ كلام ابن درباس-رحمه الله تعالى-.

وممن ذكر «الإبانة» ونسبها إلى أبي الحسن الأشعري تقي الدين أحمد بـن عبد الحليم بن عبد السلام الشهير بابن تيمية المتوفى(سنة ٧٢٨ هجرية)، قـال في « الفتوى الحموية الكبرى» (ص٧٢):قال أبـو الحسـن الأشـعري في كتابـه الذي سماه« الإبانة في أصول الديانة» وقـد ذكـر أصحابـه أنـه : آخـر كتـاب صنفه، وعليه يعتمدون في الذب عنه عند مـن يطعـن عليـه، فقـال: فصـل في إبانة أهل الحق والسنة وذكر ما في أول كتاب «الإبانة» بحروفه، وسيأتي ذكره إن شاء الله قريبا.

وممن عزاها إلى أبي الحسن الأشعري شمس الدين أبـو عبـد الله محمـد ابن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن قيم الجوزيـة الحنبلـي الدمشـقي المتوفى (سنة ٧٥١ هـ)قال في كتابه : « اجتماع الجيوش الإسلامية على غـزو المعطلة والجهمية» - الطبعة المصرية(ص١٣٧)، قال شيخ الإسلام ابن تيميـة: ولما رجع الأشعري من مذهب المعتزلة، سلك طريق ابن كلاب ومال إلى أهل السنة والحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد بن حنبـل، كمـا ذكـر ذلـك في كتبـه كلها كـ « الإبانة»و« الموجز» و« المقالات» وغيرها، ثم قال ابـن القيـم: أبـو الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه كـابن الحسـن الطـبري، وأبـي عبـد الله بـن

المجاهد، والقاضي أبي بكر الباقلاني، متفقون على إثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن: كالاستواء، والوجه ، واليدين . وعلى إبطال تأويلها.

وليس للأشعري في ذلك قولان أصلا، ولم يذكر أحد عن الأشعري في ذلك قولين؛ ولكن لأتباعه قولان في ذلك، ولأبي المعالي الجويني في تأويلها قولان: أولهما : في« الإرشاد» ورجع عن تأويلها في رسالته « النظامية» وحرمه، ونقل إجماع السلف على تحريمه، وأنه ليس بواجب ولا جائز، ثم ذكر ابن القيم قول أبي الحسن الأشعري إمام الطائفة الأشعرية، ثم قال: نذكر فيما وقفنا عليه من كتبه كـ« الموجز»، و « الإبانة» و« المقالات» .

وقال ابن القيم في قصيدته « الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» في الطبعة المصرية(ص ٦٨):

والأشعري قال تفسير استوى ... بحقيقة استولى من البهتان

هو قول أهل الاعتزال وقول أتـ ... ـباع لجهم هم ذوو بطلان

في كتبه قد قال ذا من موجز ... وإبانة ومقالة ببيان

وقال في (ص٦٩) من الكتاب المذكور آنفا:

وحكى ابن عبد البر في تمهيده ... وكتاب الاستذكار غير جبان

إجماع أهل العلم أن الله فو ... ق العرش بالإيضاح والبرهان

وأتى هناك بما شفى أهل الهدى ... لكنه مرض على العميان

وكذا علي الأشعري فإنه ... في كتبه قد جاء بالتبيان

من موجز وإبانة ومقالة ... ورسائل للثغر ذات بيان

وأتى بتقرير استواء الرب فو ... ق العرش بالإيضاح والبرهان

وأتـى بتقريـر العلـو بأحسـن التـــ قريـــر فـــانظر كتبـــه بعيـــان

انتهى بواسطة فضيلة الشيخ حماد بن محمـد، ومـن طلـب التحقيـق في هذا فليراجع رسالة الشيخ المذكور حماد بن محمد الأنصاري.

قال مقيده :-عفا الله عنه-: وفي (ص٨٣)من كتاب« جـلاء العينـين في محاكمة الأحمدين» للعلامة خاتمـة المحققـين نعمـان خـير الديـن الشـهير بـابن الآلوسي البغدادي أن كتاب «الإبانة» هو آخر مؤلفـات الإمـام أبـي الحسـن الأشعري.

قال مقيده: وفي (ص١٩٥) مـن كتـاب « الديبـاج المذهـب في معرفـة علماء المذهب » للعلامة ابن فرحون بعد أن عد كثـيرا مـن مؤلفـات الإمـام أبي الحسن الأشعري عاطفـا علـى مـا قبلـه مـا نصـه: وكتـاب« المعـارف» و « الرد علي الدهريين» و« الرد على المنجمين» و« مقالات الإسلاميين» إلى أن قال بعد عد كتب كتاب كذا وكتاب كذا..ما نصه:وكتاب « الإبانـة في أصـول الديانة» كما تقدم.

وقد نسبها أيضا إلى الأشعري ابـن عسـاكر في كتابـه« تبيـين كـذب المفـترى»، وذكر نص فاتحتها زيادة على ما سبق عنه..إلى أن ذكـر أنـه متمسـك بمـا كـان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الحديث، قال: وبما كان عليه أحمد بن حنبـل - نضر الله وجهه- وأثنى عليه غاية الثناء.

[تعقبات]

قال مقيده:وإليك بعض ما ذكر في التأويل عن بعض العلماء، قال صاحب (استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات)عقب أنقاله التي تقدمت صدر هذه الرسالة ما نصه(ص٧١):« وسلك ابن دقيق العيد تفصيلا بليغا ، مبينا للمذهبين : التفويض ، والتأويل في العقيدة ؛فقال : نقول في الصفات المشكلة : إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله -تعالى-، ومن تأولها نظرنا؛ فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب، لم ننكر عليه، وإن كان بعيدا توقفنا عنه، ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه، وما كان منها معناه ظاهرا مفهوما من تخاطب العرب حملناه كقوله:﴿ على ما فرطت في جنب الله ﴾ [الزمر:٥٦] فإن المراد بـ(في) استعمالهم الشائع (حق الله) فلا يتوقف في حمله عليه، وكذا قوله: « إن قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن» . فإن المراد به:إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه، وكذا قوله تعالى: ﴿ فأتى الله بنيانهم من القواعد ﴾ [النحل:٢٦] معناه خرب الله بنيانهم، وقوله:﴿إنما نطعمكم لوجه الله ﴾[الإنسان:٩] معناه لأجل الله، قس على ذلك . وهو تفصيل بالغ قل من يتفطن له[1] ا.هـ .

وقال في« فتح الباري» عند نقله لهذا الكلام: اتفق المحققون على أن حقيقة الله-تعالى- مخالفة لسائر الحقائق، والصواب أن التفويض إلى الله تعالى في جميع هذه المباحث، والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه إثباته له، أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال، ولو لم يكن في ترجيح

---

(١) سيأتي التعليق على مثل هذه الأقوال، والكلام على الحديث، بإذن الله .

التفويض على التأويل، إلا أن صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله، وصاحب التفويض بخلافه لكان كافياً. أ هـ .

قال صاحب « استحالة المعية» عقب ما تقدم ما نصه (ص٧٢) : « ورجح كثير من العلماء التأويل، وقال الهيتمي في فتاويه الحديثية :ذهب بعض السلف كالشعبي، وابن المسيب، وسفيان . إلى الوقف عنها، وقالوا: يجب الإيمان بها كما وردت، ولا تتعدى إلى تفسيرها . وضعف هذا القول بما مر من الإجماع، على عدم إرادة حقيقتها في عرف اللسان؛ فقد تكلموا فيها بصرفها عن ظاهرها، فالسكوت عنها موهم وتنبيه للجهلة .

وذهب الجمهور إلى الكلام عليها، وصرفها عن ظاهرها، بحملها على محامل قريبة المأخذ منها، بنية تليق بها من جهة الشرع والعقل ولسان العرب، يقتضي تنزيه الرب- جل وعلا- كما يوهم ظاهرها.وقد نص على هذا الإمام أبو المعالي إمام الحرمين وغيره من حذاق المتكلمين . اهـ .

قال جامعها: وتقدم عن إمام الحرمين ما يخالف هذا من رجوعه وتزييفه، وسيأتي عن غير إمام الحرمين ما يخالفه -إن شاء الله تعالى- فتنبه لما تقدم من ذكر الإجماع على خلاف ما ذكر هنا، من صرفها عن ظواهرها إجماع السلف الصالح وغيره من المحققين، ثم قال (صاحب الاستحالة) :وفي بعض فتاوى الشيخ عز الدين بن عبد السلام طريقة التأويل بشرطه، وهو قرب التأويل أقرب إلى الحق؛ لأن الله -تعالى- إنما خاطب العرب بما يعرفونه، وقد نصب الأدلة على مراده من آيات كتابه ؛ لأنه سبحانه قال:﴿ ثم إنا علينا بيانه ﴾ [القيامة:١٩] وقال: ﴿ لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ [النحل :٤٤] وهذا عام في جميع آيات القرآن، فمن وقف على الدليل أفهمه الله مراده من كتابه، وهو

أكمل ممن لم يقف على ذلك؛ إذ لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون.ا هـ .

وذهب في « شرح المشكاة » إلى أن السلف والخلف متفقان على التأويل، وأن الخلاف بينهما لفظي؛ لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره(١)، ولكن تأويل السلف إجمالي لتفويضهم إلى الله تعالى في المعنى المراد من اللفظ، الذي هو غير ظاهره المنزه عنه تعالى، وتأويل الخلف تفصيلي؛ لاضطرارهم إليه لكثرة المبتدعين، فلم يريدوا بذلك مخالفة السلف الصالح -معاذ الله أن يظن بهم ذلك-، وإنما دعت الضرورة في أزمنتهم لذلك، لكثرة المجسمة والجهمية وغيرهما من أهل الضلال، واستيلائهم على عقول العامة؛ فقصدوا بذلك ردعهم وبطلان قولهم، ومن ثمة اعتذر كثير منهم وقالوا :لو كنا على ما عليه السلف الصالح من صفاء العقائد، وعدم المبطلين في زمانهم لم نخض في تأويل شيء من ذلك، وقد جاء التأويل التفصيلي عن السلف في بعض المواضع.» اهـ.

قال مقيده : وفي ما ذكر هنا نظر؛ لما تقدم من الأنقال المخالفة له، ثم ذكر صاحب « الاستحالة» بعد ذلك، عازياً للبيهقي في « الأسماء والصفات» أن ابن عباس أوّل قوله تعالى: ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ [الحديد:٤] بالعلم ، قال:وأخرج أيضاً عن سفيان الثوري، أنه سئل عنها؛ فقال: علمه معكم، وفي« البحر » أنها اجتمعت الأمة على هذا التأويل، وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات، وهي حجة على منع التأويل في غيرها، مما يجري مجراها في استحالة الحمل على الظاهر، وقد تأوّل هذه

(١)وقد سبق لك بطلان هذا القول وكذب هذا الإجماع، وتهافت هذه الدعوى ، من خلال تلك النقول المتوافرة المناقضة لهذه الفرية .

الآية،وتأوّل(الحجر الأسود يمين الله في الأرض)[1]، ولو اتسع عقله لتأوّل غير ذلك مما هو في معناه» .

قال مقيده: قد تقدم ما يعارض هذا من صحيح النقول عن السلف ومحققي الخلف، ثم قال في « الاستحالة» صاحبها بلصق كلامه المتقدم ما نصه:« وقد اتفق سائر الفرق على تأويل هذه الآية ونحوها، كقوله تعالى: ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ﴾ [المجادلة:٧] .

وقوله :﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ [البقرة:١١٥] وقوله :﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ [ق:١٦]، « وقلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»[2] والحجر الأسود يمين الله في الأرض.ا هـ.

ثم قال:وأنت تعلم أن الأسلم ترك التأويل وتتبعهم فيما كانوا عليه، فإن أوّلوا أوّلنا، وإن فوّضوا فوّضنا، لا نأخذ تأويلهم سلماً لتأويل غيره».

قال مقيده: هذا الذي ذكر من الأسلم ترك التأويل هو الحق المتفق عليه، فالأسلم بيانه للعوام، حتى تستريح العلماء أحياء وأمواتاً، من طعن العوام عليهم في غير حق شرعي، بل بسبب إغراء من قاصر ضعيف عن

---

(١) حديث ضعيف كما سيأتي (١٧٩)في ردي اللاحق.

(٢) هذا الحديث لا يتعرض له بالتأويل، ولا يلزم منه مماسة الأصابع للقلوب، كما تقول السحاب بين السماء والأرض، وصفة الأصابع لله تعالى ثبتت في نصوص كثيرة، كما في ((صحيح البخاري)) (٧٤١٥)،ومسلم(٢٧٨٦)ومضى عليها أئمة السلف قاطبة، انظر مثلا((الشريعة)) للآجري (ص٣١٦)، و((شرح السنة)) للبغوي (١/ ١٦٨)، و((التوحيد)) لابن خزيمة(١/ ١٨٧)،وابن قتيبة في ((تأويل مختلف الحديث)) (ص٢٤٥)، وانظر ((صفات الله الواردة في الكتاب والسنة)) لعلوي السقاف(ص٥٤).

درك الحقيقة.قال صاحب « الاستحالة» [١]: فأنت تراه صرح بأن الأمة أجمعت على تأويل هذه الآية بالعلم، وأن السلف الذي لا يؤولون ويفوضون دائماً أوَّلوها بذلك، وما ذلك إلا لوضوحها في هذا المعنى، واستحالة المعية بالذات فيها، حتى صارت كأنها نص في المعنى، لإماتة المعية بالذات فيها بالاستحالة على الله-تعالى-، فصار تأويلها بالعلم، فلذلك أوَّلها السلف به، ولم يؤولوا غيرها، مما هو جار مجراها في منع الحمل على الظاهر، قال في « مراقي السعود » :

وحيثما استحال الأصل ينتقل   إلى المجاز ولأقرب حصل

قال مقيده- عفا الله عنه-:فقول صاحب« الاستحالة» :وضعف هذا القول بما مر من الإجماع على عدم إرادة حقيقتها في عرف اللسان، أين يذهب فيه عما تقدم من حكاية الجمهور طوراً، وحكاية الإجماع طوراً عن السلف الصالح، الذي هو خير القرون؟أين يذهب فيه عما تقدم من الأنقال المصرحة بضد هذا التضعيف الذي ذكر؟حتى أنقاله هو نفسه عن السلف، والمحققين من الخلف.

قال عبد الله بن المبارك:« لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[٢]» .، وأنا أقول: لولا دواوين الإسلام والنقل عنها المحرر لقال من شاء ما شاء.

---

(١) (ص٧٦).

(٢) مقدمة((صحيح مسلم)) (١/ ١٢٠) دار ابن حيان.



فائدة وتذنيب في بيان
ما قيل في كفر من قال :القرآن مخلوق

ففي(ص١٠٧/ جـ١)من مجموع « الرسائل المنيرية » صدر رسالة الإمام المحدث المفسر شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني المتوفى(سنة٤٤٩)ما نصه: ويشهد أصحاب الحديث ويعتقدون: أن القرآن كلام الله وكتابه ووحيه وتنزيله، غير مخلوق؛ ومن قال بخلقه واعتقده؛ فهو كافر عندهم.

قال : والقرآن الذي هو كلام الله، ووحيه، هو الذي ينزل به جبريل على الرسول ﷺ، ثم قال: وهو الذي تحفظه الصدور، وتتلوه الألسنة، ويكتب في المصاحف، كيفما تصرف بقراءة قارىء، ولفظ لافظ، وحفظ حافظ، وحيث تلي، وفي أي موضع قريء وكتب في مصاحف الإسلام، وألواح صبيانهم وغيرها ، كله كلام الله-جل جلاله- غير مخلوق.

ثم ذكر عن الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة زيادة على ما تقدم: أنه لا يعاد إن مرض، وأن لا يصلى عليه إن مات، ولا يدفن في مقابر المسلمين،ويستتاب ؛ فإن تاب وإلا ضربت عنقه » ا هـ.

ثم ذكر الصابوني، عن الشيخ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني(٢) : « أن من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق يريد به القرآن، فقد قال بخلق القرآن .

---

(١) « عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني- تحقيق بدرالبدر-(ص٢٥) ط.دار الفتح.

(٢) المرجع السابق في (ص٢٧-٣٢).

ثم ذكر عن ابن مهدي الطبري نحو ما تقدم، وفيه : ومن قال :إن القرآن بلفظي مخلوق، أو لفظي به مخلوق؛ فهو جاهل ضال كافر بالله العظيم. وذكر أن ابن مهدي متبحر في الكلام، وتصانيفه كثيرة فيه مقدم ومبرز عند أهله، ثم ذكر الصابوني، عن إسحاق بن إبراهيم نحوه، وذكر عن الإمام محمد بن جرير الطبري ما نصه:أما القول في ألفاظ العباد بالقرآن، فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي ولا تابعي، إلا عمن في قوله الغنى والشفاء، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله مقام الأئمة الأولى، أبي عبد الله أحمد بن حنبل - رحمه الله-فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل -رحمه الله-يقول:اللفظية جهمية، قال الله تعالى:﴿ فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ [التوبة:٦] ممن يسمع؟.

ثم ذكر ابن جرير عنه أنه كان يقول:من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع.قال محمد بن جرير: ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله؛ إذ لم يكن لنا فيه إمام نأتم به سواه، وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتبع.

ثم ذكر الصابوني ما نصه: والذين قالوا باللفظ تدرجوا به إلى القول بخلق القرآن، وخالفوا أهل السنة في ذلك الزمان، من التصريح بخلق القرآن، فذكروا هذا اللفظ وأرادوا به أن القرآن بلفظنا مخلوق، فلذلك سماهم أحمد -رحمه الله- جهمية ، ثم ذكر الصابوني تعليقاً على ما ذكر ابن جرير أن السلف من أهل السنة لم يتكلموا في باب اللفظ، ولم يحوجهم الحال إليه، وإنما حدث الكلام في اللفظ من أهل التعمق، الذين أتوا بالمحدثات، وبحثوا عما نهو عنه من الضلالات وذميم المقالات، وخاضوا فيما لم يخض فيه السلف

من علماء الإسلام، فقال الإمام أحمد: هذا القول في نفسه بدعة، ومن حق المتدين أن يدعه، ولا يتفوه به ولا بمثله من البدع المبتدعة، ويقتصر على ما قاله السلف من الأئمة المتبعة :إن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يزيد إلا تكفير من يقول بخلقه، ثم ذكر السند إلى ابن المبارك أنه قال:من كفر بحرف من القرآن فقد كفر بالقرآن، ومن قال: لا أؤمن بهذا الكلام فقد كفر.» اهـ.

وفي رسالة الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية شيخ الإسلام(ص٦٧ ج٢)من مجموع «الرسائل المنيرية» ما نصه : « فمن قال عن القرآن: إن الذي يقرؤه المسلمون ليس هو كلام الله، وهو كلام غيره؛ فهو ملحد مبتدع ضال، ومن قال : إن أصوات العباد والمداد الذي يكتب به القرآن قديم أزلي؛ فهو ملحد مبتدع ضال، بل هذا القرآن هو كلام الله، وهو مثبت في المصاحف، وهو كلام الله مبلغاً عنه، مسموعاً من القراء ليس هو مسموعاً منه، والانسان يرى الشمس والقمر والكواكب بطريق المباشرة، ويراها في ماء أو مرآة،فهذه رؤية مقيدة بالواسطة وتلك رؤية مطلقة بطريق المباشرة، وكذلك الكلام لم يسمع من المتكلم به بطريق المباشرة،ويسمع المبلغ عنه بواسطة، والمقصود بالسماع هو كلامه في الموضعين، كما أن المقصود في الرؤية هو المرئي في الموضعين، فمن عرف ما بين الحالين من الاجتماع والافتراق والاختلاف والاتفاق زالت عنه الشبهة التي تصيب كثيراً من الناس في هذا الباب .

فإن طائفة قالت: هذا المسموع كلام الله ، والمسموع صوت العبد وصوته مخلوق، فكلام الله مخلوق وهذا جهل ،فإنه مسموع من المبلغ ، ولا يلزم إذا كان صوت المبلغ مخلوقاً أن يكون نفس الكلام مخلوقاً.

وقالت طائفة: هذا المسموع صوت العبد وهو مخلوق،والقرآن ليس بمخلوق فلا يكون هذا المسموع كلام الله. وهذا جهل فإن المخلوق هو الصوت، لا نفس الكلام الذي يسمع من المتكلم به، ومن المبلغ عنه.

وطائفة قالت: هذا كلام الله، وكلام الله غير مخلوق ، فيكون هذا الصوت غير مخلوق. وهذا جهل ، فإنه إذا قيل : هذا كلام الله، فالمشار إليه الكلام من حيث هو، وهو الثابت إذا سمع من الله، وإذا سمع من المبلغ عنه، وإذا قيل للمسموع: إنه كلام الله؛ فهو كلام الله مسموعاً من المبلغ عنه لا مسموعاً منه، فهو مسموع بواسطة صوت العبد، وصوت العبد مخلوق، وأما كلام الله نفسه فهو غير مخلوق حيثما تصرف.اهـ.

تتمة في مبحث الحرف والصوت

ففي رسالة « إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد وتنزيه الباريء عن الحصر والتمثيل والكيفية» للعلامة أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين المتوفى(سنة٤٣٨) (جـ١ص١٨١)من مجموع « الرسائل المنيرية» ما نصه « لاريب أنا نحن وإياهم متفقون على إثبات صفات: الحياة، والسمع، والبصر، والعلم، والقدرة، والكلام لله، ونحن قطعاً لا نعقل من الحياة إلا هذا العرض الذي يقوم بأجسامنا ، وكذلك لا نعقل من السمع والبصر إلا أعراضاً تقوم بجوارحنا، فكما أنهم يقولون: حياته ليست بعرض، وعلمه كذلك، وبصره كذلك، هي صفات كما تليق به، لا كما تليق بنا، فكذلك نقول نحن: حياته معلومة وليست مكيفة، وعلمه معلوم، وليس مكيفاً، وكذلك سمعه وبصره معلومان، وليس جميع ذلك أعراضاً، بل هو كما يليق به.

ومثل ذلك بعينه فوقيته واستواؤه ونزوله، معلومة -أعني ثابتة كثبوت حقيقة السمع وحقيقة البصر- فإنهما معلومان ولا يكيفان. كذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مكيفة كما يليق به، واستواؤه على عرشه معلوم غير مكيف بحركة أو انتقال يليق بالمخلوق، بل كما يليق بعظمته وجلاله.

وصفاته معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصراً من وجه، أعمى من وجه، مبصراً من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التحديد والتكييف، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله تعالى نفسه به، وبين نفي

التحريف والتشبيه والوقوف، وذلك هو مراد الرب تعالى منّا في إبـراز صفاتـه لنا لنعرفه بها ونؤمن بحقائقـها، وننفـي عنـها التشـبيه ولا نعطلـها بـالتحريف والتأويل، ولا فرق بين الاستواء والسـمع ، ولا بـين الـنزول والبصـر، الكـل ورد في النص.

فـإن قـالوا لنـا في الاسـتواء :شـبهتم، نقـول لهـم في السـمع: شـبهتم، ووصفتم ربكم بالعرض، فإن قـالوا: لا عـرض، بـل كمـا يليـق بـه. قلنـا في الاستواء والفوقية : لا حصـر، بـل كمـا يليـق بـه، فجميـع مـا يلزمنـا بـه في الاسـتواء والـنزول، واليـد، والوجـه، والقـدم، والضحـك، والتعجـب مـن التشبيه، نلزمهم به في الحياة، والسمع ، والبصـر، والعلـم، فكمـا لا يجعلوهـا هـم أعراضـاً، كذلـك نحـن لا نجعلـها جـوارح، ولا ممـا يوصـف بـه المخلوق!!وليس من الإنصـاف أن يفـهموا في الاسـتواء، والـنزول، والوجـه، واليد، صفات المخلوقين فيحتاجوا إلى التأويل والتحريف.

فإن فهموا في هذه الصفات ذلك فيلزمهم أن يفهموا في الصفات السـبع صفات المخلوقين من الأعراض، فما يلزموننا في تلـك الصفـات مـن التشـبيه والجسمية، نلزمهم به في هذه الصفات من العرضية، وما ينزهون ربهم بـه في الصفات السبع، وينفون عنه عوارض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبوننا فيها إلى التشبيه سواء بسواء.

ومن أنصف عرف ما قلناه واعتقده، وقبل نصيحتنـا، ودان الله بإثبـات جميـع صفاتـه هـذه وتلـك، ونفـى عـن جميعـها التشـبيه والتعطيـل والتـأويل والوقوف. وهذا مراد الله تعالى منّا في ذلك ؛ لأن هذه الصفات وتلك جـاءت في موضع واحد، وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بـلا تـأويل ، وحرفنـا

هذه، وأوّلناها، كنا كمن آمن ببعض الكتاب، وكفر ببعض، وفي هذا بلاغ وكفاية- إن شاء الله تعالى- .

فصل: وإذا ظهر هذا وبان، انحلت الثلاث مسائل بأسرها وهي:

١-مسألة الصفات من: النزول، واليد، والوجه، وأمثالها.

٢-ومسألة العلو والاستواء.

٣-ومسألة الحرف والصوت .

أما مسألة العلو فقد قيل فيها ما فتح الله -تعالى-، وأما مسألة الصفات فتساق مساق مسألة العلو، ولا نفهم منها ما نفهم من صفات المخلوقين ، بل يوصف الرب تعالى بها كما يليق بجلاله وعظمته، فينزل كما يليق بجلاله وعظمته، ويداه كما تليق بجلاله وعظمته، ووجهه الكريم كما يليق بجلاله وعظمته، فكيف ننكر الوجه الكريم ونحرف، وقد قال ﷺ في دعائه: « أسألك لذة النظر إلى وجهك »[1].وإذا ثبتت صفة الوجه بهذا الحديث وبغيره من الآيات والنصوص، فكذلك صفة اليدين والضحك والتعجب .

ولا يفهم من جميع ذلك إلا ما يليق بالله -عز وجل- وبعظمته، لا ما يليق بالمخلوقات من الأعضاء والجوارح-تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-وإذا ثبت هذا الحكم في الوجه فكذلك في اليدين، والقبضتين، والقدم، والضحك، والتعجب. كل ذلك كما يليق بجلال الله وعظمته فيحصل بذلك إثبات ما

(١) أخرجه أحمد(٤/ ٢٦٤)،والنسائي(٣/ ٥٤)،والحاكم(١/ ٥٢٤) ،وصححه ووافقه الذهبي ،وابن أبي عاصم(١٢٨)،والدارمي في((الرد على الجهمية))(ص٦٠)،وابن منده كذلك رقم(٨٦)،واللالكائي رقم(٨٤٥).

وصف الله -تعالى- نفسه به في كتابه، وفي سنة رسوله ﷺ . ويحصل أيضاً نفي التشبيه والتكييف في صفاته، ويحصل أيضاً ترك التأويل والتحريف المؤدي إلى التعطيل، ويحصل أيضاً بذلك عدم الوقوف بإثبات الصفات وحقائقها، على ما يليق بجلال الله-تعالى- وعظمته، لا على ما نعقله نحن من صفات المخلوقين.

وأما مسألة الحرف والصوت فتساق هذا المساق. فإن الله -تعالى- قد تكلم بالقرآن المجيد وبجميع حروفه؛ فقال تعالى: ﴿ ألم ﴾ [أول البقرة، آل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة] وقال:﴿ ألمص ﴾ [أول الأعراف] وقال:﴿ قوالقرآنالمجيد ﴾ [أول سورة :ق] وكذلك جاء في الحديث: « فينادي يوم القيامة بصوت يسمعه من بعد، كما يسمعه من قرب» [١]

وفي الحديث :« لا أقول الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» [٢] فهؤلاء ما فهموا من كلام الله -تعالى- إلا ما فهموا من كلام المخلوقين، فقالوا : إن قلنا بالحروف فإن ذلك يؤدي إلى القول بالجوارح واللهوات، وكذلك إذا قلنا بالصوت أدى ذلك إلى الحلق والحنجرة، عملوا في هذا التخبط كما عملوا فيما تقدم من الصفات.

---

(١) أخرجه البخاري في ((الأدب المفرد)) (٩٧٠) والإمام أحمد في ((المسند)) (١٥٦١٢).

قال الإمام البخاري : ((إن الله عز وجل -ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب ، فليس هذا لغير الله جل ذكره ، وهذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق)) ، في ((خلق أفعال العباد)) (ص٩٢)فتأمل كلام أهل الحديث!!

(٢) حديث صحيح: أخرجه الترمذي (١٨١٠)، والحاكم (١/ ٥٥٥)، وصححه ووافقه الذهبي، والدارمي(٢/ ٤٢٩).

والتحقيق هو:أن الله تعالى قد تكلم بالحروف، وكما يليق بجلاله وعظمته، فإنه قادر ، والقادر لا يحتاج إلى جوارح، ولا إلى لهوات، وكذلك له صوت كما يليق به يُسمع، ولا يفتقر ذلك الصوت المقدس إلى الحلق والحنجرة، فكلام الله تعالى كما يليق به، وصوته كما يليق به، ولا ننفي الحرف والصوت عن كلامه سبحانه لافتقارهما منا إلى الجوارح واللهوات، فإنهما من جناب الحق -تعالى- لا يفتقران إلى ذلك. وهذا ينشرح الصدر له، ويستريح الإنسان به من التعسف والتكلف، بقوله : هذا عبارة عن ذلك.

فإن قيل: فهذا الذي يقرأه القارىء هو عين قراءة الله -تعالى- وعين تكلمه هو ؟قلنا : لا ؛ بل القارىء يؤدي كلام الله تعالى والكلام إنما ينسب إلى من قاله: مبتدئاً لا إلى من قاله مؤدياً مبلغاً، ولفظ القاريء في غير القرآن مخلوق، وفي القرآن لا يتميز اللفظ المؤدي عن الكلام المؤدى عنه، ولهذا منع السلف عن قول : لفظي بالقرآن غير مخلوق لأنه لا يتميز ، كما منعوا عن قول : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فإن العبد في غير التلاوة مخلوق، وفي التلاوة مسكوت عنه، كيلا يؤدي الكلام في ذلك إلى القول بخلق القرآن. وما أمر السلف بالسكوت عنه، يجب السكوت عنه. والله الموفق والمعين[1].ا هـ بحروفه.

وقال مقيده: -عفا الله عنه- أيضاً: فما تقدم من الاتفاق من السلف الصالح على الإيمان بآيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها، ووجوب تنزيه الله -تعالى- عن مشابهته الخلق، ومن أن من أوجب خلاف ذلك بعدهم، فقد خالف سبيلهم، وكذا ما تقدم عن الأئمة : سفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن

(١)(ص٤٧)من ((رسالة النصيحة)) .

زيد، وحماد بن سلمة، وأبي عوانة، وأبي داود، كما أخرجه البيهقي، وقال: « وعلى هذا مضى أكابرنا» ، وما تقدم على إسناد اللالكائي من اتفاق الفقهاء كلّهم من المشرق إلى المغرب على عدم تفسيرها، والإيمان بها من غير تشبيه، ومثل ذلك ما تقدم عن الأئمة : كالأوزاعي ، ومالك ، والثوري، والليث بن سعد من قولهم : « أمروها كما جاءت » .

ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر ؛ فهو معارض لما ذهب إليه بعض المتأخرين المؤولين، وكذا ما تقدم عن أحمد بن أبي الحواري، عن سفيان بن عيينة، من أنه قال : « تفسيرها، تلاوتها، والسكوت عنها » ، وكذا ما تقدم عن: ابن عيينة ، وابن المبارك، من إمرارها بلا كيف على نقل الترمذي، قال : « وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكروها وقالوا: هذا تشبيه» .

وقال إسحاق بن راهويه : « إنما يكون التشبيه لو قيل : يد كيد، وسمع كسمع» وكذا ما تقدم عن الإمام ابن عبد البر المالكي من قوله : « أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئاً منها، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا : من أقرَّ بها مشبه؛ فسماهم من أقرَّ بها معطلة » .

وكذا ما تقدم عن إمام الحرمين من أن أئمة السلف على الانكفاف عن التأويل، وقالوا بالإجراء على الظواهر، و تفويض معناها إلى الله، ثم قال: « والذي نرتضيه وندين به عقيدة السلف» إلى أن قال: « فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة» . اهـ.على نقل الترمذي .

وكذا ما تقدم على نقل الإمام أبي الحسن الأشعري من : أن عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة متفقة على التفويض فيها، وإمرارها كما جاءت من غير تأويل ، ثم قال: « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب» ، وكذا ما تقدم على نقل الإمام الحافظ الكبير إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة على طوله، مما هو أجمع وأبلغ في آيات الصفات وأحاديثها مما ذكرنا عن غيره، وكذا ما تقدم على نقل الحافظ الذهبي.

وكذا ما تقدم على نقل الإمام أبي الحسن الأشعري في كتاب« الإبانة» و« مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» ، وكذا ما تقدم على نقل القرطبي في هذا المعنى من إثبات الجهة على الوجه اللائق بجلال الله-تعالى- وعظمته، وكذا ما تقدم عن أبي بكر محمد بن موهب المالكي من : أن الاستواء على الحقيقة لا على المجاز، وأنه لا يستلزم الكيف والتمثيل، إذ ليس كمثله شيء.

وكذا ما تقدم عن أبي عمر الأندلسي المالكي من: أن الاستواء على الحقيقة لا على المجاز، وكذا ما تقدم عن ابن عيينة من : أن كل ما وصف الله به نفسه لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل، على نقل الحافظ الذهبي. فكل هذا يعارض ما ذهب إليه بعض المتأخرين، ومقدم عليه شرعاً وطبعاً عند المحققين. فما تقدم من قول بعض المتأخرين(مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد)قد تقدم ما يرده من كلام أئمة الإسلام الحفاظ الأقدمين.

ويزيده تزييفاً ورداً ما تقدم عن شيخ الإسلا م من أن قول :« ظاهرها غير مراد، لفظ مجمل يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، مثل أن يكون الله قبل وجه المصلي وأنه مستقر في الحائط الذي

يصلي إليه، وأن الله معنا بظاهره إلى جانبنا ونحو ذلك، فلا شك أن هـذا غير مراد، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث؛ لأن هذا المحال ليس هو الظاهر » .

إلى أن قال: « وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر، أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظاً ومعنى، وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: الظاهر غير مراد عندهم، أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته ولا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً أو جوازاً خارجياً غير مراد؛ فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف أو تعمد الكذب، فما يمكن أحداً قط أن ينقل عن واحد من السلف، ما يدل لا نصاً ولا ظاهراً، أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع ولا بصر ولا يد حقيقة» .ا هـ. بحروفه.

• فمن طعن على شيخ الإسلام في هذا فليطعن على أئمة الإسلام والسلف الصالح قبله جميعاً، ولا يجعل شيخ الإسلام « حائطاً قصيراً » يتخطاه القوي والضعيف، جراء إشاعات من أعدائه لا أصل لها ولا فروع في الحقيقة، إلى غير ذلك مما تقدم من كلام أساطين فحول العلماء الوارد في الدواوين المعتمدة المشهورة. فلو كان ما يقول الطاعنون الجاهلون بحياته ومستواه في العلم حقاً لما سمي شيخ الإسلام من طرف خمسة وثمانين عالماً، كما بيناه في ترجمة (القول المفيد في ذم قادح الاتباع ومادح التقليد) مالكية، وشافعية، وحنبلية، وحنفية. مما يؤيد ما تقدم في مسألة الحرف والصوت ما في (ص٤٠٢جـ٣) « فتاوى شيخ الإسلام» ونصه:

« وقال أئمة السنة : القرآن كلام الله -تعالى- غير مخلوق، وحيث تلي وحيث كتب، فلا يقال لتلاوة العبد للقرآن : إنها مخلوقة؛ لأن ذلك يدخل فيه القرآن المنزل ، ولا يقال : غير مخلوقة؛ لأن ذلك يدخل فيه أفعال العباد، ولم يقل قط أحد من أئمة السلف أن أصوات العباد بالقرآن قديمة؛ بل أنكروا على من قال لفظ العبد بالقرآن غير مخلوق...إلى أن قال: وكذلك من زاد على السنة فقال: إن ألفاظ العباد وأصواتهم قديمة؛ فهو مبتدع ضال، كمن قال: إن الله لا يتكلم بحرف ولا بصوت؛ فإنه أيضاً مبتدع منكر للسنة، وكذلك من قال: إن المِدادَ قديم فهو ضال، كمن قال: ليس في المصاحف كلام الله » . ا هـ بحروفه.

وقال : « إن من قال :إن الورق والجلد والوتد وقطعة من الحائط كلام الله، فهو بمنزلة من يقول : ما تكلم الله بالقرآن، ولا هو كلامه، هذا الغلو من جانب الإثبات يقابل التكذيب من جانب النفي، وكلاهما خارج عن السنة والجماعة» ...إلى أن قال : « فإن من قال : إن المداد الذي تنقط به الحروف ويشكل به قديم؛ فهو ضال جاهل، ومن قال :إن إعراب حروف القرآن ليس من القرآن؛ فهو ضال مبتدع، بل الواجب أن يقال: هذا القرآن العربي هو كلام الله، وقد دخل في ذلك حروفه بإعرابها، كما دخلت معانيه، ويقال: ما بين اللوحين جميعه كلام الله، فإن كان المصحف منقوطاً مشكولاً أطلق على ما بين اللوحين جميعه كلام الله، وإن كان غير منقوط ولا مشكول كالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة، كان أيضاً ما بين اللوحين هو كلام الله، فلا يجوز أن تلقى الفتنة بين المسلمين بأمر محدث، ونزاع لفظي لا حقيقة له، ولا يجوز أن يحدث في الدين ما ليس منه» . ا هـ .

ويشهد لما تقدم ما فيه (ص٣٨٣ج١٣) من « فتح الباري» ، نقلاً عن البيهقي، ونصه: « وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين؛ لأنها التي عهد أنها ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه؛ إذ الصوت قد يكون من غير مخارج، كما أن الرؤيا قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق، لكن نمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس على صفات المخلوق، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به، ثم إما التفويض وإما التأويل [1] وبالله التوفيق» . ا .هـ

وفي « فتح الباري» أيضاً (ص٣٨٦ / جـ١٣) ما نصه:«وأثبتت الحنابلة[2] أن الله متكلم بحروف وصوت، أما الحروف فالتصريح بها في القرآن، وأما الصوت فمن منع قال: إن الصوت هو الهواء المنقطع المسموع من الحنجرة، وأجاب من أثبته بأن الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين، فالسمع والبصر وصفات الرب بخلاف ذلك، فلا يلزم المحذور المذكور مع اعتقاد التنزيه وعدم التشبيه، وأنه يجوز أن يكون من غير الحنجرة فلا يلزم التشبيه، وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب « السنة»: سألت أبي عن قوم يقولون:لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت: فقال لي أبي: بل تكلم بصوت، هذه الأحاديث تروى كما جاءت» . ا هـ المراد منه ونحوه في « إرشاد الساري » (٤٢٩/ جـ١٠) .

---

(١)وهذا المسلك خاطىء؛ كما سبق بيانه في طيات الكتاب.

(٢)ليس الحنابلة فقط، بل أثبت ذلك عامة أهل السنةمن المذاهب المختلفة، ومنهم الإمام السجزي الحنفي في كتابه« الرد على من أنكر الحرف والصوت» ، وابن أبي زمنين المالكي وغيره، والكرجي، والجويني الشافعيان، وغير هؤلاء، وقبلهم عامة السلف.

ومن الأحاديث التي أشار إليها صاحب« فتح البـاري» حديث جـابر المرفوع وفي آخره ...« فإن قريشاً منعونـي أن أبلـغ كـلام ربـي» أخرجـه أبـو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجــه، وقـال الـترمذي: « حسـن صحيـح غريب» [(١)] .

ومنها حديث عائشة في آخره: « ولشأني في نفسي، كان أحقـر مـن أن يتكلم الله فيَّ بأمر يُتلى» أخرجه: البخاري، ومسلم، والنسائي.

ومنها حديث عامر بن شهر وفي آخره: « أتضحك مـن كـلام الله» [٢] وفي إسناده مجالد بن سعيد ولا يحتج به؛ أي : إن انفرد بالرواية.

ومنها حديث ابن عباس رضـي الله عنـه: كـان النـبي ﷺ يعـوذ الحسـن والحسين « أعوذ بكلمات الله التامة» [(٣)]؛ يعني: القرآن.

ومنها حديث ابن مسعود رضي الله عنه قـال :قـال رسـول الله ﷺ « إذا تكلم الله بالوحي سمـع أهـل السـماء صلصلـة كجـر السلسـلة علـى الصفـا فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جـبريل، حتـى إذا جـاءهم جـبريل فزع عن قلوبهم، قال: فيقولون : يا جبريل ماذا قـال ربـك؟ فيقـول : الحـق، فيقولون: الحق الحق » [(٤)]وقد أخرج البخاري، والترمذي، وابـن ماجـه نحـوه من حديث عكرمة مولى ابن عباس عن أبي هريرة.

---

(١) وانظر صحيح أبي داود برقم(٣٩٦٠)

(٢)وصححه الألباني كما في صحيح أبي داود برقم(٣٩٦٢)

(٣) أخرجه البخاري(٤/ ١١٩).

(٤)أخرجه أبو داود(٢/ ٥٣٦)،بإسناد صحيح كما في((السلسلة الصحيحة)) برقم(١٢٩٣).

وقد تقدم في كتاب « الحروف» ونحوه في حديث النواس بن سمعان عند البيهقي .

قلت: أخرج هذه الأحاديث كلها الحافظ ابن المنذر .

وفي « اختصار سنن أبي داود » في الجزء السابع (ص١٢٣-ص١٢٨) قال صاحب « معالم السنن» أبو سليمان الخطابي في الكلام على حديث النزول ما نصه : « قلت : مذهب علماء السلف وأئمة الفقهاء أن يجروا مثل هذه الأحاديث على ظاهرها، وأن لا يزيغوا لها المعاني، ولا يتأولوها لعلمهم بقصور علمهم عن دركها ...إلى أن قال عن جماعة من السلف:أمروا الأحاديث كما جاءت، وقال :قلت: هذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه وهو من جملة المتشابه ، الذي ذكر الله عز وجل في كتابه، فقال: ﴿ هوالذي أنزل عليك الكتاب ﴾ إلى قوله: ﴿ وأخر متشابهات ﴾ [آل عمران:٧] الآية، فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم بالظاهر، ونكل باطنه إلى الله-سبحانه-، وهو معنى قوله:﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ [آل عمران:٧]، وإنما حظ الراسخين في العلم أن يقولوا : ﴿ آمنا به كل من عند ربنا ﴾ [آل عمران :٧] ، وكذلك كل ما جاء في هذا الباب في القرآن ، كقوله: ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر ﴾ [البقرة:٢١٠] ، وقوله:﴿ وجاء ربك والملك صفاً صفاً ﴾ [الفجر :٢٢] والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلنا، وقد روي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة...إلى أن ذكر عن بعضهم أنه قال:هل يتحرك إذا نزل أم لا؟ فقال: إن شاء تحرك، وإن شاء لم يتحرك.

قلت: وهذا خطأ فاحش والله-سبحانه- لا يوصف بالحركة؛ لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراض الحدث[1] ، وأوصاف المخلوقين، والله جل وعلا متعال عنهما ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ثم قال:وإنما ذكرت هذا لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع؛فإنه لا يثمر خيراً، ولا يفيد رشداً، ونسأل الله العصمة من الضلال كقول بما لا يجوز من الفاسد المحال. اهـ بحروفه.

إلى غير ذلك فالأسلم للمؤمن أن لا يطلق الحدوث على الحرف والصوت والتلاوة، ويسكت عن ذلك كما سكت عنه السلف الصالح، معتقداً أن الله ليس كمثله شيء، قائلاً آمنا بما جاء عن الله على مراد الله، كما جاء عن نبيه على مراد نبيه ﷺ ، من غير تشبيه، ولا تعطيل، ولا تكييف .

وفقنا الله وإياكم للرشد والصواب في الأقوال والأفعال والاعتقاد ،إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.



(١) هذا الكلام فيه لوثة كلامية لم ينطق به السلف فينبغي أن يهدر ، والله العاصم .وبالله التوفيق.

وهذا نقض لكتاب

منصة الحسين

الذي رد فيه كاتبه على العلامة

بداه بن البصير الشنقيطي

وكتابه السابق

تنبيه الخلف الحاضر

ألحقته بالكتاب

ليتم به المقصود في هذا الباب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

إن الحمد لله ؛نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسولهﷺ .

أما بعد : فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمدﷺ ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار .

وبعد :

فهذه وريقات أخطها بطرف البنان، مع انشغال الخاطر والجنان، في أصل من أصول الإيمان، قد أكثر فيه المتأخرون اللغط، ونشروا فيه الغلط، دون ضبط للأصول، ولا ربط بين الفصول، معتمدين على نفايات العقول، معرضين عن الوحي المنزل المنقول، متنكبين صراط السلف وسبيل الأئمة الفحول، وهو الإيمان بصفات الله تعالى وإثبات ما أثبته لنفسه، على الوجه اللائق بعظمته وقدسه .

وإنما ارتقيت هذا المرتقى العالي، وتصدرت هذا المقام المثالي، الذي لا يناسب أمثالي، لما رأيت من اعتداء أحد المؤلفين، على عقيدة أهل السنة الموحدين، واسماً أوراقه بـ« منصة الحسين» ، فسلطت عليه نصوص الوحيين، مستعيناً برب المشرقين والمغربين .

وكل ذلك رغبة في اكتساب القربة إلى الله، وإجابة لطلب من لا يسعني رد طلبه من الإخوة الفضلاء، والأحبة الحكماء العقلاء، مواسياً قلبي في كربته، ومسلياً قلمي في غربته بقول القائل :

هذا وإني لم أكن جُذَيله لكن تطفلت على سُخَيْلَه [١]

وليعلم القارئ أني ما قصدت ببحثي هذا الاستيعاب، وإنما هي إشارات مقصودها الرد على ذلك الكتاب، لتكون مفتاحاً في هذا الباب، وليراجع كتب السلف المتقدمين من ابتغى الصواب .

ثم وقفت على رد آخر للكاتب : يرد فيه على العلامة ابن عدود، لا يختلف عن هذا الرد في أصول شبهاته، وإن كان يفضله في حدة اللسان، والإكثار من سجع الكهان، وقد قرر فيه الكاتب ضرورة شدة اللهجَة في مثل هذا المقام، بأقوال الأئمة الأعلام، من الصحابة الكرام، ومن بعدهم من شيوخ الإسلام، فلذلك عاملته بمذهبه، وسقيته من مشربه، خاصة وأن الكاتب قد اطلع على كل تلك النقول عن السلف الصالح في الكتاب، الذي رد عليه هنا، وهو « تنبيه الخلف الحاضر» ثم خالفها بآرائه، وعارضها بأهوائه . فلكل ذلك أعتذر كثيراً إن تخلل الرد شدة في الكلام، فإن الأمر دين، وقد كان أسلافي أشداء على أهل الكلام .

وليلاحظ أني لم أذكر من النقول إلا النزر؛ لئلا يتسّع البحث ويطول، فيشغل عن الغرض المأمول، وإن كان كل ما قررته موافقاً لما عليه السلف الصالح، كما نقل عنهم العلامة بداه في كتابه « تنبيه الخلف الحاضر» والحمد لله رب العالمين .

والآن ندخل فيما أردنا، ملتزمين بترتيب الكتاب المردود عليه، مستعينين بالله العلي متوكلين عليه ، مسمياً وريقاتي بـ « **خلاصة الوحيين في نقض منصة الحسين** »

---

(١) من مقدمة نظم ((كفاف المبتدي)) .

المسألة الأولى :

هل الظاهر يوهم المحال أم لا ؟

قبل أن أبدأ بالرد تفصيلاً، لا بد من ذكر تمهيد مختصر؛ كتحرير لمحل النزاع، منعاً من انتشار الكلام؛ فأقول :

يجب تعريف المصطلحات التي تبنى عليها المسألة، وهي لفظ :الظاهر، يوهم ، المحال .

- فأما لفظ « الظاهر» ، فله معان في الاصطلاح تدور كلها على أنه ما احتمل معنيين هو في أحدهما أرجح ، أو هو ما يسبق إلى الفهم عند الإطلاق مع تجويز غيره . فعلم أن الظاهر المجرد عن القرائن هو الموافق لمراد المتكلم [1] .

-وأما كلمة «يوهم» فمأخوذة من الوهم وهو : مرجوح طرفي المتردد فيه أو خطرات القلب [2] .

-وأما المحال؛ فيقصدون به في باب الصفات : التمثيل وكل ما لا يليق بالله تعالى .

ويجب التنبه إلى أن المتكلمين لا يقصدون بقولهم « يوهم» : المعنى اللغوي ، وإنما يقصدون به :« يفهم ويدل» على المحال ، فيكون معنى عنوان المسألة :

---

(١) ((روضة الناظر)) (٢/ ٢٧)، ((قواعد الأصول)) (٥١)،((مذكرة الشنقيطي)) (١٧٦) ، وانظر ((المستصفى)) (١/ ٣٨٤) و((الإحكام)) للآمدي(٣/ ٧٢)، ((كشف الأسرار)) (١/ ٤٦)، ((مختصرابن الحاجب)) (٢/ ١٦٨) مع ((شرح العضد)) ، ((إرشاد الفحول)) (ص١٧٥).

(٢) ((القاموس المحيط)) (١٥٠٧) .

هل المعنى الراجح المتبادر إلى الذهن من آيات الصفات يفهم منه التمثيل ؟

قبل الإجابة ينبغي أن يعلم أننا لا ننكر أن تشتبه بعض الآيات على الجاهل؛ لعدم فهمه للمعنى الظاهر ، أما أن يكون الباطل هو مفهومها، والمحال هو مضمونها ، فهو محل النزاع ، وجوابنا عليه :

أننا ننكر أشد الإنكار أن يكون ظاهر القرآن دالاً على المحال والكفران ، كما يقول من لا خلاق لهم من المتكلمين : إن الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر !!! . قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي صاحب« أضواء البيان» معلقاً على هذا الكلام :« فهذا أيضاً من أشنع الباطل وأعظمه ، وقائله من أعظم الناس انتهاكاً لحرمة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ...، ولا يصدر ألبتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ»[1] .

ومن باب الإنصاف نقول : من قال :إن ظاهر النصوص محال، فهو مخطئ على كل حال . لكن قد يكون خطؤه من جهة اللفظ فقط ، وقد يكون من جهة اللفظ والمعنى معاً، ووجه ذلك تفصيلاً كما يلي :

أولاً : إن قصد بقوله: إن الظاهر من النصوص هو التمثيل، ثم قال : إنه محال، فهو مصيب في نفيه للتمثيل، لكنه مخطئ حيث اعتقد أن الظاهر المراد هو التمثيل، فيكون خطؤه من جهة اللفظ دون المعنى، فإن السلف لم يكونوا يطلقون لفظ الظاهر ويريدون به المعنى الباطل، كما سيتضح بإذن الله تعالى في القريب العاجل .

ثانياً : إن أراد بنفيه للظاهر نفي ما ثبت لله من الصفات، متذرعاً بالتقديس والتنزيه، فهو مخطئ من جهة اللفظ والمعنى معاً، فمن جهة اللفظ

(١) أضواء البيان (٧/ ٤٣٨) .

حيث اعتقد أن الظاهر هو التمثيل، ومن جهة المعنى في نفيه لصفات الجليل .

ففي الأولى: جعل المعنى الباطل هو الظاهر ، وفي الثانية: نفى المعنى الحق الظاهر؛ لإعتقاده أنه باطل ، ففي الحالتين تخبط وخلط ، وخالف نهج من فرط .

وأظن أن هذا التقديم غاية في الوضوح والبيان ؛ لأنه لا يمكن أن يكون الراجح من القرآن دالاً على الكفران ، عياذاً بالله من الخذلان ، وسيأتي إبطال ذلك مفصلاً ، بإذن العزيز الرحمن .

وأبدأ الآن بتفنيد عبارات الكاتب تفصيلاً ، والله الهادي إلى الرشاد .

قوله: (ص١) : ((هذا الاستدلال مبني على أن النبي ﷺ لم يؤول، وقد أوَّل عليه الصلاة والسلام في مواضع كثيرة كما سنرى ، من ذلك ما في ((صحيح مسلم)) ، عن أبي هريرة :(إن الله عز وجل يقول :((يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال : يا رب، كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده...)) .

أقول : زعم الكاتب أن الدليل على أن الظاهر لا يوهم المحال ، هو أن النبي ﷺ لم يؤول، فأثبت للنبي ﷺ التأويل، فأبطل لنا الدليل ، ثم زعم أنه أبطل قولنا ؛ لأننا لا نملك دليلاً غيره ، فأقول : ردي على هذه الفقرة من وجهين :

الوجه الأول : قوله (إن النبي ﷺ أوَّل ...) خطأ يرد عليه بما يلي :

أولاً : استدلاله على التأويل بحديث أبي هريرة [1] :« مرضت فلم تعدني استدلال غير صحيح؛ لأننا لا نسلم أن يكون ظاهر الحديث أن الله

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ١٩٩٠)، وابن حبان (١/ ٣٠٥) .

تعالى يمرض ويجوع ، ثم يحتاج هذا الظاهر إلى تأويل ، بل نقول : إن اللفظ إذا قرن به ما يبين معناه كان ذلك هو ظاهره، كاللفظ العام إذا قرن به صفة أو شرط أو غاية أو استثناء، كما في قوله تعالى :﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾ [العنكبوت:١٤] فهل الظاهر أنها ألف كاملة ثم أولت إلى تسعمائة وخمسين بقرينة « إلا خمسين عاماً؟» بل على قولكم هذا يكون ظاهر قوله تعالى: ﴿ فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ [الماعون:٤،٥] ظاهره العذاب للمصلين، ثم صرف إلى الساهين عنها ، أم ماذا أنتم قائلون ؟! .

إذن فكلامنا على ظاهر الحديث لا ظاهر هذه اللفظة؛ لأن اللفظة إنما يعلم مرادها في سياقها، والسياق هنا مصرح بأن المراد مرض عبدي، ولكن أين السياق الذي دلكم على أن معنى قوله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ [ص:٧٥] قدرتي ؟ أرأيتم الفرق بين تحكيم العقول وتحكيم النقول،وفقنا الله إلى الحق المأمول .

ثانياً : ثم لو سلمنا بذلك تنزلاً؛ فإن نزاعنا ليس في النصوص التي أولها النبي ﷺ على زعمكم؛ لأنه يعتبر مبيناً لها، وإنما نزاعنا في النصوص التي توفي النبي ﷺ ولم يتعرض لها بالتأويل، بل أبقاها على ظاهرها، فيخرج هذا النص وأمثاله عن محل النزاع، ويدخل نحو قوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥] ، ﴿ هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك ﴾ [الأنعام:١٥٨]، وقوله ﷺ :« ينزل ربنا»(١) ، وقوله ﷺ :« إنكم سترون ربكم كما ترون القمر »(٢) وغيرها كثير .

---

(١) حديث متواتر أخرجه البخاري (٣/ ٥٩) ومسلم (٥٢٧١) وغيرهما، وانظر ((في إزالة الشبهات حوله كتاب((شرح حديث النزول)) لشيخ الإسلام ابن تيمية .

(٢) حديث متواتر أخرجه البخاري (٢٠٦)، ومسلم (١٨٢) وغيرهما .

ثالثاً : أن رب العزة والجلال رد في الحديث القدسي على استغراب عبده ، بأن المراد غير ما توهمت، بل المراد « مرض عبدي » وفيه دلالة صريحة على أن الله تعالى لا يترك النصوص المعرفة به وبصفاته دالة على المحال ، دون إيضاح للمقال .

رابعاً : ثم في الحديث إشارة دقيقة، وهي أن العبد المؤمن أخذ بظاهر الحديث - إن قلنا بأن أوله هو الظاهر - ثم استفهم عنه ، ولم ينكر عليه رب العزة أخذه بالظاهر، وإنما دله على الصارف لهذا الظاهر ، فانظر إلى هذا الوجه الباهر .

خامساً : أن الصفات التي حكى النبي ﷺ استنكار المؤمن لها، وهي: الجوع، والعطش، والمرض. منافية لنصوص صريحة، تنفي الافتقار والاحتياج ، وتؤكد غنى رب العالمين عن العالمين، كقوله تعالى : ﴿وما مسنا من لغوب﴾[ق:٣٨] ، ﴿ وما كان الله ليعجزه من شيء﴾ [فاطر:٤٤]، ﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد﴾ [فاطر:١٥]، وقوله ﴿ الله الصمد ﴾ [الإخلاص:٢] فقد ثبت عن جماعة من السلف، أن الصمد هو الذي لا يأكل ولا يشرب [١] ، وغيرها كثير مما يدل على أن لله تعالى الكمال المطلق والغنى المطلق عن أي مخلوق ، فنحن ننفيها لذلك ، ولكن أين إخباره بأن العلو والاستواء لا يليقان به ؟ أو أن الوجه واليدين والنزول والمجيء تنافي صفات الكمال ونعوت الجلال ؟! بل هذه الصفات وغيرها وصف الله بها نفسه في مواضع من كتابه ، ووصفه بها رسوله ﷺ ، وكررها في مواطن مختلفة ، وصيغ متنوعة ، وسياقات متعددة .

---

(١) كما ثبت عن الشعبي في ((كتاب السنة)) لابن أبي عاصم برقم (٦٨٢) و(٦٨٣) ، وانظر ((تفسير البغوي)) (٨/ ٥٨٨) .

فإن قلتم : يعارض هذه الصفات قوله تعالى :﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى:١١]

قلنا : يلزمكم على هذا أن تنفوا عنه الإرادة والكلام والسمع والبصر ؛ لأن المخلوق يتصف بها . فإن قلتم : إنها ثابتة لله كما تليق به دون تمثيل . قلنا : وهذا قولنا في جميع هذه الصفات دون تفريق ، وسيأتي تقريره نقلاً وعقلاً بإذن الله لاحقاً .

الوجه الثاني من الرد :

في قول الكاتب: إننا لا نملك دليلاً غير هذا . أقول : كان الأحرى به أن يفتقر إلى ربه ، ويتواضع لغيره ، فيطلب ما عندنا من استدلال، فإنما دواء العي السؤال . وإن لنا على ذلك أدلة كثيرة ، وتعليلات وفيرة ، اذكر منها على سبيل الإيجاز أربعة عشر دليلاًفقط، مع أن ما في الجبة ذخير، فأقول مستعيناً بالعلي القدير :

١-قوله تعالى ﴿ يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ، قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون ﴾ [يونس:٥٧] وقوله :﴿ قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء ﴾ [فصلت:٤٤] وقوله : ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾ [الإسراء:٩] فتأملوا كيف وصف الله كتابه بالهداية والشفاء ، ولا يحصل ذلك مع كون ظاهره الكفر ، بحيث لا يتوصل إلى حقيقة الإيمان إلا حثالة المتكلمين في آخر الزمان ، فانظروا الفرق بين مدح الله لكتابه بأنه هاد للإيمان، ووصفهم له بالدلالة على الكفران، ثم وصف الله له بالشفاء، وزعمهم أنه لا يفهم الحق منه إلا بالتحريف والتعب والشقاء .

٢-قوله تعالى : ﴿ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ﴾ [الفرقان:١] وقوله : ﴿ رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ [النساء:١٦٥] فكيف ينذر الله العالم بما ظاهره الكفر ؟ بل كيف تقوم الحجة وتكتمل المحجة بكلام لا تدل ألفاظه على مراد المتكلم ، بل يستطيع كل أحد حملها على ما يعتقده من مذاهب ؟! .

٣-قوله :﴿ أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى إنما يتذكر أولوا الألباب ﴾ [الرعد:١٩] فما أنزله الله - تعالى - هو الحق المحض الذي لا يعتريه باطل، فمن قال : إن الظاهر المفهوم من القرآن في صفات الرحمن دال على الباطل فهو أعمى، منتقص لكلام ربه الأعلى .

٤-قوله :﴿ والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل إليك ومن الأحزاب من ينكر بعضه ﴾ [الرعد:٣٦] فالمؤمنون يفرحون بكلام الله -تعالى- لفظاً ومعنى، والمنكرون له مكذبون به، سواء أنكروا لفظه أم معناه ، فمن جحد المعنى الظاهر بعقله دخل في هذا العموم ، وكذب كلام الحي القيوم ، أما صرف الظاهر بأدلة الوحي فلا خلاف فيه، فهو من التفسير والبيان ، كما سيأتي فيه النقل عن الإمام الشافعي رحمه الله .

٥-قوله :﴿ كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه ﴾ [الأعراف:٢] ففي هذه الآية والتي قبلها يبين الله تعالى أن المؤمنين يفرحون بالقرآن، ولا يتحرجون منه، وينزهونه عن كل نقص ، ويصفونه بكل كمال، وهؤلاء المتكلمون المتكلفون ينفرون منه، وينفّرون غيرهم عن ظاهره المفهوم بحجج عقلية، وأوهام فلسفية .

٦-قوله :﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً ﴾ [الأنفال:٢] وأنتم تقولون : يجب اعتقاد خلاف الظاهر . أي أن التلاوة دون اعتقاد خلاف الظاهر تفسد الإيمان ، بل وتوقع في

الكفران ، فانظروا كيف عارضتم كلام رب البريات ، بألفاظ لم تدل عليها الآيات البينات، ولا الأحاديث النبويات .

فالحاصل من هذه الآيات وغيرها كثير ، أن المتكلمين في حقيقتهم مكذبون لبعض القرآن ، وطريقتهم مخالفة لأهل الإيمان ، مهما أتوا من نظريات اليونان ، بل لسان حالهم جميعاً : أنه لو لم تأت هذه الآيات الدالة على الصفات لكان خيراً لنا؛ لأنها عندهم لم تزد الناس إلا اضطراباً وكفراً وافتراقاً، وكل ما أثبتوه من صفات إنما أثبتوه لدلالة عقولهم عليه، كما صرحوا بذلك ، وسيأتي تفصيله لاحقاً بإذن الله تعالى .

٧-قوله ﷺ :« لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك » [١] فبين ﷺ ووضح لأمته أصول الإيمان، وعرفهم بربهم الرحمن ، بحيث لا يبقى بعده التباس، فهذا يدل على أن ما أخبرنا به فهو كما أخبر ،لا ندخل فيه متأولين بآرائنا ، ولا متوهمين بأهوائنا .

٨-قوله ﷺ :« إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه ، أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم » [٢] فقد حذر النبي ﷺ أمته من جميع الفتن ، وبيَّن لهم كيف يواجهونها ، فلو كان ظاهر القرآن كفراً ومحالاً، لماذا لم يشر إلى ذلك، مع أنه أعظم من كثير مما حذر منه ؟! فتأملوا ذلك تأمل المنصفين لا المجحفين .

٩-حديث سلمان الفارسي عندما قالت له اليهود : قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة ؟ قال : « أجل ، نهانا أن نستقبل القبلة ...

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وابن ماجه (١/ ٦)، وابن أبي عاصم في((السنة)) (١/ ٢٦) عن أبي الدرداء، وصححه الألباني في((السلسلة الصحيحة)) (١/ ٦٨٨) .

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٤) .

الحديث»[١] فمحال أن يعلمهم كل ما دق مما فيه نفعهم ، ثم يترك ظواهر ما يعتقدون في ربهم ، دالة على الكفر دون تنبيه على ذلك .

١٠-حديث عمر رضي الله عنه في البخاري ، وحذيفة رضي الله عنه في مسلم، وأبي سعيد في الترمذي قالوا : « قام فينا النبي ﷺ مقاماً فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم» [٢] .

فهل بعد كل هذه النصوص الدالة على غاية البيان ، يقال : إنه ترك ظاهر القرآن دالاً على الكفر ، ليضل به العوام ، ولا يهتدي إلى الحق إلا أرباب الكلام ، دون أئمة الإسلام؟! .

١١-أقول : وقد كان يتوافد على النبي ﷺ فئات من الناس من الأعراب والأعيان، والأعاجم والفصحاء ، والجهال والعلماء، والأغبياء والأذكياء، فهل يعقل أن يخاطب الجميع بما ظاهره الكفر مع اختلاف أفهامهم ، ثم يتركهم لاجتهاداتهم دون أن يبين لهم صوارف هذه الظواهر، فتأمل هذا الدليل الذي كان سبباً في رجوع الإمام الجويني ، اللبيب الألمعي، عن هذه المقالة الشنيعة، والفرية الفظيعة [٣] .

١٢-ثم أقول : إن النبي ﷺ حذر أمته من الدجال في أحاديث كثيرة جداً، وذكر جميع أوصافه وكل ما من شأنه فتنتهم ، فكيف يترك عامة المسلمين يسمعون ما ظاهره الكفر والضلال، منسوباً إلى الله وكتابه ورسوله ثم يسكت عنه؟! ولو ترك بيان ذلك ثقة بنظر عقولهم لترك التحذير من فتنة الدجال؛ لأن بطلان ربوبية الدجال أوضح للعقول من بطلان ظواهر

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢) .

(٢) البخاري (٣١٩٢)، ومسلم (٩/ ٢٤٣) .

(٣) كما سبق النقل عنه في كتاب « تنبيه الخلف » .

النقول . فأحمد الله على مثل هذا الدليل، الذي ألاح الحق وأزاح الباطل ، فإن الحق أبلج والباطل لجلج.

١٣-ولو كان ظاهر القرآن كفراً وباطلاً ، لماذا لم يعترض عليه الكفار وهم لا يتركون دقيقاً إلا وانتقدوه من دين محمد ﷺ ؟! أم أن أعاجم المتكلمين أعلم بظاهر الكلام من فصحاء العرب الكافرين ، الذي بلغتهم نزل كلام رب العالمين ؟! .

١٤-وهنا نقل لأقوال السلف وسيأتي بعضها في بحث التفويض، ولكني أنقل نصاً صريحاً للإمام الأصولي ، الفقيه السلفي ، محمد بن إدريس الشافعي، من كتابه « اختلاف الحديث » [(١)] حيث قال : القرآن عربي، والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها ، وليس لأحد أن يحيل منها ظاهراً إلى باطن ، ولا عاماً إلى خاص ،إلا بدلالة من كتاب الله - تعالى- ، فإن لم تكن فسنة رسول الله ﷺ .. أو بإجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتاباً ولا سنة ، وهكذا السنة ، ولو جاز في الحديث أن يحال شيء منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عدداً من المعاني غيره، ولكن الحق فيها واحد؛ لأنها على ظاهرها .اهـ.

فتأملوا معشر المتكلمين فهم أسلافنا الأنقياء عن الشوائب والأهواء، وإني لأتحداكم أن تأتوا بأي إمام سلفي من أئمة السلف ، قال قولكم : إن ظاهر النصوص محال . وهيهات هيهات !، أما تخشون من خالقكم وأنتم تزعمون أن وصفه -تعالى- لقرآنه بالبيان مخالف للحقيقة، بل ظاهره الكفران، وأن نبيكم قصّر في بيانه ومضى أصحابه على هذا التقصير إلى أن جاء عباد وساوس الشيطان، وأنصار سفسطة اليونان، ليخرجوا الأمة من جهلها، ويصححوا لها حقيقة الإيمان بربها، وما يجب عليها تجاه قرآنها !!! .

---

(١) بهامش الأم (٧/ ٢٧،٢٨) .

فأي بهتان بعد هذا البهتان، نعوذ بالله من الخذلان .

فاحرص على فهمك للقرآن تدبراً من غير ما توان

فليس في نهجك من عرفان وإنما وساوس الشيطان [١]

قوله(ص ٢) :((فمن الأدلة : أننا نشاهد بأم أعيننا كل طائفة يستدلون بآيات وأحاديث على صحة مذهبهم ، متشبثين بظواهرها، معرضين عن غيرها ...)) .

بدأ الكاتب بذكر أدلته الواهية وشبهه الذاوية وهي : أولاً : الحس المشاهد وهو الافتراق إلى طوائف ، والسبب استدلالها بظواهر النصوص.

أقول نقضاً لهذا الدليل :

أولاً : ليس في هذا دلالة على ما تريد ؛لأننا نعلم أن أسباب الافتراق كثيرة ، منها مثلاً :

١- اتباع الهوى ، كما قالت الرافضة في قوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ [البقرة:٦٧] : هي « النفس أو عائشة » ، فهل قولهم :إن البقرة هي عائشة هو الظاهر في نظر الكاتب ؟ وكذلك تأويل الباطنية للعبادات ، كقولهم: بأن الصلاة : موالاة الإمام، والصوم: حفظ سره ، والحج: زيارته وغيرها ، وتأويلهم لنصوص اليوم الآخر ، فهل هذا كله أخذ بالظاهر ؟! .

٢-الجهل والخطأ في ذهن الناظر، وعدم اهتدائه إلى المعنى الظاهر، أو بعض الصوارف له، فإن بعض الظواهر مصروفة بنصوص أخرى، كما سبق تفصيله عن الشافعي، بل وبعضها منسوخ ، وبعضها مخصوص،

---

(١) من منظومتي ((الدرة الأثرية في تلخيص العقيدة السلفية)) ، البيتان (٤٩-٥٠).

فيشتبه كل ذلك في الذهن ،لا أن القرآن في ذاته باطل الظاهر- تعالى الله عن ذلك -.

٣-الشبهات وتحكيم العقل ، وتقديم آراء الرجال ، فكل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى الضلال ، وليس لأن ظاهر القرآن محال ، وقد دلت النصوص على هذه الأسباب ،ومنها قوله ﷺ :« يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه : تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين » . (وهو حديث حسن)[1] .

وبزيادة تأمل، فإن الحديث يجمع بين الأسباب السابقة كلها .

ثانياً : أننا لا ننازع في أن القلوب الضعيفة التي لم يخالطها الإيمان، والفطرة قد تظن في هذه النصوص ما لا يليق ،لا لدلالتها عليه ، وإنما لفساد القلب، فإن الفطرة قاضية بنفي النقائص عن الله، وهذا من مقتضيات ربوبيته، ولهذا قال تعالى : ﴿ وهو عليهم عمى ﴾ [فصلت:٤٤].

قوله (ص٢) في آخر هذا الدليل : وهذه الظواهر محال لما تفضي إليه من الاختلاف المنفي بقوله تعالى :﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ [النساء:٨٢] .

---

(١) أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٤/ ١٠)، وابن عبد البر في« التمهيد» (١/ ٥٩) والبيهقي في« السنن الكبرى » (١٠/ ٢٠٩) وابن عدي في« الكامل» (١/ ١٤٦) بأسانيد لا تخلو من مقال، لكنها خفيفة الضعف ، انظر« شرف أصحاب الحديث» (ص٢٩)، و« تحقيق الباعث الحثيث» (١/ ٢٨٣) للشيخ علي حسن الحلبي .

أقول : اختلاف الأمة لا يدل على أخذها بالظاهر كما سبق، بل لخطئها في تحديد الظاهر، وتعليلك هذا فيه تبرير لضلال تلك الفرق؛ لأنهم إذا أخذوا بالظاهر وهو الراجح من الكلام، دلَّ ذلك على إحسانهم الظن بنصوص العزيز العلام ، التي لا يضاهيها في البيان كلام، فبناء عليه تعذر تلك الفرق؛ بل طرد ذلك أن نعذر بعض فرق النصارى؛ لأننا رأينا من يستدل منهم على عقائدهم من القرآن، فهل ظاهر القرآن داع إلى عقيدة النصارى أيضاً ؟ .

إذن فيجب أن يقال : إنهم يستدلون بالمتشابه، وليس المتشابه هو الظاهر، بل إنه يرد إلى المحكم فيصبح معناه مع المحكم ظاهراً ، وسيأتي مزيد بيان لذلك - بإذن الله تعالى- .

والخلاصة :

إن دليل الكاتب لا يصح ، وأمثلته التي مثل بها خارجة عن محل النزاع ، فإنه اعترف أنها متعارضة- أي هي من قبيل المتشابه- وكلامنا عن الظاهر الذي لم يعارضه ظاهر آخر، فإننا سبق أن قلنا : إنه قد يظهر تعارض في ذهن الناظر فيصار إلى الجمع.

ونحن والحمد لله نقول بذلك، بدليل أننا نقول في قوله تعالى : ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾[التوبة:٦٤] معناه« الترك» كما فسره ابن عباس رضي الله عنه [1] ؛ لأن الله نزه نفسه عن النسيان تصريحاً بقوله تعالى : ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾[مريم:٦٤] وقوله ﴿ في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى ﴾ [طه:٥٢] فمتى وجد الدليل الصارف قلنا به، وأصبح هو الظاهر المراد، كما سبق في قول الشافعي يرحمه الله تعالى.

---

(١) انظر ((تفسير ابن جرير)) (١٢/ ٤٧٦) .

أما قوله : إن قول الله تعالى ﴿ وجه ربك ﴾[الرحمن:٢٧] ﴿ لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] مخالف لقوله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى:١١] فهو باطل كما أشرت إليه، وكما سيأتي مفصلاً بإذن الله تعالى لاحقاً في هذا البحث .

قوله (ص٣): ((ومنها أنكم تقولون في قوله: ﴿ لما خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] آمنا بها على مراد الله من غير تشبيه ولا تكييف...)) .

أقول : هذا دليله الثاني، ورده كما سبق وأزيد ، بأن الظاهر في هذه الآية إثبات صفة اليد اللائقة بالله ، وأما معناها البعيد جداً، فهو أن اليد هنا هي القدرة، والأبعد منه أن اليد مماثلة لأيدي المخلوقين؛لأن الله - سبحانه- صرح بنفي المثيل في قوله تعالى :﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١]، فلما تمسك أصحاب القلوب المريضة، والعقول الضعيفة، بالمعاني البعيدة ، أثبتنا الصفة وأكدناها بعدم إرادة المعاني البعيدة ، من التمثيل والتأويل ، وهذا لا يدل على أن الله تعالى أراد أن يكون ظاهر كلامه هو هذه المعاني الإلحادية تعالى الله عن ذلك.

ثم أقول : يلزمكم أن يكون ظاهر قوله تعالى :﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى:١١] موهماً للمحال أيضاً ؛ لأن ظاهرها ينفي المثلية مطلقاً، فيلزمكم نفي الكلام والسمع والبصر والإرادة وغيرها ، وهذه الصفات أنتم تثبتونها وتعتقدون أن نفيها عن الله تعالى محال ، والآية نفت المثلية وهي عندكم تقتضي نفي الصفات؛ فدلت على المحال ، فماذا أنتم قائلون؟ وبهذا وغيره ألزمتكم المعتزلة معشر الأشاعرة ، ولم تستطيعوا أن تردوا عليهم أبداً لا بنقل ولا عقل ؛ لأنكم لا تتقيدون بالنقل، ولا تلتزمون بالعقل، وسأفصل ذلك لاحقاً ، بإذن الله تعالى .

قوله (ص٣): ((ومنها اعترافكم بالكتاب المسمى :((دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب)) فلو كان النص لا يوهم المحال لكان هذا الكتاب أضحوكة، فإن قلتم: هذا الإيهام يكون في غير آي الصفات، قلنا: تخصيص بلا مخصص ، ثم ذكر آية المعية في الصفات)) .

أقول : هذا دليله الثالث : وقد سبق الكلام عن التعارض، وأما ما ذكره من مثال وهو « آية المعية» أقول: إن الكاتب ذكرها هنا وسيعيدها لاحقاً، فأشير إلى الرد مختصراً هنا ثم افصله في الموضع التالي، فلفظة« مع» لا تدل في اللغة إلا على مطلق المقارنة، ثم تدل على المعنى الزائد من سياق الكلام ، والسياق هنا لا يدل على المخالطة، فلما التبس الظاهر على بعض الناس ، وظن أن ظاهر لفظة « مع » يدل على الاختلاط تكلم فيها العلماء تصحيحاً لهذه الأخطاء .

قوله (ص٣): ((ومنها ما قاله صاحب ((تنبيه الخلف الحاضر)) من أن ما جلبه من النقول معارض لنقل المقري الإجماع على صرف النص عن ظاهره الموهم، فقوله : إن ما جلبه معارض لنقل المقري اعتراف منه بالإيهام)) .

أقول : ما هذا التلاعب بالمصطلحات ، وما هذه الحيل الفاضحات، إن هذه اللوازم التي قررها الكاتب لا تلزم الشيخ بداه مصنف الكتاب ، فإنه استدل بنقوله الكثيرة على إبطال دعوى الإجماع المزعومة ، وقد وفق في ذلك، ولا أرى أن هذه الفقرة تحتاج إلى نقض، فمجرد تصورها يقضي بنقضها .

قوله(ص٣): ((ومنها وجود هذا الكتاب الذي بين أيدينا « تنبيه الخلف الحاضر» ، فلو كان النص لا يوهم لم ألف هذا الكتاب...)) .

أقول : تدور أدلة الكاتب على أن الاختلاف والرد على المخالف دليل على أن ظواهر النصوص محال وكفر ، وهذا منهج عجيب جداً، وهو

غاية في الفساد ، فإن الناس قد اختلفوا في وجود ربهم، مع أن الخليقة مفطورة على الإيمان به، فهل هذا يدل على خفائه والتباسه ؟ وكذلك اختلفت فرق الإسلام في نصوص قطعية عن اليوم الآخر والعبادات، كما سبق عن الباطنية، فهل هذا دليل على اضطراب تلك النصوص ؟ إن تأليف ذلك الكتاب المذكور وأمثاله لتصحيح هذه المفاهيم التي في ذهن الكاتب وأمثاله.

قوله(ص٣):((ومنها الحديث ... ثم ذكر حديث أبي هريرة السابق))

وقد سبق الجواب عنه .

قوله(ص٤):((قلت : وباستحالة إرادة الظاهر يظهر جلياً الطعن في نقله عن السلف الصالح ...)) .

أقول : لم يأت الكاتب بأي دليل نقلي، لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع، بل ولا دليل عقلي ولا حسيٍ على قضيته الموجبة، وهي أن الظاهر يوهم المحال، وهي غير منضبطة أصلاً، فهل ظاهر قوله تعالى:﴿ وهو على كل شيءٍ قدير ﴾[هود:٤] وقوله: ﴿وهو بكل شيء عليم﴾ [البقرة:٢٩] محال أيضاً ؟ أم أن قاعدتكم هذه مبنية على التوهمات الباطلة ، التي تمجها العقول الفاضلة ؟ أظن أن كل منصف سيعلم أي القولين أقرب إلى أدلة الوحيين .

المسألة الثانية

هل الإجراء على الظاهر ينافي التفويض ؟

قد بينا أن ظواهر النصوص لا تدل على المحال، بل هي محمولة على المعنى اللائق بالله تعالى، فإذا قال تعالى : ﴿ ما منعك أنْ تسجد لما خلقْت بيدي﴾ [ص:٧٥] كانت اليدان على الوجه اللائق بالله تعالى، وغير مماثلة لأيدي المخلوقين ، كما أن ذاته لائقة به ، غير مماثلة لذوات المخلوقين ، فهل الإجراء على هذا الظاهر ينافي التفويض عند السلف ؟ .

مدار هذه المسألة عند الكاتب على نقطتين :

الأولى : ما حقيقة تفويض السلف ؟ .

والثانية : هل الجهل بالكيفية جهل بمدلول اللفظ في اللغة ؟ .

وتحقيقهما كما يلي :

(أولاً حقيقة تفويض السلف)

هو الإيمان بمعاني الصفات، وتفويض كيفياتها وحقائقها إلى الله تعالى، وبرهان ذلك من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

الأقوال المتوافرة ، بل والمتواترة عنهم، الدالة على إثباتهم لمعاني الصفات ، وهي تزيد على مئات الآثار ، منتشرة في كتب الحديث ، والتفسير، والسنن والمصنفات ، والمسانيد ، ومنها :

١- قول أبي بكر رضي الله عنه : « من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله فوق سماواته، حي لا يموت»[(١)] .

(١) أصله في البخاري (١/ ١٦٧)،وانظر((الرد على الجهمية))(ص٢٧٤)،و ((التاريخ الكبير)) للبخاري (١/ ٢٠٢) .

٢- قول عمر رضي الله عنه :« هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سماوات»[١] .

٣- قول ابن مسعود: « والله فوق العرش ويعلم ما أنتم عليه»[٢].

٤- قول ابن عباس في قوله تعالى :﴿ ثم لآتينهم من بين أيديهم ﴾ قال رضي الله عنه : ـ لم يستطع أن يقول من فوقهم علم أن الله فوقهم . « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » للالكائي (٣٩٧)،و« الدر المنثور للسيوطي » .

٥-وفي أقوال التابعين من ذلك كثير، نقل إجماعهم الإمام الأوزاعي ،حيث قال : كنا والتابعون نقول: إن الله- تعالى ذكره- فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته .

فتأمل هذا الأثر الصريح الصحيح، الذي أخرجه البيهقي في « الأسماء والصفات» (٤٠٨) والذهبي في« العلو » (١٣٧)، وصححه الألباني .

٦-ومن أقوال تابعي التابعين قول الإمام ابن المبارك حين سئل: كيف نعرف ربنا ؟ قال : نعرف ربنا فوق سبع سماواته، على العرش استوى، بائن من خلقه،أخرجه البيهقي(٤٢٧) ،وعبد الله بن أحمد في « السنة» (١/ ١١١)،والدارمي (٢٧٢)، والذهبي في « العلو » (١٥١)، وابن القيم في

(١)((الاستيعاب)) (٤/ ٢٨٣)، وتفسير((ابن كثير)) (٤/ ٣١٨) ، و((الرد على الجهمية)) للدارمي(ص٢٧٤).

(٢)(البيهقي (٤٠١)، والدارمي(٢٧٥)، و((العظمة)) لأبي الشيخ(٩٩) وغيرهم.

« اجتماع الجيوش الإسلامية» (١٣٤) ، وصححه الشيخ الألباني في « المختصر» (١٥٢) .

٧-أما الأئمة الأربعة فكثير جداً، منه ما ذكر عن الإمام أبي حنيفة في الصفات كما في « الفقه الأكبر » أنه قال : وله يد ، ووجه، ونفس، كما ذكره الله - تعالى-في القرآن ، فما ذكره الله- تعالى- في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس؛ فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته ؛ لأنه فيه إبطال الصفة ، وهو قول أهل القدر والإعتزال [1] .

٨- وعن مالك كما في« التمهيد » لابن عبد البر المالكي بسنده ، قال عبد الله بن نافع: قال مالك بن أنس : « الله في السماء وعلمه في كل مكان» [2] .

وسار على إثبات معاني الصفات جماعة من المالكية، منهم : يحيى بن إبراهيم الطليطلي، وأبو عمر الطلمنكي، وابن عبد البر . كما سبق، وابن أبي زيد القيرواني في مقدمة رسالته ، وشارح رسالته أبو بكر محمد بن موهب التجيبي، وأبو القاسم المقري ،وابن أبي زمنين في كتابه« أصول السنة» وكلهم نقل إجماع أهل السنة على إثبات معاني هذه الصفات، فليراجع من أراد الحق كتبهم .

٩-وأما الشافعي؛ فقد ذكر الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي بسنده إلى الشافعي أنه قال : « القول في السنة التي أنا عليها ورأيت عليها أصحابنا . . . إلى أن قال: وأن الله تعالى على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء ، ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء» وهو الذي عليه

---

(١)((الفقه الأكبر))(ص٣٠٢)،((اعتقاد الأئمة الأربعة))(ص١٠)د. الخميس .

(٢) رواه أبو داود في ((مسائل الإمام أحمد))(ص٢٦٣) ، وعبد الله بن أحمد في ((السنة)) (١/ ١٠٧) ، وابن عبد البر (١/ ١٣٨) .

أصحابه مثل: الكرجي ،والدارمـي، وابـن خزيمـة، وأبـو القاسـم التيمـي، وغيرهم كثير .

١٠-أما الإمام أحمد فيكفي كتابه«الرد على الجهمية» وكتاب«السـنة » للخلال ولعبد الله ، وانظر كلامه في الصفات في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي ، و « إثبات العلو » لابن قدامة .

ولو استقصيت هذه الآثار لنفدت دونها الأسفار ، ولكنها موجودة في مظانها ، وكل من أرادها فليراجعها ، مطهراً قلبه من الهـوى ، وعقلـه مـن العمى .

الوجه الثاني :

ومن أقوى الأدلـة علـى علـم السـلف، لمعـاني الصفـات وإيمانـهم بـها ،وتفويضهم لكيفياتها -بالإضافة إلى ما سـبق - كتبـهم الـتي ردوا بـها علـى أهل البدع من المعطلة والجهمية ، فلو كان السـلف جـاهلين بمعانيـها عـن أي شيء دافعوا؟وبأي حجة نافحوا ؟ ، إذاً فهذا من البراهين السـاطعة علـى مـا قررنا ، ومن أمثلة كتبهم التي أثبتها أهل السير والتاريخ والتراجم ما يلي :

١-« الرد على الزنادقة والجهمية » للإمام أحمد بن حنبل ، وهو ثابت عنه ، ولا يضر من شكك في صحة نسبته إليه ، فقد رواه الخلال (متوفـى ٣١١) عن ابنـه عبـد الله ، وذكـره الخـلال في كتـاب« السـنة» ، وذكـره صـاحب« المنـهج الأحمـد في تراجـم أصحـاب الإمـام أحمـد » ، وكذلـك القاضي أبـو الحسـين بـن القـاضي بـن يعلـى، وابـن القيـم في « اجتمـاع الجيوش الإسلامية » ، ولم ينكره أحد من أصحابه [١] .

٢- « الرد على الجهميـة» لعثمـان بـن سـعيد الدارمـي (تـوفي سـنة ٢٧٦هـ).

---

(١) انظر مقدمة ((عقائد السلف)) للدكتور علي سامي النشار (ص١٣).

٣-« الرد على بشر المريسي » لعثمان بن سعيد الدارمي ، وقد حقق في مجلدين .

٤-« الحيدة والاعتذار» لعبد العزيز المكي (سنة ٢٤٠ هـ) رداً على بشر المريسي .

٥-« الرد على الجهمية » لابن قتيبة (سنة ٢٧٠ هـ) في الحرف والصوت .

٦-« الرد على الجهمية » لابن منده(سنة ٣٩٥ هـ)تحقيق الدكتور علي الفقيهي .

٧-« خلق أفعال العباد » للإمام البخاري .

٨-« كتاب التوحيد »لإمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة(سنة ٣١١هـ).

٩-« الرد على الجهمية » للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم(سنة ٣٢٧هـ).

١٠-« الصفات » للإمام الدارقطني . تحقيق الدكتور علي الفقيهي .

١١-« النزول» للإمام الدارقطني . تحقيق الدكتور علي الفقيهي .

١٢-« الرد على الجهمية » لمحمد بن أسلم الطوسي ، قال في الحلية (٩/ ٢٣٩) : نظر فيه أحمد بن حنبل وتعجب منه .

١٣-« كتاب الشريعة » لأبي بكر الآجري(سنة ٣٦٠ هـ) ، وهو محقق(في ٦ مجلدات).

١٤-«التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» للإمام محمد الملطي (سنة ٣٧٧ هـ) .

١٥-«الإبانة الكبرى » لابن بطة(سنة ٣٨٧هـ)وهي من أكبر الموسوعات السلفية .

هذا بالنسبة لما ألفه الأئمة في القرون المتقدمة تبييناً للحق و رداً على أهل الضلال، وغيره كثير ، أما المتأخرون فلا يسع المقام لذكرهم .والله تعالى أعلم .

الوجه الثالث :

في مقولة الإمام مالك :« الاستواء معلوم ،والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» ، وقد صحت عن شيخه ربيعة، ونحواً منها عن كثير من السلف ، وقد أوّل الكاتب هذه المقولة وحرفها،ولا غرابة في ذلك .

فقد قال(ص٥) ((إن المقصود أن الاستواء معلوم الورود، أو معلوم في تركيب غير هذا)).

فأقول : إن تحريفه هذا باطل من وجوه :

الأول : أن السائل سأل عن الكيفية ؟ فأجابه الإمام بأن المعنى معلوم، والكيفية مجهولة؛ فأثبت له المعنى وأكده بقوله« والإيمان به واجب » والكيفية مجهولة والسؤال عنها بدعة .

الثاني : أنه قال :« والكيف مجهول » فلو أراد مجرد اللفظ ، لماذا نفى العلم بالكيفية؟ فإن نفي الكيفية دليل واضح على إثبات المعنى والعلم به؛ لأن الجاهل بالمعنى لا يحتاج إلى نفي الكيفية ، ولا أظن أن هناك خفاء في هذا الدليل ، ومدى إفحامه لأهل التجهيل .

الثالث : أن تأويل الكاتب هذا من باب تحصيل الحاصل ؛لأن السائل يعلم ورود هذا اللفظ لذلك سأله عن كيفيته ، وأما كون المعنى أن الاستواء معلوم في تركيب غير هذا ؛ فهو في غاية البطلان ، ولا يدل عليه السياق أبداً،

ولا يمكن لمميز أن يفهم من كلام الإمام ما فهمه هذا الكاتب، وأرجو منه أن يبحث له عن تحريف أقرب من هذا !!! .

الرابع :لو أراد الإمام مالك ما قاله الكاتب لكانت عبارته:« الاستواء مذكور» أو نحو ذلك مما يدل على المقصود ،.بل إن جميع الروايات عنه لم ترد إلا بهذا المعنى واللفظ ، فإن كان مبلغ علم الكاتب بلغة العرب دلّه على ذلك ، فإنه معذور بذلك .

الخامس : أن تفسير الإمام مالك للعلو كما سبق ، وكلامه فيه دليل قاطع على معرفته بمعناه ، وإيمانه بمقتضاه ، ولا أعتقد أننا نحتاج بعد هذا البيان إلى بيان ،إن كان في القلوب إنصاف وإيمان، والله المستعان .

ثانياً : هل الجهل بالكيفية جهل بمدلول اللفظ في اللغة

قوله(ص٥)((فإن قلتم : إن العلم يتعلق بمدلول الصفة لغة ، والجهل يتعلق بكيفيتها، وبذا تكون معلومة من جهة، مفوضاً فيها من جهة أخرى، واستشهدتم على ذلك بقول مالك رضي الله عنه ((الاستواء معلوم، والكيف مجهول)) قلت : هذا يصح إذا كان مدلول اللفظ في اللغة يختلف مع الكيفية ، وهما متحدان ، فمدلول اللفظ في اللغة هو نفس الكيفية،كما هو معلوم محسوس في ذهن كل مخاطب ، لأنك بمجرد سماع اللفظ يرتسم في ذهنك كيفية المدلول في الخارج ، مع ملابسة المكانية والزمانية ، سواء طابق ما في نفس الأمر أم لا ...)) .

أقول :سود الكاتب سفسطات عقلية، وقرمطات نقلية، ليثبت بها أن الجهل بالكيفية، هو جهل بالمعنى، ليتوصل إلى أن تفويض السلف هو جهل بالمعاني لا محالة، فسأنقض قوله هذا بإعانة الله، وأثبت له أننا قد نعلم معان لأشياء مع جهلنا بكيفياتها، وذلك من خمسة وجوه، أرجو التأمل فيها جيداً .

أولا : في أخبار اليوم الآخر ونعيم الجنة، كقوله تعالى : ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ﴾ [محمد: ١٥] وقوله : ﴿ وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون ﴾ [الواقعة: ٢٠-٢١] وغيرها .

أقول للكاتب : هل تعلم معاني :الجنة، والأنهار، والماء، واللبن، والخمر، والعسل، واللحم، والطير، والفاكهة، والثمرات ؟ بالطبع تعلم معاني هذه الأشياء ، ولكن، هل تعلم كيفياتها وحقائقها ؟ إن قلت: نعم؛ فقد كذبت ، فقد قال تعالى : ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ﴾ [السجدة:١٧] وقال ﷺ عن ربه :« أعددت لعبادي الصالحين في الجنة، ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر» [(١)] :

وهذا يدل على عدم علمنا بحقائقها وكيفياتها ، إذا فنحن نعلم المعاني العامة مع الجهل بالحقائق والكيفيات، وبذلك تهدم جميع ما أصلته من قواعد.

فإن قلت : إننا لا نعلم معاني هذه الأشياء، فقد أعظمت على الله الفرية، إذ كيف يرغبنا ويشوقنا بألفاظ لا ندرك معانيها ؟ ! أم أنها مؤولة عندكم أيضا ؟ ! .

ثانيا : إن لم يقنع الكاتب بما سبق فليأخذ صاعقة سلفية نقلية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿ وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله ﴾ [فصلت: ٢١] ، وقوله تعالى : ﴿ اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون ﴾ [يس: ٦٠].

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٢٣٠) ، ومسلم (٢٨٢٤) عن أبي هريرة .

فهل يعلم الكاتب معنى الكلام والنطق والشهادة أم أنه يجهله ؟ بالتأكيد يعلم هذه المعاني، ولكني أطلب منه أن يبين لنا كيفية نطق الجلود، وكلام الأيدي، وشهادة الأرجل .

أقول : إني أنصح الكاتب ومن على شاكلته نصيحة مشفق عليه، أن يراجع عقله وقلبه، ويدعو ربه أن يلهمه الرشد والهداية ، فإن أبى إلا العناد فليأخذ صاعقة ثالثة .

ثالثاً : يعلم الكاتب ما جاءت به النصوص من صفات للروح، وكيف أنها تصعد وتنزل وتقبض وترى ، وبالطبع فإن هذه المعاني كلها معلومة عندنا ، ولكن حقيقتها وكيفيتها محجوبة عن عقولنا ، فإذا كان هذا في مخلوق صغير ، فكيف بالله العلي القدير ؟!، فإنه - تعالى - أعلمنا بصفات كماله ونعوت جلاله، لنصفه بها، ونؤمن بمقتضاها ،لا لننفيها ونتحكم فيها بعقولنا العاجزة عن الإحاطة بعظمته ، ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ [الأنعام:٩١] .

رابعاً : ثم أنتم معشر الأشاعرة تثبتون لله - تعالى - الكلام والإرادة والقدرة وغيرها ، فهل أنتم مدركون لكيفياتها ، متصورون لحقيقتها، بالنسبة لربكم ؟ إن قلتم: نعم فجددوا إيمانكم وإن قلتم: لا ، فنقول :هل تثبتونها كألفاظ مجردة عن مدلولاتها ؟ إن قلتم: نعم ظهر كذبكم في إثباتكم لهذه الصفات السبع ؛ لأن الذي يثبت ألفاظاً مجردة عن المعاني لم يثبت صفات في حقيقة أمره ، وإن قلتم: إنكم مدركون لمعانيها. اتضح اضطرابكم وتناقضكم. وبطلت قاعدة الكاتب عفا الله عنه .

خامساً : في كلام الكاتب اضطراب جلي؛ فإنه يقول(ص٥): ((فإن قلتم: إنا نشاهد السائل يسأل عن شيء، ويقال له : ماهي كيفيته ؟ قلت : هذا صحيح ؛لأن السامع ربما ارتسم في ذهنه عما يعلم أكثر من كيفية فيستفسر عن أيها يطابق ما في نفس الأمر)).

أقول : إن في قوله هذا اعترافاً بما نقول ونعتقد ! فإننا نقول: إن لفظة اليد مثلاً، معلومة المعنى عندنا ، فإذا أضيفت إلى الله تعالى لزمنا الكف عن كيفيتها ، مع بقاء المعنى المعلوم الذي خاطبنا به الحي القيوم ، وهذا مثل ما سبق في ألفاظ اليوم الآخر والروح والصفات السبع ، فإن فيها معنى كلياً في الأذهان ، فإذا تحقق في الأعيان، اختص كل معنى بخصائص لائقة بما أضيف إليه ، فإن أضيف هذا المعنى الكلي إلى المخلوق اختص به، وإن أضيف إلى الخالق اختص به تعالى فالاتفاق في هذا المعنى الكلي لا يعني الاتفاق عند الإضافة ، وهذا مثل لفظة (الذات) فإذا قيل: ذات الله تعالى احتجب الكيف عنا؛ لقوله تعالى : ﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ [طه: ١١٠] وهكذا سائر الصفات إذا أضيفت إلى الله – تعالى – كانت لائقة بجلاله، مختصة بعظمته .

فتدبر هذه الكلمات، مجرداً قلبك من حظوظ ذاتك ، متحرراً عن تقليد آبائك ، فإنها حقيقة الإيمان ، المزيلة لوساوس الشيطان :

ثم أقول تتميماً لهذه المسألة : إن هذا المذهب الذي ينسبه المتأخرون للسلف ما هو إلا أحبولة شيطانية، وحيلة يونانية؛ لتحريف ظواهر النصوص، فإنهم إذا تمكنوا من التحريف صراحة فعلوه وسموه تأويلاً حتى يقبل ، وإن أعياهم الظاهر وكان مقتضاه على الصفات ظاهراً قالوا بالتفويض ، فاجتمع تفويضهم وتأويلهم على الإلحاد في آيات الله وصفاته ، فإن التفويض الذي ينحلونه إلى السلف هم منه براء -أعني الجهل بالمعاني- ، بل هو مذهب باطل، ولا يمكن أن ينطلي على عاقل .

وعندنا على إبطاله ما يفوق الخمسين وجهاً أذكر منها خمسة عشر وجهاً فقط، على طريقة الإختصار، ولله عاقبة الدار :

١-قوله تعالى : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ [محمد:٢٤] ومثلها آيتا (ص ٢٩، والنساء٨٢) في الأمر بتدبر القرآن ، فإذا قلنا :إن

آيات الصفات مجهولة المعنى ، فإننا نزعم أن أكثر آيات القرآن غير معلومة المعنى ، وعليه لا يلزم الكفار والمنافقين سماع القرآن ، لأن الآيات التي تعرفهم بربهم غير مفهومة ، وهذا أبطل الباطل، فإذا احتججتم بالحروف المقطعة، قلنا : هي حروف، وليست كلمات موضوعة بالوضع العربي ، ثم إن السلف مع ذلك تكلموا فيها وبينوا معانيها ، ولهم أقوال كثيرة فيها ، وفي هذا رد عليكم، فإنهم إذا تكلموا في هذه الحروف فكلامهم في الكلمات الموضوعة بلسان العرب أولى .

٢-قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢] فبين تعالى أن القرآن عربي، فكل لفظ جاء فيه بلغة العرب ، فمرد معناه إلى لغتهم ، مما يدل على فهمنا لمعاني القرآن ، سواء فيها ما دل على الأحكام أم الصفات، وذلك مقتضى العموم في هذه الآيات .

٣-قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٧٥] فهنا تصريح بأن آيات الله كلها معلومة مفهومة، فقد قال تعالى : ﴿ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٧٥] فإن قلتم: بل هي ليست مفهومة عندهم . فقد خالفتم رب العالمين ، وإن قلتم: إنها ليست مفهومة عندنا . فأنتم أجهل بكتاب ربكم من هؤلاء الكافرين ،الذين أثبت الله - تعالى - علمهم بكتابه المبين ، وليتنبه أننا لا نقول: إنها على درجة واحدة من الوضوح والبيان ، وليس من شرط الكلام المفهوم أن يفهمه جميع الناس من أول وهلة.

٤-قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة:٧٨] فقد ذم الله تعالى مَنْ لا حظ له من القرآن إلا التلاوة ، وفيه رد صريح على مفوضة المعاني الذين يزعمون أن الأمة جاهلة بمعاني القرآن الكريم ، وخاصة ما جاء في صفات العزيز الحكيم

٥-قوله تعالى : ﴿ وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً ﴾ [الأنعام:٢٥] وقوله : ﴿ فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ﴾ [النساء:٧٨] فمن قال: إن المؤمنين جميعاً لا يفهمون كلام ربهم ، فقد شبههم بالكافرين والمنافقين ، وفي هذا المعنى نصوص كثيرة ، منها قوله تعالى: ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون ﴾ [البقرة:١٧١] وقوله : ﴿ أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً ﴾ [الفرقان:٤٤] وقوله : ﴿ ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفاً ﴾ [محمد:١٦] ، فلماذا ذمهم الله - تعالى على عدم فهمهم إن كان المسموع لا يفهم أصلاً ؟ ! ولم يأت التفريق في أن ما سمعوه من آيات الصفات أم لا؟.

٦- قوله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ [النحل:٤٤] فما دام النبي ﷺ مأموراً بالبيان، فهذا يعني أن ما سيبينه مما يمكن فهم معناه من العقائد والأحكام ، وفي قوله : ﴿ ولعلهم يتفكرون ﴾ [النحل:٤٤] كيف يتم التفكر فيما لا يعقل معناه؟!.

٧- قوله تعالى : ﴿ كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ﴾ [البقرة:٢١٣] فهل المقصود اختلاف الناس في الفروع الفقهية، أم في الأصول الإيمانية؟! بالطبع الثاني هو المقصود ، فكيف يحكم الأنبياء بين المختلفين في الإيمان بربهم بكتب لا يفهم معناها ؟ ومن أجمعها القرآن الكريم ، فهو داخل في هذا التعميم .

٨-قوله تعالى : ﴿ ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي ﴾ [فصلت:٤٤] فلو جعل الله القرآن أعجمياً لأنكروا ذلك ، مع أنه

يمكنهم فهمه بالترجمة وغيرها ، فكيف إذا جعله غير مفهوم أصلاً ؟ بالطبع سيكون إنكارهم أعظم . فتدبروا ذلك جيداً !! .

٩-قوله تعالى : ﴿ اتبع ما أوحي إليك من ربك ﴾ [الأنعام:١٠٦] فكيف يؤمر باتباع مالا يفهم معناه ؟! .

١٠-قوله ﷺ « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا :كتاب الله، وسنتي» [1] ولا يكون الضلال إلا بالمخالفة في العقائد بالدرجة الأولى ، ولا يمكن الخروج من الضلال إلا بالتمسك بكتاب الله ، ولو كان غير مفهوم المعنى لما حصلت به الهداية والنجاة من الضلال .

١١-إن الله تعالى تحدى العرب أن يأتوا بمثل هذا القرآن، فلو لم يكن مفهوماً بلغتهم، فكيف يحصل هذا التحدي ؟ ! .

١٢-لو كانت نصوص الصفات غير مفهومة المعنى، لماذا لم يعترض العرب المشركون على ذلك ؟ ! لأن غالب آيات القرآن متضمنة للصفات فيكون غالب القرآن غير مفهوم ، وبذلك يقوى اعتراضهم على قولكم.

١٣-يلزمكم على مذهب التفويض أحد أمرين : إما أن النبي ﷺ جاهل أيضاً بمعاني هذه الآيات من كتاب ربه الذي أنزله عليه ، وهذا من أبطل الباطل ، فقد قال -تعالى- : ﴿ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ﴾ [الشورى:٥٢] فكيف يعلمه الإيمان بما لا يفهم معناه ، وإما أنه عالم بها ، ولكنه كتمها عن الأمة لتضل وتهلك ، وهذا مناقض لأصول الإيمان وصريح القرآن ، فقد قال تعالى ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾[النحل:٤٤] ، فإذا بطل اللازمان لم يبق إلا أن النبي

---

(١) أخرجه الحاكم في ((المستدرك)) (١/ ١٧٢) برقم (٣١٩)، وصححه الألباني كما في ((صحيح الجامع)) (١/ ٥٦٦) رقم (٢٩٣٧) .

ﷺ علم معاني هذه النصوص وعلَّمها أمته ، وأعلم أمته هم الصدر الأول من السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين .

١٤-أن المقصود من الخطاب الإفهام ، فلو لم يكن مفهوماً لكان عبثاً لا فائدة منه ، فإن قلتم: فائدته الابتلاء والإيمان به ، قلنا : هذا مبني على أن جميع نصوص الصفات من المتشابه في معانيها ، وهذا القول غلط، لوجوه كثيرة منها :

أولاً : أثبتنا سابقاً أن الصحابة تكلموا في معاني هذه الصفات ، فهل هم من الخائضين في المتشابهات ؟ .

ثانياً : لم يرد عن أحد منهم أنه قال : إن هذه المعاني من المتشابه الذي لا يعلمه أحد، بل على العكس؛ فقد ثبت عنهم ما يدل على فهمهم لجميع آيات الكتاب، بما فيه من نصوص الصفات، كما قال مجاهد: « عرضت المصحف على ابن عباس ثلاثين مرة أوقفه عند كل آية أسأله عن معناها » [(١)] .

وكذلك ما قاله أبو عبد الرحمن السلمي عن الصحابة : « إنهم كانوا لا يتجاوزون عشر آيات، حتى يعملوا بها، ويتعلموا ما فيها» [(٢)] وقال قتادة :« ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً » [(٣)] ، فلم يرد عنهم أنهم أنكروا العلم بمعاني آيات الصفات .

ثالثاً : ثم أسأل هؤلاء القائلين بذلك : هل جميع آيات الصفات من المتشابه ، ولا يعلم معناها ؟ إن قلتم : نعم. خالفتم صحيح المنقول . وصريح المعقول ، فقوله تعالى ﴿ والله بكل شيء عليم ﴾ [البقرة:٢٨٢]

---

(١) رواه ابن جرير بمعناه (١/ ٩٠) .

(٢) رواه الإمام أحمد (٥/ ٤١٠)، وابن جرير (١/ ٨٠)، والحاكم (١/ ٥٥٧) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي .

(٣) ((سنن الترمذي)) (٨/ ٢٢٧)، وإسناده حسن .

وقوله : ﴿ وهو على كل شيء قدير ﴾ [آل عمران:٢٩] وقوله : ﴿ وهو السميع البصير ﴾ [الشورى:١١] ليس من المتشابه قطعاً، فإن جهلتم معاني هذه الآيات أيضاً فارجعوا إلى صبيانكم ونسائكم، ليزيلوا عنكم غشاوة الجهل بمقتضى فطرهم.

وإن قلتم: إنها ليست من المتشابه. قلنا لكم: وما هو الضابط في تمييز المتشابه منها ؟ إن الجواب القاطع عندكم هو ما سطره أئمتكم [١] ، وهو أن الفاصل في ذلك هو العقل؛ فإن النقل ظني عندكم، لا يصلح حكماً كما صدّرت أوراقك بقولك: « أورد علينا مسائل في العقيدة لم تقنع بها عقولنا »، فانظروا كيف أن أصل اعتقادكم مبني على تحكيم العقول، وتحريف النقول .

رابعاً : وهنا خطاب خاص للأشاعرة الذين افتروا هذه الفرية : إن كانت هذه النصوص من المتشابه ، فلماذا خضتم فيها تحريفاً وتأويلاً ؟!، أم أنها متشابه عند أئمة السلف، ومحكم عند أعاجم الخلف ؟! ، إن قلتم ذلك؛ شهدتم على أنفسكم بالضلال ، وإن قلتم: إنها متشابه عندنا أيضاً كنتم من الزائغين الخائضين في المتشابهات بنص القرآن ، والله الهادي .

١٥-ليس على مذهب التفويض - أعني تفويض المعاني لا الكيفيات ليس عليه أي دليل لا من الكتاب و لا من السنة، ولا من أقوال السلف، كما سبق ، بل ولا من دلالة العقل ، بل أنكره حتى محققو الأشاعرة: كالإمام

---

(١)انظر تقديمهم للعقل وتصريحهم بأنه الأصل في كتبهم التالية :
((مشكل الحديث)) لابن فورك (ص٣٧)وغيرها ، ((أصول الدين)) للبغدادي (ص١٢)، ((الإرشاد للجويني)) (ص٣٠٣)، ((وقانون التأويل)) للغزالي (ص١٠)ولابن العربي(ص٤٦١)، و((شرح المواقف)) للجرجاني (٢/ ٥٦) ، ((وشرح السنوسية)) (ص٥٥)، و((حاشية الدسوقي)) على أم البراهين(ص٢١٩)، وغيرها من الكتب الأشعرية .
وانظر نقض ذلك في كتاب ((الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات)) (١/ ١٧٥) وما بعدها .

الغزالي حيث قال كما في المستصفى (٢/٣٠): ((إذ الظاهر أن الله تعالى لا يخاطب العرب بما لا سبيل إلى معرفته لأحد من الخلق))، ثم أورد شبهة الحروف المقطعة. ورد عليها، مما يدل على موافقته لنا على أن معاني القرآن مفهومة.

وقال الرازي في إلزام مفوضة المعاني كما في « التفسير الكبير» (٦/٢٢) : إما أن يقطعوا بتنزيه الله عن المكان والجهة ، ... وإما لا يقطع بتنزيه الله عن المكان والجهة، بل بقي شاكاً فيه فهو جاهل بالله تعالى. اهـ . وإن كنا لا نوافقه على هذه الإطلاقات، ولكن الشاهد هو إلزامه لمذهب تفويض المعاني .

وقال القشيري رداً على والد الجويني : وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ، ولا يعلم تأويله إلا الله [1]؟ أليس هذا من أعظم القدح في النبوات ، وأن النبي ﷺ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله - تعالى -ودعا الخلق إلى علم مالا يعلم ؟ أليس الله يقول ﴿ بلسان عربي مبين ﴾ [الشعراء:١٩٥].

فإذن : على زعمهم؛ يجب أن يقولوا كذب، حيث قال : ﴿ بلسان عربي مبين ﴾ [الشعراء:١٩٥] إذ لم يكن معلوماً عندهم، وإلا فأين هذا البيان ؟ وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعي أنه مما لا تعلمه العرب ؟ ونسبة النبي ﷺ إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل أمر عظيم لا يتخيله مسلم ، فإن الجهل بالصفات يؤدي إلى الجهل بالموصوف ، وقول من يقول: استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناها ، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها ، والقدم صفة ذاتية لا يعقل معناها ، تمويه ضمنه تكييف ، وتشبيه ودعاء إلى الجهل ، وإن قال الخصم: بأن هذه الظواهر لا معنى لها أصلاً؛ فهو حكم بأنها ملغاة ، وما

---

(١)والمراد بآية آل عمران:لا يعلم حقيقته إلا الله ،أما المعنى فمعلوم كما سبق عن الصحابة .

كان في إبلاغها إلينا فـائدة وهـي هـدر، وهـذا محـال ، وهـذا مخـالف لمذهـب السلف القائلين بإمرارها [١] .

إذا فليس هذا التفويض المزعوم إلا بدعة كلامية، لرد النصوص النقلية التي عجزت عقولهم عن تحريفها ، وأكتفي بهذا القدر فإن فيه ذكرى لمن كـان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

❁❁❁

(١) انظر ((إتحـاف السـادة المتقـين)) (٢/ ١١٠-١١١)، و((صريـح البيـان)) (ص٣٥)،نقلاً عن موقف ابن حزم من المذهب الأشعري(ص٥٢١).



المسألة الثالثة

هل ورد التأويل عن السلف ؟

أقول : قبل الخوض في هذه المسألة يجب تصحيح معنى التأويل الذي عليه مدار المسألة ، فإني رأيت من خلال أمثلة الكاتب، أنه لم يفقه حقيقة عقيدة السلف، التي لا توجد عند غير أهل الحديث والسنة ، فلعله لم يطلع على كتبهم بتدبر ، ومع ذلك بادر بتكذيب ما لم يحط به علماً ، وهذه خصلة ذمها الله - تعالى - في كتابه بقوله: ﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين﴾ [يونس:٣٩] وأرجو أن لا يكون كذلك، والله الموفق .

فالتأويل في اللغة يرجع إلى معنيين :

١-المرجع والمصير .

٢- التفسير والبيان [١] .

وهذان المعنيان هما اللذان جريا على لسان السلف عند إطلاق لفظ التأويل، وهو المقصود في نصوص الشرع ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله ﴾ [الأعراف:٥٣] ، ومن الثاني قوله ﷺ في ابن

---

(١) ذكرهما ابن منظور في ((اللسان)) (١١/ ٣٢)، والجوهري في ((الصحاح)) (٤/ ١٦٢٧)، وأبو عبيدة في((مجاز القرآن))(١/ ٨٦) ، وابن جرير (٦/ ٢٠٤) ، وذكر المعنى الأول (ابن فارس في ((مجمل اللغة)) (١/ ١٠٧)، والراغب في ((المفردات))(ص٣١)والأزهري في ((تهذيب اللغة)) (١٥/ ٤٥٨) .

عباس : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » [(١)] ، وأدلة كل معنى كثيرة في النصوص .

أما التأويل في اصطلاح المتأخرين ممن تكلم في الأصول والكلام، فقد اختلفت فيه تعريفاتهم، ولعل القدر المتفق عليه بينهم هو ((صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح)) هذا من حيث العموم ، فإذا دل الدليل على هذا الصرف أصبح هذا التأويل من باب التفسير والبيان، فهو من جنس تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتبيين المجمل ، وهذا هو التأويل الصحيح الذي لا نزاع فيه ، وإطلاق ذم التأويل ليس متوجهاً إليه ، وقد سبق كلام الشافعي في ذلك .

أما التأويل المذموم الذي أنكره السلف، فهو التأويل الفاسد البعيد الذي لا يدل عليه دليل، وهو الذي يستخدمه المتكلمون، بناء على مقدمات عقلية، يحكمون من خلالها على استحالة الظواهر أولاً ، ثم يسعون في النصوص تحريفاً، متشبثين بأدنى شبهة يزعمون أنها قرينة صارفة للظاهر. وأما ما أورده الكاتب فهو كما يلي :

١ - ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ﴾ [لنساء:١٠٠] .

٢ -﴿ وعجلت إليك ربي لترضى ﴾ [طه:٨٤] .

٣ -﴿ إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ﴾ **[الفتح: ١٠]** .

أقول : هذه الآيات مفهومة المعنى، ويدل عليها قرينة الحس والحال ، فإذا سمي المفهوم منها تأويلاً كان بمعنى الإيضاح والبيان والتفسير ، وهذا

---

(١) رواه بهذا اللفظ الإمام أحمد (١/ ٢٦٦) وصححه أحمد شاكر وأصله في ((الصحيحين)) .

نظير قوله تعالى:﴿ واسأل القرية ﴾ [يوسف:٨٢] فإن المراد أهلها قطعاً، وسيأتي تفصيل ذلك في مسألة المجاز .

٤-أما قوله : ((الحجر الأسود يمين الله في أرضه ..)) فهذا حديث ضعيف جداً كما حكم عليه المحدثون ، فقد قال ابن العربي : هذا حديث باطل ، وقال ابن الجوزي : حديث لا يصح [١] .

وعلى فرض صحته؛ فإن فيه قرينتين صارفتين له وهما :

أولاً : قوله: « فمن صافحه فكأنما صافح الله» وهذا صريح أن الحجر ليس من صفات الله؛ لأن المشبه غير المشبه به ، فمصافحة الحجر مشبهة بمصافحة الله ، وهذا دليل التغاير والمباينة ، فلا يكون الحجر عين يمين الله -تعالى- .

ثانياً : في قوله : « يمين الله في أرضه » دليل آخر ، فإنه قيده بأرضه، وحكم المقيد غير حكم المطلق ، فإذا قال « يمين الله » اختلف المعنى ، أما وقد قال :« في أرضه» دل على عدم إرادة الصفة فإن الله -تعالى - في السماء ، مباين لخلقه ، كما هو اعتقاد أئمة السنة .

٥-وقوله : ﴿ بل عجبت ويسخرون ﴾ [الصّافات:١٢] بالفتح أو بالضم، نحن نقول هما قراءتان صحيحتان ، وكل قراءة محمولة على معناها ، وقراءة الضم ليست مستحيلة على الله، وليس هناك مانع يمنع منها، فقد وصف الله -تعالى - نفسه بالعجب فيها كما وصفه به رسوله ﷺ ، كما في حديث أبي هريرة عند البخاري (٣٠١٠) قال ﷺ : « عجب الله من قوم

---

(١) انظر ((الواهيات)) (٢/ ٨٤)،و ((الكامل)) لابنعدي)) (٢/١٧) ، و ((فيض القدير)) (٣/ ٥٤٣)، و((السلسلة الضعيفة)) برقم (٢٢٣) .

يدخلون الجنة في السلاسل » وقوله ﷺ : « قد عجب الله من صنيعكما بضيفيكما الليلة » رواه مسلم (٢٠٥٤) عن أبي هريرة أيضاً .

وقد أيد هذين الوجهين الإمام ابن جرير والإمام أبو زرعة بن زنجلة في« حجة القراءات »(ص٦٠٦) وذكرهما الإمام الأصبهاني في « الحجة» (٢/ ٤٥٧) ، وذكر الصفة ابن أبي عاصم في« السنة » (١/ ٢٤٩) وغيرهم كثير [١] ، وهي كما تليق به مثل صفة الإرادة تماماً ، وما يقال في إحداهما، يقال في الأخرى .

٦-﴿ هل يستطيع ربك ﴾ [المائدة:١١٢]﴿ هل تستطيع ربك ﴾ أقول : لا مانع من حمل كل قراءة على معناها، وإن حملنا إحداهما على الأخرى فهو من باب بيان النص بنص آخر، وهذا لا إشكال فيه كما سبق .

٧- ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ [القلم:٤٢] أقول : إن هذه الآية مما اختلف فيها السلف، لا لكونها من آيات الصفات، أو مستحيلة عقلاً، كما يقول المتكلمون ، وإنما لأن لفظة« الساق» لم تضف إلى الله -تعالى - ، فبعضهم حملها على المعنى الأعم ، وهو المعنى اللغوي: أي الشدة أو الأمر العظيم ، وبعضهم حملها على ساق الله مستدلاً بحديث أبي سعيد في الشفاعة وفيه قوله ﷺ :« فيكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن»[٢]، وهذا النص وأمثاله شديد الوقع على أهل البدع !! .

وعلى هذا؛ فمن فسر الآية بالمعنى الأول لم ينظر إلى الإضافة، وهذا لا يدل على تأويل نصوص الصفات؛ لأنها ليست دالة على الصفة عنده أصلاً، ومن فسرها بالحديث جعل القطع عن الإضافة من باب التعظيم .

---

(١) انظر كتاب ((صفات الله الواردة في الكتاب والسنة)) (ص١٧٥).

(٢) البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) .

إذن فالخلاف ليس في صفة الساق؛ لأن حديث أبي سعيد في الصحيحين مصرح بها ، وإنما الخلاف في دلالة هذه الآية بعينها ، وسيأتي المزيد بعد قليل .

٨-أما حديث المرض والجوع ، فقد سبق الجواب عنه، وتمثيل الكاتب به دليل على عدم فهمه لمحل النزاع .

قوله(ص٦): ((وأخرج ابن كثير ، عن ابن عباس تأويل الساق بالشدة والكرب، وروي عن مجاهد تأويلها بشدة الأمر، وأسند ابن جرير من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :((يوم يكشف عن ساق : عن نور عظيم)) [(١)] وهذا تأويل بالأخبار الموقوفة والمرفوعة الصحيحة وغير الصحيحة، لا يطعن فيها بعدم الصحة إلا إذا عارضها حديث مثلها أما إذا عورضت بأقوال أهل القرن السابع أوالرابع عشر فهي منيفة عليهما)) .

أقول : إن قوله هذا وبال عليه ، ودليل على جهله بأحاديث نبيه ﷺ ؛ فقد ذكرنا حديث أبي سعيد في « الصحيحين» وفيه : « يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن » فهذا حديث صحيح صريح، يقضي على تطاوله القبيح ، وأما حديث أبي موسى الذي ذكره فهو يعلم ضعفه، فإنه لو لم يعارض لم يكن حجة أصلاً ، فكيف وهو معارض بحديث « الصحيحين» .

---

(١)حديث أبي موسى قال فيه البيهقي في ((الأسماء والصفات))(٢/ ١٨٨): (تفرد به روح بن جناح ،وهو شامي يأتي بأحاديث منكرة لا يتابع عليها ..)، وضعفه ابن كثير في((التفسير)) (٨/ ٢٢٥)، وابن حجر في((الفتح)) (٨/ ٦٦٤) .

وإني لأعجب من هـذا الكـاتب كيـف يحتـج بالأحـاديث الضعيفـة في إثبات عقيدته، مع أنهم يطعنون في الأحاديث المتواترة كأحاديث النزول[١] إن خالفت عقولهم ، فنعوذ بالله من عقيـدة تتجاذبـها الأهـواء، وتتضـارب فيـها الآراء .

أما الأثران عن ابن عبـاس رضـي الله عنـه ومجـاهد فقـد سـبق الكـلام عنهما، هذا على فرض صحتـهما ، فقـد صنـف في ذلـك أحـد الأفـاضل(٢) مصنفاً بعنوان : « السلسبيل الرقراق في تفسير ابن عباس لقوله تعـالى : ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ » وأثبت فيه عدم ثبوتهما ، والله أعلـم ، ولكـني ذكـرت توجيههما، وهو أنهما قصدا تفسير الآية بمفردها ؛لأن الآيـة لم تضـف السـاق إلى الله تعالى ، وأما الحديث فهو صحيح صريح .

وعند التحقيق؛ لا تعارض بين هذا التفسير والحديث؛ لأن كشـف ربنـا -تعالى - عـن سـاقه أمـر عظيـم وشـديد علـى المنـافقين، والكـافرين، لعـدم قدرتهم على السجود لرب العالمين . فتأمل !!! والله تعالى أعلم .

قوله(ص٦): ((وقد رأيت في كتاب ((استحالة المعية بـالذات)) ثـم ذكر تأويل الإمام أحمد لصفة المجيء...)) .

أقول : من خلال تصفحي لوريقات الكاتب لأول وهلة ، تيقنـت تمامـاً ببعده عن المنهج العلمي في البحث والنقل ، ولـو ألفيـت عنـده دقـة وتحقيقـاً لكان ردي هذا شواظاً من نـار ، وتفنيـداً لكـل لفظـة سـطرها هـذا المختـار ،

---

(١) وقـد نـص الأئمـة علـى تواتـره؛ كالإمـام الذهـبي في كتـاب((العلـو)) ((ص٧٣))، والكتاني في ((نظـم المتنـاثر)) (ص١٩١)، وابـن القيـم في ((تـهذيب السـنن)) (٧/ ١٠٨) ،وابـن عبـد الهـادي في((الصـارم المنكـي)) (ص٣٠٤)، انظـر ((شرح حديث النزول))(ص٤٦٥)بتحقيق شيخنا د. محمد بن عبد الرحمن الخميس .

(٢)وهو شيخنا سليم بن عيد الهلالي- وفقه الله-.

ولكني تـهاونت كثيراً في بعض النواحي المنهجية من البحث ، فقد نقل الكاتب هنا عن استحالة المعية مذهب الإمام أحمد ، ولو كان منصفاً متحرياً للحق لرجع إلى أصحاب الإمام أحمد، وكتب الحنابلة الوفيرة لا إلى هذا الكتاب الذي جمع فيه كاتبه –رحمه الله- كل غث وسمين ،دون تمييز ولا تبيين ، فهذا النقل عن الإمام أحمد : رواه عنه حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيباني له مسائل عن الإمام أحمد، ويتفرد ويغرب توفي (سنة ٢٧٣هـ) [1] ؛ لذلك عد محققو الحنابلة هذا النقل من غرائب حنبل؛ لأن جميع من روى المناظرة من الأئمة لم يذكر ذلك مثل: صالح بن الإمام أحمد المتوفى (سنة ٢٦٦هـ) وعبد الله وأبي بكر أحمد بن علي المروزي المتوفى(سنة ٢٩٢هـ)، وقد صرح شيخ الحنابلة الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن شاقلا المتوفى (سنة ٣٦٩ هـ) قائلاً: ((إنه غلط لا شك فيه))[2] .

ثم أقول للكاتب: ألم (تقولوا) : إن السلف كانوا مفوضين جاهلين بمعاني النصوص، فكيف تثبتون الآن أنهم كانوا مؤولين ؟ !، كيف يؤولون ألفاظاً لا يعرفون معانيها ، والتأويل فرع العلم بالمعنى، أم أنهم يهرفون بما لا يعرفون ؟! وبذلك تظهر تناقضاتكم المتتالية .

قوله(ص٦): ((وأما ما ينقل عن أحمد مما يخالف هذا؛ فهو تخرص من صديق جاهل، أو سوء فهم لمذهب هذا الإمام ...)) .

(١) انظر : ((الجرح والتعديل)) (٣/ ٣٢٠) ، ((وطبقات الحنابلة)) (١/ ١٤٣)، ((وشذرات الذهب)) (٢/ ١٦٣) ، ((والسير)) (١٣/ ٥١) .

(٢)١٤٣)، ((وشذرات الذهب)) (٢/ ١٦٣) ، ((والسير)) (١٣/ ٥١) .

(٣)انظر ((إبطال التأويلات)) لأبي يعلى(ص ٦١)عن ((موقف المتكلمين)) (١/ ٥٢٤) .

أقول : قد أثبتنا قول الحنابلة، وأنه يجب أخذ مذهب الإمام من أصحابه، بل إن كتب الإمام أحمد نفسه كلَّها دالة على عدم تأويله ، كما في « الرد على الزنادقة والجهمية»، ثم هذا النقل معارض بما نقل عنه في إثبات المجيء لله تعالى ، فقد نقل عنه عبد الله في « السنة » (٢/ ٥٠٤) أنه روى في رده على الجهمية عن قتادة أنه قال في قوله تعالى :﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة ﴾[البقرة:٢١٠] ، قال : «يأتيهم الله عز وجل في ظلل من الغمام، وتأتيهم الملائكة عند الموت» وهكذا روى عنه أبو طالب المشكاني المتوفى(سنة ٢٤٤هـ)، أنه قال :﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة ﴾ [البقرة:٢١٠] ، ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفاً ﴾ [الفجر:٢] قال أحمد : «فمن قال إن الله لا يرى فقد كفر» .

فاستدل رحمه الله بهذه الآيات على ثبوت الرؤية مما يدل على إثباته للمجيء ، أم أننا نرى قدرته وأمره ، ولا نراه- عز وجل - كما تقول المعتزلة؟ .

فهل عبد الله بن أحمد لا يعرف عقيدة أبيه ، أم أن أبا طالب صاحبه لا يعرف عقيدته ؟ ! والله الهادي إلى صراطه المستقيم .

وبعد هذه الجولة المختصرة يظهر جلياً بطلان قول الكاتب : إن السلف أولوا كتأويل المتكلمين ، وكل ما أورده الكاتب إما خارج محل النزاع ، أي من قبيل جمع النصوص وتفسير بعضها ببعض ، أو كذب مفترى عليهم ، وأما التأويل الذي يقصده المتكلمون فهو عين التحريف المبني على دلالة العقل الضعيف ، وهو اختصاص الزنادقة والجهمية الذين رد عليهم السلف، وقد اطلع الكاتب على جملة من هذه الردود في الكتاب الذي تصدر كرسي الرد عليه وهو « تنبيه الخلف الحاضر» .

وبهذا تبقى كليتنا السالبة سالمة من النقض؛ لعدم الجزئية الموجبة ، بل قد نقل ابن قدامة وغيره إجماع الصحابة على ترك التأويل، انظر «ذم التأويل» (ص ٤٠)، وقد نص على هذا منظرو الأشاعرة كما يعلم الكاتب .. والحمد لله رب العالمين .

قوله(ص ٧):((إن النبي ﷺ لو تتبع هذه المتشابهات لانتفت الحكمة التي في وجود المتشابه في القرآن، ولاستوى العالم والجاهل، والفاضل والمفضول ...)) .

أقول : إن العلماء مجمعون على أن هناك مسائل يسوغ فيها الاجتهاد، وبعضها لا يسوغ فيها أبداً، وهي مسائل الإيمان والاعتقاد ، لذلك تميز السلف من الأئمة الأربعة ومن قبلهم في الفروع الفقهية ، ولم تخصص المؤلفات في الاعتقاد إلا بعد ظهور مقالات المبتدعة، ولو لم تظهر هذه البدع لما ألف شيء منها؛ لأن أحكام الإيمان لا تتجدد، بخلاف الاجتهادات العملية، فلو كانت نصوص الصفات قابلة للاجتهاد والأقيسة لما تركها السلف ، وهم أعلم وأحكم حتى يأتي هؤلاء المتكلمون بتلك الحذلقات العقلية .

قوله(ص ٧)((إن التأويل جارٍ في جميع الأقيسة، والاستنباطات،والاستدلالات، والاجتهادات...))

أقول : هذا القول مباهتة واضحة ، ومراوغة فاضحة ، فإن الكاتب يعلم الفرق الشاسع، والبون الواسع بين الاجتهادات التي لم ينص الشرع على جميع أفرادها ، وإنما أصل لها القواعد، وبين أمور الاعتقاد ، فإن ترك العمليات لنظر المجتهدين فيه تيسير على الأمة، ولا ينبني عليه تضليل ولا تكفير، بخلاف العقيدة ، وخير شاهد على ذلك تسويدكم لألفاظ التكفير لمخالفيكم في كتبكم كما في(ص ٢٠٢)من هذا البحث . ومحال أن تترك

الأمة دون أن تعرف ربها لتفترق وتختلف وتكفر ، وهذا كلُّه مبني على ما سبق فلا نطيل .

ثم قوله :« إن التأويل جارٍ في جميع الأقيسة والاستنباطات » عليه لا له ، فإننا نقول ذلك، ولكن ليس في العقائد قياس ولا استنباطات ، فيكون كلامه مقدوحاً بقادح القول بالموجب ، فالتأويل في جميع الأقيسة ، والأقيسة خاصة بالفروع ، أما العقائد فلا يدخلها قياس؛ لأنها غيبيات، فإنه لا يصح

إثبات شيء أو نفيه عن الله بمجرد القياس ، وليس هذا مقام التفصيل(١) . والله تعالى أعلم .



(١)أنظر تفصيل الأقيسة في حق الله في كتاب ((التوضيحات الأثرية)) (ص١١٨،١١٩).

المسألة الرابعة

المؤول (المحرف) مشبه أولاً ومعطل ثانياً

(قوله ص٧): ((ولا أدري ما الذي حملهم على القول بأنه مشبه؛لأن الألفاظ عندهم لا توهم التشبيه ..)) .

أقول : ذكرت هذه المسألة سابقاً ، وقلنا : إن الظاهر ليس هو التشبيه، وإنما التشبيه احتمال بعيد، ونحن لم نقل إن هذه الآيات كلها نصوص قطعية الدلالة ، وإنما هي ظواهر لها احتمالات بعيدة جداً ، فليراجع أول البحث .

قوله(ص ٧):((ولعل دليلهم عليه هو فراره من التشبيه إلى التأويل، وإذا كان الفرار من الشيء يدل على الاتصاف به، فهم على زعمهم معطلون بفرارهم من التعطيل)) .

أقول : إن في هذا الكلام من التدليس ما هو ظاهر ، فإن الكاتب يعلم أن الأساس في تأويلهم هو اعتقاد التشبيه في نصوص الصفات، فإنهم لم يفهموا من الاستواء إلا استواء المخلوقات ، فلم يعظموا صفات الله على الوجه اللائق به .

فقالوا : يلزم من الاستواء أن يكون الله تعالى إما أكبر من العرش، أو أصغر، أو مساوي ..إلى آخر تصوراتهم المنقوضة في كتب العقيدة السلفية، فهؤلاء قاسوا صفات الله على صفات المخلوقات ، وهذا عين التشبيه، ولو أنهم جعلوا الكلام في صفات الله كالكلام في ذاته لاستراحوا من هذه الشنشنات ، ومثل ذلك قولهم في الرحمة: إنها خور وضعف ، فينبغي تأويلها فأبطلوا عشرات الأدلة الدالة عليها بناءً على تشبيههم أولاً، وهكذا بقية الصفات التي نفوها ، فجعلوا خصائص الله - تعالى - ولوازم صفاته من

جنس خصائص المخلوقات، فاعتقدوا أن كل ما يثبت للمخلوقين من صفات إذا أثبتت لله لزم منها ما يلزم المخلوق ، فحقيقة تشبيههم أنهم لم يعتقدوا اختصاص الله بحقائق الصفات، وإن اتفقت معانيها العامة مع المخلوقين ، وهذا تماماً مثل: السمع، والبصر، والعلم ، وغيرها مما يثبتها الأشاعرة ، فإن الاتفاق واقع بين الخالق والمخلوق في المعنى العام، وإن كان الاختلاف كل الاختلاف في الحقائق والكيفيات، فلله ما يختص بغناه واقتداره ، وللمخلوق ما يليق بضعفه وافتقاره .

فالحاصل أن هؤلاء المعطلة لم يعظموا الله ربهم، حيث اعتقدوا أن إثبات الصفات له تجعله مشابهاً للمخلوق، ثم كروا على النصوص بالإبطال بناء على ذلك الضلال .

ولنا على إبطال قولهم:(إن الإثبات يستلزم التشبيه) عشرات الأدلة ليس هذا محلها .

قوله(ص ٧): ((بفرارهم من التعطيل إلى عبارة موحشة موهمة أشد الإيهام، حتى إنها صارت من المتشابه الذي لا يعلم المراد منه إلا قائله وهي((الإجراء على الظواهر)) .

أقول : إني أسأل هذا الكاتب وأرجو منه أن يجيب إجابة منصف عادل، وقبل ذلك مؤمن عاقل، أيهما أبشع في نظرك: اتهام النصوص بالكفر والإلحاد ، أم بالبيان والرشاد؟ .

فإننا نجري النص على ظاهره الذي يفهمه كل من يفهم الخطاب ، ولا نلتفت للاحتمالات البعيدة ، فإن الظواهر قد ترد عليها بعض الاحتمالات البعيدة ، ولا تكون هي الظاهر ، وإنما لا يرد أي احتمال على النص، وهو

الذي يدل على المراد دون احتمال غيره ،كقوله تعالى : ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ [البقرة:١٩٦] ونحوها .

ولذلك لو سألت العامة واحداً واحداً لما وجدت أحداً يقول إنه يفهم من ظاهر القرآن الكفر، لذلك قال إمامنا الجويني ، وقد كان إمامكم - بعد طول حيرة - : أموت على عقيدة عجائز نيسابور [1] .

وأمثال الإمام الجويني كثير :كالرازي، ، والشهرستاني، والغزالي، وغيرهم. ممن تحير من كلامكم حتى هداه الله إلى ترك هذيانكم ، والرجوع إلى مذهب السلف، وهو الإثبات للمعاني بلا تكييف ، وقد أفردتهم ببحث مستقل، موثق من كتب التراجم والسير والتأريخ ، والحمد لله على توفيقه حمداً كثيراً كما يحب ربنا ويرضى .

ثم إني أتحدى الكاتب أن يأتي لي بقول واحد من السلف، يوافق أي قول من أقوال الأشاعرة : كالظاهر محال ، أو يوهم الكفر ، أو دل العقل على كذا ، أو إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، أو بدعة الكلام النفسي، أو الكسب، أو غير ذلك من العقائد الفاسدة لدى الأشاعرة .

قوله(ص ٧):((ولنسمع الآن إلى حذامي القول عندهم : أحمد بن تيمية ..)) .

أقول لا غرو أن يستهزىء أهل الكلام، بالعلماء وشيوخ الإسلام ، وإني لأسأل هذا الكاتب أي كتاب لابن تيمية قرأ ؟ .

---

(١) انظر ((صون المنطق)) (ص١٨٣)، و((تلبيس إبليس)) (ص٨٤)، ((وشرح الطحاوية)) (ص٢٤٥).

أكاد أجزم جزم عارف بأحوال أمثاله – والأصل التسوية بين المتماثلات – أنه ما قرأ كتاباً كاملاً لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولا يعرف عنه إلا ما يسمعه من آبائه وأجداده، وإن كان يزعم غير ذلك فإني أنصحه أن يقرأ كتاباً واحداً فقط قراءة متأنية بتجرد وإنصاف ، وهو كتاب « الرسالة التدمرية » [١] ، ففيه تناول لهذه الموضوعات ، بصحيح المنقولات، وصريح المعقولات .

وجميع هذه الاستفسارات التي ذكرها الكاتب واضحة من خلال ما سبق تفصيله .

والخلاصة : إن إطلاق القول :« بأن الظاهر محال » إطلاق باطل ومحال ، فالظاهر هو الراجح من الكلام، وهو الموافق لمراد المتكلم عند عدم الصارف ، ولا يجوز نسبة إرادة الكفر إلى الله – عز وجل – فهذا اعتقاد أذناب الجهمية ، مبرأ عنه كل من خضع عقله وقلبه لبارىء البرية ، ممن تبنى العقيدة السلفية .

قوله(ص ٧):(أما كونه معطلاً، فدليلهم عليه أنهم قالوا : إن المؤول لما عجز عن رد ألفاظ الصفات، رد معانيها بالصرف عن الظاهر إلى التأويل ..) .

أقول : إن تأويلات هؤلاء المتكلمين ليست مبنية على مقتضى الأدلة والقرائن ، وإنما هي خاضعة لحكم العقل كما سبق ، فسأذكر أمثلة ،تأملوا من خلالها صريح التعطيل ،والتكذيب لكلام الجليل :

---

(١) ولي عليه شرح مطبوع قيدته بتوفيق الله تعالى بعد كتابتي للطبعة الأولى من هذا الكتاب ، وأسميته:((التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية)) .

١-فالله تعالى يقول : ﴿ درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفوراً رحيماً ﴾[النساء:١٩٦] ويقول : ﴿ أولئك يرجون رحمة الله والله غفور رحيم ﴾ [البقرة:٢١٨] ، والنبي ﷺ يقول : « إنما يرحم الله من عباده الرحماء » [١] وهم يقولون : لا يرحم ولا يوصف بالرحمة ، فتأملوا هذا التعطيل .

٢-والله تعالى يقول : ﴿ وغضب الله عليه ولعنه ﴾ [النساء:٩٣] والنبي ﷺ يقول :« إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله » [٢] متفق عليه . وقوله ﷺ عن ربه: « إن رحمتي غلبت غضبي» [٣] متفق عليه ، وهم يقولون : لا يغضب، ولا يوصف بالغضب .

٣-والله تعالى يقول : ﴿ رضي الله عنهم ﴾[البينة:٨] ويقول : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين ﴾[الفتح:١٨] ويقول ﷺ :«إن الله يرضى لكم ثلاثاً» [٤] رواه مسلم، وهم يقولون : لا يرضى، ولا يوصف بالرضى .

٤-والله تعالى يقول ﴿ إن الله يحب المحسنين ﴾ [البقرة:١٩٥]، ﴿ إن الله يحب المقسطين [الحجرات:٩] ، ﴿ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾ [البقرة:٢٢٢]، ﴿ إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ﴾ [الصف:٤] ، وهؤلاء يقولون : لا يوصف بالمحبة، ومحال أن يحب أحداً.

٥-والله تعالى يقول : ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ [ص:٧٥] ، وهم يقولون : لم يخلقه بيديه، وإنما هي القدرة .

٦-والله تعالى يقول : ﴿ الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥] في سبع مواضع من القرآن وهم يقولون : لم يستو ، ويستحيل أن يستوي .

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (١١/ ٩٢٣) .

(٢) البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) .

(٣) البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١) .

(٤) رواه مسلم (١٧١٥) .

٧-والله تعالى يقول: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ [التوبة:٦] ويقول: ﴿يسمعون كلام الله ﴾ [البقـــرة:٧٥] ويقول: ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾[الفتـــح:١٩] ، وهـم يقولـون : ليـس هذا كلام الله ، إنما هو عبارة عن كلامه ، فانظروا إلى هذا التحريف والإلحاد، والزيغ عن سبيل الرشاد .

٨-والله تعـالى يقــول : ﴿ هـل ينظـرون إلا أن يأتيهـم الله في ظلل من الغمـام والملائكـة﴾ [البقرة:٢١٠] ويقول : ﴿ هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك ﴾ [الأنعام:١٥٨] ، ويقول ﴿ وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾ [الفجر:٢٢] ، وهم يقولون : لا يجيء ولا يأتي ، وقد قال الإمام أبـو الحسن الأشعري - الذي ينتسبون إليه زوراً وبــهتاناً: « وأجمعـوا أن الله -عـز وجل - يجيء يوم القيامة »[١] .

٩-والله تعالى يقول : ﴿ فعّال لما يريد ﴾ [البروج:١٦] و يتمـدّح بذلـك ، وهم يقولون : محال أن يفعل ما يريد؛ لأنه لا ينزل، ولا يجـيء، ولا يغضـب، ولا يرضى، ولا يحب، وغير ذلك .

١٠-والنبي ﷺ يقول : « ينزل ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلـة حـين يبقـى ثلث الليل الآخر؛ فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، ومن يسألني فأعطيـه ، ومن يستغفرني فأغفر له»[٢] ، وهـم يقـولون : لا يـنزل، بـل محـال عليـه أن ينزل، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقد ألف الإمــام الـدار قطـني مصنفـاً خاصـاً بـالنزول ، وهـو مطبـوع بتحقيق د. علي الفقيهي .

---

(١) ((رسالة إلى أهل الثغر)) (ص ٢٢٧).

(٢) سبق تخريجه وبيان أنه متواتر.

فبعد هذا وعشرات الأمثلة على نفيهم لصفات البارىء ألا يكونون معطلة لصفاته ؟ .

إن الجواب الذي لا ينبغي لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتجاوزه هو أنهم معطلة، بل ملحدة في آيات الله وصفاته ، كيف لا، والله تعالى يتمدح بقوله: ﴿ فعال لما يريد ﴾ [البروج:١٦] وهؤلاء يقولون محال عليه أن يفعل ما يريد !! فنعوذ بالله من هذا التكذيب والتعطيل .

قوله(ص٨): (فقد أوّل جم من الصحابة قوله ﷺ : ((لا يصلي أحد منكم العصر إلا في بني قريظة)) وماذا يقول في تأويل أبي حنيفة قوله تعالى ﴿ فإطعام ستين مسكيناً ﴾ إلى غير ذلك .

أقول : قد سبق اعتذارنا عن استدلالات الكاتب، بأن مردها إلى الجهل بمقتضى كلام العرب ؛ فقد قلنا: إن العرب تستخدم ألفاظاً مقترنة بقرائن تدل على المراد ، إذا كانت تحتمل أكثر من معنى ، فهنا قرينة الحال هي التي دلت بعض الصحابة على أن أمر النبي ﷺ ليس لوجوب الصلاة هناك ، وإنما مراده الإسراع ، بينما البعض الآخر تمسك بمطلق أمره ﷺ ، وهذا كثير في الفروع الفقهية ، ونحن لسنا بظاهرية ، وإنما ننظر إلى مجموع النصوص ودلالاتها ، ونجمع بينها لاستخراج الحكم ، ومتى لم يوجد صارف عن الظاهر أبقينا الظاهر دون تحكيم للعقول ، وهذا هو الذي نص عليه الإمام الشافعي كما سبق .

فمثلاً أدلة علو الله على خلقه كثيرة، منها التعبير بالعلو، ومنها الفوقية، ومنها نزول الأشياء منه، ومنها صعود الأشياء إليه ، ومنها الإسراء والمعراج، ودلالاتها متنوعة ، ولا دليل على صرف هذه الدلالات، فتبقى على ظاهرها دون تحكيم العقول .

أما تأويل أبي حنيفة فهو غير مقبول؛ لعدم القرينة التي صرف بها ظاهر النص ، ولكن ذلك لا ينبني عليه تعطيل لصفات الله تعالى؛ لأن النص ليس عن الصفات أصلاً ، فلا أدري ما الذي سوغ للكاتب أن يمثل بهذه الأمثلة البعيدة جداً ؟ صحيح أن كل من أوّل نصاً من النصوص بلا دليل يعتبر آثماً - إن تعمد ذلك -؛ لأنه نوع من التحريف، ولكن إذا كان مجتهداً أوصله اجتهاده إلى ذلك، فهو معذور بإذن الله تعالى ، ولا يكون المؤول معطلاً إلا إذا كان النص متضمناً لصفات الله تعالى ، ومصطلح التعطيل أطلقه السلف على من نفى صفات الله ، كما نقل عنهم العلامة بداه في كتابه ((تنبيه الخلف)) وقد اطلع الكاتب على ذلك، ولا أدري ما اعتراضاته هذه؟ هل هي على السلف أم على من ؟ ! .

قوله(ص٨): ((ألفاظ الصفات وغيرها سيان في باب النفي والإثبات؛ لأنها كلها من عند الله)) .

هذا تمحل من الكاتب؛لأنه يعلم في قرارة نفسه أننا أكثر الناس تعظيماً للوحيين ، ولم يأت هذا التفريق بين النصوص الصالحة في الفروع، وغير الصالحة في الأصول ، إلا من الأشاعرة المتكلمين ، وإن كان يقول : إن كل نص صحيح فهو حجة، فيكون الكاتب معنا في هذه المسألة، والحمد لله .

ونحن نقول : النافي لنصوص الصفات بالإضافة إلى تحريفه للنص، فإنه عطل الله تعالى عن صفاته؛ لأن الصفات هي مدلولات هذه النصوص، والنافي لغير هذه النصوص يلحقه الإثم مع العمد، وهناك فرق آخر، وهو أن باب الصفات توقيفي لا تدخله الأقيسة والعقول، بخلاف العمليات والمعاملات؛ فإنها خاضعة للاجتهادات .

قوله(ص٨) : ((وبما قدمنا؛ علمنا أن المؤول ليس معطلاً ولا مشبهاً، وإنما سلك مذهباً في المتشابه من مذاهب علماء أهل السنة الثلاثة :

الأول : مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وهو : إمرارها على ما جاءت، مفوضاً معناها إلى الله تعالى ...

الثاني : وهو مذهب إمام الحرمين وجماعة كثيرة من العلماء:جواز تعيين التأويل للمشكل ...

الثالث : للإمام أبي حنيفة والإمام الأشعري كما في((الإبانة)) : أنها صفات تليق بجلاله وكماله، ثابتة وراء العقل، ما كلفنا إلا اعتقاد ثبوتها))

أقول : المتدبر للكلام الأخير للكاتب يجد أنه قد رُد عليه سابقاً إما ضمناً أو تصريحاً ، أما تقسيماته لأهل السنة إلى ثلاثة مذاهب، فهو باطل مبني على عدم الاستقراء التام لمصنفاتهم ، وإنما هو عفو خاطر، واستقراء ناقص ، والقسم الأخير هو الذي يمثل المذهب الحقيقي لأهل السنة من السلف الصالح ، وهو الإيمان بهذه الصفات كما تليق بالله من غير تشبيه ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، وهو المذهب الذي رجع إليه الإمام أبو الحسن الأشعري أخيراً كما في كتبه الثلاثة :

١- « رسالة إلى أهل الثغر» .

٢- « الإبانة» .

٣- « مقالات الإسلاميين» .

والحمد لله أن الكاتب عد هذا المذهب من مذاهب أهل السنة ، أما ما ذكره من أن السلف كانوا مفوضة للمعاني ، فقد أبطلناه ، بل هو أبطله هنا بنفسه

فهل يليق أن يكون أبو الحسن الأشعري وأبو حنيفة وغيرهما مؤمنين بهذه الصفات، مثبتين لها، عالمين بمعانيها ، ويكون السلف من القرون الثلاثة جاهلين بمعانيها، معتقدين خلاف ظاهرها، دون برهان من الله ؟ .

ثم أقول للكاتب: ما دمت تعتقد أن هذا المذهب -أي الثالث- هو من مذاهب أهل السنة ، فلماذا الرد على كتاب« تنبيه الخلف»وهو لم يقرر إلا ما يوافق هذا المذهب ؟ ! وهو إثبات الصفات من غير تكييف ولا تحريف.

أرى أن الكاتب لم يضبط عقيدته بضابط ، بل هو متخبط خالط ، نسأل الله لنا وله الهداية والتوفيق ، والفهم الشامل الدقيق ، وأن يجمعنا وإياه على الحق والهدى ، ويجنبنا سبل الزيغ والردى .



المسألة الخامسة

الحقيقة والمجاز

هذه المسألة مما كثر فيها النزاع بين علماء الإسلام ، فأنكر التقسيم جماعة ، منهم العلامة ابن خويز منداد المالكي ، وابن داود الأصبهاني ، وجماعة من الظاهرية ، والإمام ابن القيم ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، والعلامة محمد الأمين الشنقيطي صاحب « الأضواء » ، وأجازه الجمهور .

والذي يظهر لي من خلال النظر في الأقوال وأدلتها: أن الخلاف لفظي ، فإن التزم القائلون بالمجاز، الشروط التي وضعوها للحمل عليه، لما استطاعوا أن يحرفوا تحريفاتهم هذه ، ولكنهم لما تلاعبوا بهذه الألفاظ، وموهوا بها على العوام ، وألبسوا عليهم دينهم، ولم يلتزموا بما وضعوه من شروط، أبطله لهم النافون سداً للذريعة .

والمسألة طويلة الذيل وكان بودي أن أذكر خلاصة مفيدة في المسألة، من حيث نشأة هذا التقسيم، وتعريفه، وأنواعه ، وشروط حمله ، وأدلة المجيزين، وخمسين دليلاً للمانعين ، كما في« الصواعق المرسلة » لابن القيم، وبيان أن الخلاف لفظي ، وأن من أنكره أراد إغلاق باب التحريف .. ولكن المجال لا يسع ، وعليه فلا يفيد كلام الكاتب في هذا الموضوع، ولكني سأفند بعض الأباطيل التي بناها عليه :

قوله (ص ٩):((قسموا الحقيقة: إلى حقيقة لغوية، وشرعية، وعرفية. وكلها معلومة الكيفية، وأنتم تعلمون أن هذه الألفاظ مجهولة الكيفية ، فكيف تسمونها حقيقة ؟ مع الجهل بكيفيتها...)) .

أقول : ما زال الكاتب يموه بتلك الشبهة التي أبطلتها من أصولها، واجتثثتها بالحق من جذورها ، وهي أن الجهل بالكيفية جهل بالمعنى ، ولكنه حورها وطورها، فأقول له :

سبق مثال الجنة، والروح، والصفات التي تثبتونها كالعلم، والإرادة، والكلام .

فهل هذه الأشياء مجاز عندكم ؟ إن قلتم: نعم. علمنا كذبكم في زعمكم أنكم تثبتون هذه الصفات السبع ، وعلمنا تكذيبكم لآيات اليوم الآخر ، لأن المجاز استخدام اللفظ في غير ما وضع له ، فلا تكون هذه المعاني الظاهرة مرادة ، وإن قلتم: إنها ليست مجازاً، بل حقيقة. ألزمتكم بما ألزمتمونا به، أم أنكم تحلونه عاماً وتحرمونه عاماً ؟! ، إذن معاني هذه الصفات معلومة وكيفيتها مجهولة ، كما أن معنى العلم، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة،والحياة معلوم ، وإن جهلنا الكيفيات .

قوله(ص١٠):((فمثلاً: مثبتو الجهة تمسكوا بظاهر آيات فوق..)) .

أقول : لفظ الجهة لم يرد في الكتاب ولا في السنة ، وإنما أدخله المتكلمون لتعطيل صفة العلو لله -تعالى- ، فلم يرد نص بنفيها ولا إثباتها، فهو من الألفاظ الحادثة: كالجسم، والعرض، والجوهر، وغيرها . وموقفنا منها الإعراض عن اللفظ نهائياً، والاستفصال عن المعنى المراد ، فإن كان حقاً أثبتناه، وعبرنا عنه بالألفاظ الشرعية ، وإن كان باطلاً نفيناه عن الله تعالى، فإن أردتم بلفظ الجهة شيئاً عدمياً -أي نسبياً إضافياً - فالله تعالى فوق العالم عالٍ عليه، مستو على عرشه، كما جاءت به الأخبار، وتواترت به الآثار، وصنفت فيه الأسفار، وهذا مراد من أطلق القول بالجهة ، وإن أردتم أنها شيء وجودي مخلوق فالله -تعالى- منزه عن الحلول في المخلوقات.

فنحن لا نثبت هذه اللفظة ابتداءً ، ولكن نثبت ما أثبته الله لنفسه من العلو والفوقية ، فنحن والحمد لله لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه ، وما وصفه به رسوله ﷺ .

أما تمسكنا بظاهر آيات«فوق» فللإجماع على دلالتها ، وعدم الدليل الصارف لظاهرها ، وإني لا أزال أتحدى الكاتب، وعامة الطائفة الأشعرية، أن يأتوا لي بإمام واحد من أئمة السلف، أنكر صفة العلو لله تعالى، بل إن عندنا ما يزيد على الألف نقل بإسناده عن الصحابة والتابعين ، وأئمة الدين، وقبل ذلك عن رسولنا الأمين، في إثبات هذه الصفة، وتبديع كل من أنكرها، بل وتكفيره ، كما في كتب الحديث، والتفسير، والسير، والآثار، بل صنفت فيها مصنفات مفردة للأئمة الكبار يعلمها هذا الكاتب، بل إن جميع أدلة النقل، ودلالة العقل، والفطرة تؤيد هذه الصفة ، أما الفطرة فهي تلك الضرورة التي يجدها المخلوق بالتوجه إلى السماء، والعلو في دعائه وعند حاجته ، وهي التي أفحم بها الهمذاني الإمام الجويني حتى قال : حيرني الهمذاني [١] .

وأما العقل فبطريق الشرطية المنفصلة ،أقول : إن الله لما خلق العالم، فإنه إما خلقه في ذاته أو خارج ذاته ، والأول باطل ، والمقطوع به أنه خلقه خارج ذاته تعالى ، وبذلك تبطل عقيدة الأشعرية القائلين: (إنه لا داخل العالم ولا خارجه)، موافقين في ذلك مقولة الفلاسفة الملاحدة ، ثم نقول : هل جعل العالم أسفل منه أو أعلى منه ؟ إن قلتم : إن العالم أعلى منه؛ فقد خالفتم جميع شرائع السماء ، فلم يبق إلا أنه فوق العالم لا محالة ، وهذه نتيجة هذا السبر والتقسيم .

---

(١) ((في الطبقات)) (٥/ ١٩٠)، و((سير أعلام النبلاء)) (١٨/ ٤٧٥) ، و ((العلو)) (١٨٨) وغيرها .

وكان الأولى بنا أن لا نأتي بهذه الطرق العقلية ، ولكن ماذا نفعل مع من عادى النقل ووالى العقل ؟! ، وكما قيل : « آخر الدواء الكي» وليس في هذا محذور شرعي، كما سأبينه لاحقاً بإذن الله .

أما آيات المعية :

فقد ذكرنا أن لفظة (مع) لا تدل في أصل وضعها إلا على مطلق المقارنة ، ولا تدل على المخالطة [(١)]، وإنما هي بحسب ما تضاف إليه ، فهي ليست مثل لفظ (استوى) ، (علا) ، (فوق) فإذا قلت مثلاً : فلان مع فلان في مذهبه ، فهذا لا يعني الاختلاط، بل قولنا (في مذهبه) دليل على حقيقة هذه المعية ، كذلك لو قلنا :(القمر مع المسافر) فهذا لا يعني أنه معه يسير مجاوراً له ، وهكذا آيات المعية فإنها تدل على مطلق المقارنة ، والسياق يدل على حقيقة هذه المقارنة ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿لا تحزن إن الله معنا فأنزل الله سكينته عليه﴾ [التوبة:٤٠] فقوله (معنا) يدل على مطلق المقارنة، ثم قوله: ﴿ فأنزل الله سكينته عليه﴾ [التوبة:٤٠] دلَّ على أنها معية نصرة وتأييد، وإلا فلو كان الله معهم مخالطاً لهم ، فلماذا أنزل سكينته، وهي منه، وهو مخالط لهم ؟! .

إذاً آيات المعية على ظاهرها اللغوي ، وإن قلنا تنزلاً: إنها مؤولة؛ فنقول :هي مؤولة بإجماع السلف وبدلالة السياق، والأدلة الدالة على العلو [(٢)] .

ومثلها آيات القرب، أما آيات الفوقية والعلو، فليس عندنا لها صارف، ولا قول لإمام سلفي مخالف ، فتبين الفرق لكل منصف عارف ، وألجم كل متكلم مجازف .

---

(١) انظر ((معجم مقاييس اللغة)) (٥/ ٢٧٤) .

(٢)وللتوسع في مسألة المعية انظر((الحجة في بيان المحجة)) للأصبهاني(٢/ ٢٩١) .

وبعد هذا البيان المختصر جداً، لا يلتفت إلى هذا النقل الذي نقله؛ فإنه عديم الفائدة، فهو مجرد حشو عليل، مجرد عن الدليل ، ولا يلزمنا قول أحد إلا بنص التنزيل .

قوله(ص ١١): ((لقد قالوا في هذا المحل مقالة متناقضة ، وهي قولهم : لله جهة لائقة وهم بدلوا كلمة((فوق)) بكلمة ((جهة)) ولا يقولون إنهم مبدلون)) .

سبق التفصيل في الصفحة السابقة عن لفظة« الجهة» وأننا لا نذكرها لله كصفة له ، وإنما نستفصل عن المراد منها في باب المناظرة ،إذا لزم من نفيها نفي علو الله على خلقه .

ولا أظن أن أحداً من السلفيين قالها بهذا الإطلاق الذي ذكره الكاتب، ولعله لم يفهم مرادهم .

أما زعمه أننا أبدلنا كلمة (فوق) بكلمة (جهة) فهو والله افتراء علينا، وإنا خصماؤه يوم الحشر عند رب العرش ﴿ إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم ﴾ [النور:١٥] بل أنتم معشر المتكلمين أحدثتم هذه الكلمة وغيرها :كالحيز، والمكان، والجسم، والجوهر؛ لتنفوا بها العلو ، كما أحدثتم كلمة استولى؛ لتنفوا بها الاستواء .

وإني والله لأشفق على هذا الكاتب، وهو يورد كل ما تعلمه من: نحو، وأصول ، ومنطق. ليعارض به الثابت المنقول ، هل أصبحت جميع العلوم عندك هي هذه القواعد البدائية ، أليس هناك من العلوم ما تقف عندها العقول عاجزة وهي الغيبيات ، ولماذا سميت غيبيات إن كانت تدرك بهذه الأوليات ؟! إن الحقائق المختصة بالله – تعالى – وصفاته لا تدرك بالنحو،

ولا بالمنطق، ولا بالأصول ، ولا يجوز الخوض فيها بمحض العقول﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ فقف يا أخي معظماً للنقول، واستعن بهذه العلوم على معرفة ما جاء به الرسول، وجانب الجدل والخصام والفضول .

قوله(ص ١١): ((كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ...)) .

يدور الكاتب في جميع نقاطه حول مسألة واحدة كنت قد قررتها سابقاً، وهي جواز التأويل لدليل صحيح، ومقتضى صريح؛ لأنه يصبح بمنزلة البيان والتفسير، ففي هذا الحديث آخر الحديث دال على أن الله - تبارك وتعالى- لا يكون هو العبد؛ لأنه قال :« ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه» [١] فهذا يدل على عدم الحلول - تعالى الله عن ذلك؛ لأنه أثبت سائلاً وهو العبد ، ومجيباً وهو الله _ تعالى _ فإذا سمى الكاتب هذا المعنى مجازاً، فهو كما سبق في التأويل، ولا مشاحة في الاصطلاح ، ومن سماه حقيقة فباعتبار مجموع النص ، فبهذا التوجيه يترجح ما قلته سابقاً ، وهو أن النزاع في هذا التقسيم لفظي .

قوله(ص١١):((مرضت فلم تعدني، فهل قوله: (مرضت) حقيقة أم مجاز؟ فمن قال: إنها مجاز. خصم ، ومن قال: حقيقة. كفر مرتين بنسبته إلى الله مالا يليق، وبتكذيبه لما في الحديث القدسي من أن المعنى بذلك مرض العبد الفلاني . .)) .

أقول : انظروا كيف يسارع هؤلاء المتكلمون في تكفير الموحدين، دون تثبت ولا بينة، وهذا هو دأبهم ، وهذه هي طريقتهم في كتبهم ، ولو استخدمنا منهجهم لكانوا هم أول الداخلين تحت هذه الكلمة ؛ لأن الذي

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٦٥٠٢) عن أبي هريرة .

يكذب كلام الله تعالى ويقول: إن العقل يحكم عليه بالبطلان، لهو أحق بالكفران ، فكما سبق فإن الله- تعالى- يقول عن نفسه معظماً ذاته واصفاً نفسه بالمبالغة والتقديس: ﴿ فعال لما يريد ﴾ [البروج:١٦] وهؤلاء يقولون : محال أن يفعل ما يريد !! .

فأقول للكاتب : سبق الجواب عن هذا الدليل ، وقلت الآن : إن الخلاف لفظي ، فكيف تحكم على المخالف لك خلافاً لفظياً بالكفر ؟ ، إن من قال : إنه مجاز نظر إلى قوله « مرضت» ، ومن قال: إنه حقيقة. نظر إلى مجموع النص، وقوله : « مرض عبدي» وهذا الفريق لا يرى التقسيم إلى حقيقة ومجاز أصلاً ، وإنما يقول: هناك حقيقة ظاهرة وحقيقة تعرف بالقرائن والكل يسمى عنده حقيقة ، ولا نزاع في الاصطلاح ماداموا متفقين على أن المراد من الحديث« مرض عبدي » ليس أن الله تعالى هو الذي« مرض» فتدبر هذا جيداً وتأنّ في أحكامك ، وارفق بجميع المسلمين،كما ترفق بأشياعك .

وبهذا المختصر لا أظن أنه بقي للكاتب متعلق يتعلق به للطعن في عباد الله المؤمنين، والحمد لله رب العالمين .

وانتهت مسائله الخمس ، وأنتقل الآن إلى الرد على بعض ملاحظاته التي كتبها مستعيناً بالله تعالى .

❁❁❁



ذكر الملاحظة الخامسة (ص١٣) بقوله : ((أنهم يدعـون السـلفية، ثـم نراهم يؤلفون في علم الكلام ...)) .

كل ما سبق من كلام الكاتب تكرار ، ولي على هذه الملاحظة مأخذان :

الأول : تواتر عن السلف ذم الكلام وأهله، وقد جمعت من ذلك الكثير في بحث مستقل موثق ومحقق ، ثم بينت حكم الرد على المتكلمين بمصطلحاتهم ، فأيدت الجواز بأدلة كثيرة ، فإن من كتب من السلفيين في الكلام لم يكتبه ابتداء ، إنما اضطرهم إلى ذلك تغرير المتكلمين لعوام المسلمين، فكان لا بد من رد بهتانهم ودفع شبهاتهم ، فإن الرد على أهل الزيغ والبدع من ضروريات هذا الدين ، ومن تمام النصح للمسلمين ، فإذا لم يرتدع هؤلاء بأدلة الشرع ألزمناهم بما يلتزمونه، مما ورثوه عن مشائخهم من تنظيرات فلسفية، وتأصيلات كلامية ، ماداموا لا يرجون لكلام الله وقاراً ، ولا يجعلون لسنة رسوله ﷺ مقداراً ، فإذا جاز رد ضلال اليهود والنصارى بالتوراة والإنجيل، فهؤلاء من باب أولى ، قال الإمام الدارمي : « قد كان من مضى من السلف يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه، وقد كانوا رزقوا العافية منهم، وابتلينا بهم عند دروس الإسلام وذهاب العلماء، فلم نجد بداً من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق» [1] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :((فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب

(١) ((الرد على الجهمية)) للإمام الدارمي (ص٢٣)بتحقيق بدر البدر .

العلم والإيمان ، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور ، وطمأنينة النفوس ، ولا أفاد كلامه العلم واليقين)) [(١)] .

إذن السلف ذموا الخوض في الكلام لمن ركن إليه ، وظن الحق فيه، وقرر عقيدته بناء عليه ، أما من نظر فيه نظر المنكر ، فلا شك في جوازه، بشرط أن يكون عارفاً قادراً على حل شبهاته ، مسلحاً بالوحي المنزل المرفوع، وهذا ثلج اليقين، وتمام النصح للدين .

الثاني : ثم هل يتبرأ الكاتب من النسبة إلى السلف ؟ إن قال: نعم؛ فقد أراحنا ، فإن آراءه في هذا البحث تدل على ذلك، فإنه هجر جميع أقوال السلف وانتقى منها ما يوافق هواه، ولم يستطع توجيه أي نقل وُجّه إليه ، بل إن جميع ما أورده من مسائل لم يستدل عليها من الوحيين، وإنما كان قصارى جهده أن يحرف ما أورد عليه، أو يقتنص ما يظنه يسعفه ، والله المستعان .

وإن قال : إنه مع السلف، ظهر تناقضه؛ لأنه ينهى السلفيين عن الخوض في الكلام؛ لأن السلف نهوا عنه ثم يجوِّزه لنفسه ، فإن كان يرى جوازه في معرض الرد ، فلماذا لا يجوزه لنا كذلك ؟ وإن كان يرى عدم جوازه فكيف ينتسب إلى السلف ثم يخالفهم في طرق تقرير عقيدتهم ؟! .

قوله(ص ١٣)((الملاحظة السادسة : أنهم يقولون إن هذه الصفات من باب واحد، وأنها على الحقيقة...)) .

ذكر آيات العلو ، وقد تكلمنا عنها فلا نعيدها .

---

(١) ((درء تعارض العقل والنقل)) لابن تيمية (١/ ٣٥٧) ، وقد أبلى شيخ الإسلام في هذا الميدان بلاء مشهوراً مشكوراًأفرد على الرافضة والقدريةفي ((منهاج السنة))، وعلى النصارى في ((الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح)) وعلى الباطنية والفلاسفة في ((بغية المرتاد)) ، وعلى المناطقة في ((الرد على المنطقين))، وعلى المعتزلة والأشعرية في ((درء التعارض)) ، بل على جميع أصناف البدع في مختلف كتبه .

ثم ذكر صفة اليدين : وأنها أتت مفردة، ومثناة، ومجموعة . فأقول : نحن نثبت لله -تعالى - يدين تليقان به، من غير تمثيل، ولا تعطيل ، وأدلة ذلك ما يلي :

قوله تعالى : ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ [ص:٧٥] وقوله : ﴿بل يداه مبسوطتان ﴾ [المائدة:٦٤] ومن السنة قوله ﷺ : « وكلتا يديه يمين» [١] وقوله ﷺ :« ثم يأخذهن بيده اليمنى .. ثم يطوي الأرضين بيده الأخرى » رواه مسلم[٢] ، وقوله ﷺ : « والخير في يديك » متفق عليه [٣] .

فبناء على هذه النصوص نص علماء السلف على أن لله يدين تليقان به، وممن نقل الإجماع عليه الإمام أبو الحسن الأشعري في « رسالته إلى أهل الثغر» (ص ٢٢٥)حيث قال :« وأجمعوا على أنه -عز وجل- يسمع ويرى، وأنه له تعالى يدين ..» ، وقال إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ١١٨) « باب ذكر إثبات اليد للخالق البارئ - جل وعلا - والبيان أن الله - تعالى - له يدان كما أعلمنا في محكم تنزيله» ، وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي(المتوفى سنة ٣٧١هـ)في «اعتقاد أئمة الحديث» (ص٥١) :« وخلق آدم عليه السلام بيده، ويداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء، بلا اعتقاد كيف يداه؛ إذ لم ينطق كتاب الله - تعالى - فيه بالكيف» .

وقال الإمام ابن قتيبة المتوفى(سنة٢٧٠ هـ)في كتاب « الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمعطلة » (ص٢٨)ما نصه: فنحن نقول كما قال

---

(١) رواه مسلم في((صحيحه)) رقم (١٨٢٧) .

(٢) أصله في مسلم (٢٧٨٨)، ورواه أبو داود (٤٧٣٢) بهذا اللفظ .

(٣) البخاري (٧٤١١)، ومسلم (٢٨٢٩) .

الله تعالى، وكما قال رسوله، ولا نتجاهل ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه على أن ننكر ما وصف به نفسه ، ولكنا لا نقول كيف اليدان؟ وإن سئلنا نقتصر على جملة ما قال، ونمسك عما لم يقل ... » فتأملوا هذا الكلام الفريد !! .

وأكثر من ذلك في « أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للإمام اللالكائي (٣/ ٤١٢) فليراجعه من أراد الحق، فلا مجال للاستقصاء هنا .

أما قوله : وردت اليد بالإفراد والجمع؛ فنقول : نعم ، والكتاب والسنة يفسر بعضها بعضاً ، والإفراد يطلق ويراد به التثنية في لغة العرب ، وشواهد ذلك كثيرة يعرفها الكاتب ، ولكن العكس الذي قال به الأشاعرة،وهو إطلاق التثنية وإرادة المفرد ، فهو الذي لم تعرفه العرب ، فإنهم قالوا في قوله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ [ص:٧٥] أي بقدرتي ، فجعلوا التثنية دالة على المفرد ، ولنا في إبطال هذا التأويل عشرات الأدلة .

أما الجمع الوارد لليد فهو من باب التعظيم، فإنه يجوز إطلاق الجمع على المثنى كما في قوله تعالى : ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ [التحريم:٤] وهما قلبان فقط ، إذن صرحت الآيتان بأنهما يدان ، وصرحت الأحاديث بأنهما يدان كذلك ، وهذا في موضع البيان ،لا في مقام التعظيم والامتنان ، فقوله: « وكلتا يديه يمين» (١) ، وقوله:« والخير في يديك » (٢) ، كل هذه نصوص تدل صريحاً على التثنية، ثم عندنا أقوال السلف في ذلك، وهم أعلم وأحكم.

أما صفة العينين :

فقد قال الكاتب(ص١٤): ((بأي كتاب أم بأية سنة أثبتوها..)) .

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

أقول عدم العلم ليس علماً بالعدم ، فإذا كان الكاتب جاهلاً فلا يلزم منه عدم ثبوت الشيء في نفس الأمر، فعندنا على إثباتها أدلة كثيرة، وأقوال للسلف الصالح وفيرة، منها :

١- قوله ﷺ في حديث أنس رضي الله عنه : «إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور، وأشار إلي عينيه ، وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى» أخرجه البخاري (٧٤٠٧)، فهل كان النبي ﷺ مجسماً بإشارته إلى عينيه لإثبات معنى الصفة ؟ وأزيدك برهاناً على أن الحديث إثبات للعينين ، هل تعرف أين أورده البخاري ؟ لقد أورده في كتاب التوحيد من« صحيحه» وتحت باب قول الله - تعالى - ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ [طه:٣٩] فما رأي الأشاعرة في إمام المحدثين وأمير المؤمنين البخاري ؟ هل هو مجسم أيضاً؛ لأنه فسر العين في الآية بالعين في الحديث ؟ والحمد لله حمداً لا يَريث .

٢-وأقطع حجة الكاتب بحديث أبي هريرة الثابت عند أبي داود (٣/ ٣٧)((أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿ إن الله كان سميعاً بصيراً ﴾ [النساء:٥٨] فوضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينيه)) قال أبو داود تحت هذا الحديث : « وهذا رد على الجهمية» ، فأي كتب سنة اطلع عليها الكاتب ؟! وهذه أصول كتب الحديث وتعليقات مصنفيها عليها تصرح بما نقول ،ونعتقد، والحمد لله على توفيقه.

٣- أما آثار السلف؛ فقد بوب الإمام أبو الحسن الأشعري في « الإبانة » (ص ٤٠)، - وقد أثبت الكاتب أن هذا الكتاب يقرر فيه الإمام أبو الحسن عقيدة أهل السنة- ، قال : (باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين) ثم ذكر أدلة كل صفة .

وقال إمامنا السلفي عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى(سنة ٢٨٠هـ) راداً على إمامكم الجهمي بشر المريسي « ففي تأويل قول رسول الله ﷺ : إن الله ليس بأعور . بيان أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور» (ص ٤٠٦) فانظروا مدى مشابهتكم لبشر المريسي، الذي رد عليه عامة أئمة السلف .

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب « التوحيد» (١/ ٩٧) :« نحن نقول لربنا الخالق عينان يبصر بهما » وبوب الإمام اللالكائي في« شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (٣/ ٤١٢) باب سياق ما دل من كتاب الله- عز وجل - وسنة رسوله ﷺ على أن من صفات الله -عز وجل - الوجه والعينين واليدين. وأورد أقوال الأئمة في ذلك ، فماذا تريدون بعد الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة؟

وأخيراً قوله(ص ١٥): (هل يحصل التنزيه بلا كوجوهنا ؟) .

أقول : يحصل التنزيه بإثبات الصفة ، ونفي المماثلة، وهو قول عامة السلف، كما في الكتاب الذي رد عليه هذا الكاتب ، وزعم الكاتب بأننا إذا ألزمناه بالعلم والسمع والكلام فسيلزمنا بالمرض والجوع. وردي عليه من وجوه :

الوجه الأول : ذكر الكاتب لمسألة المرض والجوع ومحاولته إلزامنا بها مجرد تفلت من قبضة النقول ، وعناد ومماطلة لصريح العقول ، دليل على إعلان إفلاسه وتخبطه وانتكاسه، فإنه يعلم أن النص نفى المرض والجوع عن الله تصريحاً ، ويعلم أننا ننفيها عن الله ، فكيف يلزمنا بما ننفيه إذا ألزمناه بما يثبته ؟؟.

أليس هذا عين الفساد والخلط والتناقض ؟ ! .

الوجه الثاني : هـذه الصفات وهي الوجه واليدان أثبتنا أدلتها من الكتاب والسنة ، وإجماع السلف، فهل يليق بعد هذا أن نأتي لنعارضها بهذه الأوهام العقلية ؟ ! إننا كما أثبتنا ذاتاً لله - تعالى - لا كذواتنا ، فكذلك نثبت سائر الصفات لا كصفاتنا ، فإن القول في الصفات من جنس القول في الذات ، قال الإمام السجزي :« ومع ذلك فلازم لهم في إثبات الذات مثل ما يلزمون أصحابنا في الصفات» [1] .

الوجه الثالث :ألم يعترف الكاتب بأن إثبات الصفات هو مذهب بعض أهل السنة، كالإمام أبي حنيفة، وأبي الحسن الأشعري ، فكيف يزعم هنا أن إثباتها مع نفي التمثيل لا يحصل به التنزيه ؟ لازم قوله هذا: أن أبا حنيفة، وأبا الحسن الأشعري، كانوا مشبهين في إثباتهم للصفات، وهذا غاية التهوك والإضطراب ؛ فتدبر جيداً!!

الوجه الرابع: أقول للكاتب، أنتم تثبتون الإرادة لله تعالى من غير تمثيل، فكذلك سائر الصفات: كالوجه، واليدين، والرحمة، والغضب، والرضى، وغيرها مما نفيتموه.

فإن قلتم: إن الرحمة: خور في الطبيعة، وتألم على المرحوم ، والغضب: غليان القلب لطلب الانتقام. قلنا : وكذلك الإرادة ؛فإنها ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة .

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في((الرد على من أنكر الحرف والصوت)) (ص١٨٥)تحقيق محمد باكريم .

فإن قلتم : هذه إرادة المخلوق ونحن لا نقول بها . قلنا : وهذه رحمة وغضب المخلوق لا نقول بها . فيلزمكم إثبات الجميع لدلالة النصوص عليها بطريق سواء .

فإن قلتم : ولكن الوجه واليدين والعينين من صفات الأجسام؛ لأننا لا نرى في الشاهد متصفاً بها إلا ما هو جسم .

قلنا : ونحن لا نجد في الشاهد متصفاً بالإرادة والكلام والسمع والبصر والحياة والقدرة والعلم إلا ما هو جسم ، ثم ما مرادكم بلفظ الجسم ؟ فإنه من الألفاظ الحادثة المبتدعة التي أدخلها المتكلمون لنفي الصفات ، وهم متخبطون في تعريفه ، فانظر كيف يعارضون عشرات الأدلة بحجة أنها تؤدي إلى التجسيم، مع أنهم إلى الآن لم يتفقوا على المراد من التجسيم، مع أنه لا يصح إطلاقه على الله تعالى لعدم ثبوته.

فإن قلتم : يلزم من إثباتها التبعيض .

قلنا : لا فرق بين التبعيض في الذاتيات ، والتبعيض في العرضيات ، وهذا كلّه من الكلام المبتدع ، ولا أدري ما الذي أدخلهم في كل هذا ؟ ! .

إذن فيلزمكم إما القول بإثبات جميع الصفات على الوجه اللائق بالله – تعالى – أو أن تنفوا الجميع ، أما أن تثبتوا ما تشاؤون وتنفوا ما تشاؤون بناء على محض العقول، مع أن دلالة النصوص على الجميع بطريق واحد ، فهذا فيه من التناقض الفاضح . لذلك لم يستطع أشعري على وجه الأرض إفحام معتزلي في باب الصفات ، وقد تناقر الفريقان تناقر الغربان، وحتى الآن لم يصلوا إلى حقيقة الإيمان .

كما قال الإمام أبو محمد القحطاني المالكي في« نونيته» الشهيرة :

دع أشعريهم ومعتزليهم　　　يتناقرون تناقر الغربان [(١)]

الوجه الخامس : إن قلتم دل العقل على الصفات السبع: (الحياة ، والعلم، والقدرة والإرادة ،والسمع،والبصر، والكلام) ووجه ذلك أن الفعل الحادث دل على القدرة ، والتخصيص دل على الإرادة ، والأحكام دلت على العلم ، وهذه الصفات مستلزمة للحياة ، والحي لا يخلو من السمع،والبصر، والكلام، أو أضدادها ، وهي كمال، وضدها نقص؛ فوجب اتصاف الخالق بها .

أقول يجاب عن هذا الدليل بأجوبة ثلاثة كما يلي :-

١-أن عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فإذا فرضنا تنزلاً أن العقل لا يدل على بقية الصفات ، فهل ينفيها مجرداً ، أي هل صريح العقل دون نقل ينفي بقية الصفات ؟ إن قلتم نعم . طولبتم بالدليل العقلي المجرد ، وهيهات ! ، فلما وجد الدليل السمعي الصحيح ، ولم يعارض بعقل صريح، ولا نقل مثله صحيح، فالقاعدة العقلية تقضي ببقاء الدليل السالم من المعارض، فتثبت بذلك الصفات .

٢-لو فتحنا هذا الباب لما بقي للوحي فائدة أبداً في تقرير العقائد ؛ لأن العقل هنا هو الحاكم ، وهذا يناقض أصول الأشعرية ، فإنهم نفوا التحسين والتقبيح العقليين مطلقاً، وجعلوا الحسن والقبح إضافياً لا ذاتياً ، فانظروا إلى مدى تخبط واضطراب هذه الطائفة، فإنهم في العقائد الغيبية أقحموا العقل وعطلوا حكم الشارع ، وفي حسن وقبح الأشياء الحسية سلبوا العقل الضرورة التي فيه القاضية بتحسين بعض الأشياء وتقبيحها ، ففي العقيدة

---

(١) ((نونية القحطاني)) (ص٣)، نشر دار الحرمين، البيت رقم (٥٤٥) .

ناقضوا أصول المنقول ، وفي الحسن والقبح خالفوا ضـرورات العقـول . والله المستعان .

ونحن لا نقول بقول المعتزلة في التحسـين والتقبيـح ، ولكـن نقـول : إن العقل قد يدرك حسن وقبح بعـض الأشـياء ، ومـع ذلـك لا يـترتب الثـواب والعقاب إلا بالشرع ، انظر : « مفتاح دار السعادة » لابن القيم (٢/ ٦٢) .

فهم طرفا نقيض في المسألتين ، وأهل السنة والحديث هم الأمـة الوسـط في جميع مسائل الدين.

٣-إننا نستطيع إثبات ما أثبتناه من صفات بنظير إثباتكم ، بـل بـأصرح منه، فنقول : نفع العباد والإحسان إليهم دليل على الرحمة ، وإكرام الطـائعين دليل على المحبة ، وعقاب الكافرين دليل على البغض ، والغايات المحمـودة في مفعولاته ومأموراته دليل على الحكمة . . وهكذا ، ولا يمكنكم الإنكار علينـا أبداً لوجوب التسوية بين المتماثلات ، وليس ما أثبتموه بأولى مما أثبتنـاه ، بـل ما ذكرناه أوضح وأظهر مـن دلالـة التخصيـص علـى الإرادة ، وغيرهـا مـن أدلتكم ،ومع ذلك فما أثبتناه ثابت بالشرع كذلك .

[والله تعالى أعلم]

وبهذه الخلاصة أظن أنه لم تبق شبهة إلا أزيلـت ، وإن كـان في نيـتي أن أضيف كثيراً من المواضيع، لتعم الفائدة، مثل أقوال الأئمة في شيخ الإسـلام ابن تيميـة، وذكـر مـا يزيـد علـى المـائتي مؤلـف مسـتقل في ترجمتـه ومناقبـه، بالإضافة إلى ما هو موجود ضمن كتب التراجم والسير والتاريخ .

ثم أردت كتابة فصل كامل في نقض عقيدة التفويض للمعاني، والكـلام على ظهورها والتوسع في بيان حقيقة تفويض السلف.

وأردت سرد كثير من الآثار الواردة عن السلف في إثبات معاني الصفات، ولكن لم يتيسر لي ذلك؛ فنظرة إلى ميسرة، ولعل فيما كتبت كفاية،لمن سلك سبل الهداية﴿ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ﴾ [العنكبوت:٦٩].

والله الهادي إلي سبيل الرشاد ، والمنجي لأصفيائه من طريق الفساد ، والصلاة والسلام على خير العباد ، وكل من تبعه إلى يوم التناد .

والحمد لله رب العالمين القائل في محكم كتابه :

﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه إن الله لا يخلف الميعاد ﴾ [آل عمران ٧-٩].

راجي رحمة العلي

طويلب العلم الشرعي

أبو العالية فخر الدين المحسي

مساء الأربعاء (١١ ربيع الأول ١٤١٨هـ

ثم روجع وأضيف إليه للطبعة الثانية

خلال شهر شوال ١٤١٩



فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآحاديث النبوية

فهرس الموضوعات



الفهرس | الصفحة

الصفحات

الكتاب الثاني

خلاصة الوحيين في نقض منصة الحسين

والله الموفق